محمد الكيلاني

الحركة الشيوعية في تونس

1920-1985



محمد الكيلاني

الحركة الشيوعية في تونس

1920-1985

تقديـــم

ظهرت الحركة الشيوعية مبكرا في تونس، اي منذ مطلع العشرينات، الا انها لم تتوصل الى ان تطبع النضال الوطني والاجتماعي بطابعها وبقي تأثيرها في الاحداث التي عاشتها بلادنا هامشيا، الامر الذي جعل الطبقة العاملة منذ نشأتها تابعة فكريا وسياسيا للبورجوازية وتفتقر للوعي الذي يعطي لنضالها بعده الطبقي ويؤهلها للنضال في سبيل قلب الاوضاع لصالحها على درب التحرر الوطني والاجتماعي كخطوة ضرورية للمرور الى بناء الاشتراكية فالشيوعية.

لقد تعددت القرءات التقييمية لتاريخ الحركة الشيوعية التونسية الطويل، حاول اصحابها الوقوف عند اسباب القصور الذي عاشته الحركة منذ نشأتها، إلّا أنها لم تتوصّل إلى المسك بالعلّة الكامنة وراءه. فكانت في الغالب اما جزئية وذاتية غارقة في تعداد السلبيات والايجابيات وعاجزة عن استخلاص القوانين الموضوعية التي حكمت تجربة الـ 65 سنة من حياة الشيوعية في تونس، واما مراجعة تعتبر ان الشيوعية غريبة عن مجتمعنا «العربي ـ المسلم» ولا يمكنها ان تجد مكانها فيه الا اذا ادخلت «تعديلات» جوهرية على مقولاتها واجراء مصالحة بينها وبين الدين الاسلامي، وقد يصل الامر ببعض المدعين الى الحلم بانتاج «شيوعية عربية مسلمة» على غرار «الأورشيوعية» وغيرها من النظريات المحلية والعالمية المعادية للماركسية ـ اللينينية (الم. لـ ية).

ونظرا لكل هذا التعتيم الذي لحق الشيوعية باسمها ومن خارجها، وفي نطاق اعادة الاعتبار لها ورفع رايتها اقدمت على القيام بهذه المحاولة التقييمية المتواضعة التي تتميز عن سابقاتها:

● **أولا**: بعدم الاخذ بما تعلنه مختلف الحركات «المنتمية للشيوعية» عن نفسها فوضعت فكرها وايديولوجيتها وسياستها ومبادئها التنظيمية على محك النظرية الم. ل ية ومتطلبات تغيير الواقع المرحلية والاستراتيجية.

● **وثانيا**: بتفادي الغرق في المعطيات والاحداث الكبيرة والصغيرة من هذه التجربة او تلك والبقاء عند الحدود التي تفرضها الثنائية والنظرة

الاحادية الجانب وتضيع الجوهر. فاعتمدت على جميع أوجه التجربة الشيوعية في بلادنا، نظرية وسياسة وممارسة واستخلصت منها القوانين العامة التي حكمتها، سواء من خلال ما لديّ من وثائق أو من خلال ما تعرفت عليه من روايات مناضلين من مختلف الأجيال شاركوا في الحركة وهي على العموم كافية نظرا لان المهمة المطروحة امام كل شيوعي ماركسي ـ لينيني هي فهم اسباب قصور الحركة الشيوعية وعدم تحولها الى حد الان الى قوة فاعلة في المجتمع ورسم آفاق التجاوز، وليس بالمرة كتابة تاريخ الحركة الشعبوية. الا ان واجب تعميق التقييم يبقى قائما لمزيد الكشف عن جوهر المبادىء النظرية والايديولوجية والسياسية والتنظيمية التي قادتها.

ولكي نتعرف عن اسباب هذا القصور ارى لزوما العودة بالتحليل الى مسارالحركة والوقوف عند محطاتها الاساسية وسأتبع من اجل ذلك المخطط التالي :

الفصل الاول : الحركة «الشيوعية» القديمة :

I ـ ظهور الطبقة العاملة في تونس.
II ـ الفرع الفيدرالي للاممية الشيوعية.
III ـ الحزب «الشيوعي» التونسي.

الفصل الثاني : الحركة «الشيوعية» الحديثة.

I ـ «تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي» ـ «آفاق» ـ «العامل التونسي».
II ـ «اتحاد النضال الماركسي ـ اللينيني» ـ «الشعلة».

الفصل الثالث : الحلقة الم. ل ية «الشيوعي».

الفصل الرابع : رد على اعتراضات حول تقييم الحركة.

الفصل الاول

الحركة «الشيوعية» القديمة

I ـ ظهور الطبقة العاملة التونسية:

بدأ راس المال الاوروبي، منذ مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، يبحث عن منافذ للدخول الى تونس ليجعل منها سوقا له، ومصدّرا للمواد الاولية التي يحتاجها. وبحكم موقع تونس الاستراتيجي احتدت حولها المنافسة بين البلدان الاوروبية الاستعمارية وافضت الى استعمارها من قبل فرنسا.

لم يكن دخول السلع والرساميل الاجنبية والاستعمار الفرنسي الى بلادنا مجرد حدث عرضي، بل كان العنصر الحاسم في اجراء تغييرات جوهرية على نمط الانتاج السائد وعلى التشكيلة الاجتماعية التابعة له. لكن هذه التغيرات لم تكن كالتي حدثت في فرنسا وانجلترا وامريكا او كالتي حدثت في ألمانيا واليابان، اي عن طريق ثورة اقتصادية واجتماعية وسياسية متفاوتة العمق ازاحت الطبقات القديمة او البعض منها ورفعت البورجوازية الى مركز قيادة المجتمع. بل ان الذي حدث من تغييرات في مجتمعنا لم يجر عن طريق ثورة وانما عن طريق هيمنة اجنبية وابتزاز لخيراتنا الطبيعية واستغلال فاحش لشعبنا واستعباد له. لذلك فان الرأسمال الغازي لن يعمل على تطوير القوى المنتجة وتثويرها بشكل متناسق بل سوف يعوق تطورها الطبيعي ويغيّر منها ما هو في حاجة اليه. وعلى هذا الاساس لم يتمكن نمط الانتاج الرأسمالي من فرض سيادته الى حدود العقد الثالث من هذا القرن.

لقد تحولت البلاد التونسية في مرحلة ما بعد الاحتلال الى مشغل حقيقي: مدّ السكك الحديدية، بناء الطرقات،توسيع الموانى وتعصيرها، بعث شركات نقل في المدن، بعث مصنع للتبغ والوقيد واخر للمواد

الغذائية في العاصمة وتطوير صناعة البناء (اسمنت، جير، اجر... الخ) واستخراج المواد المنجمية (فسفاط، حديد، زنك، رصاص... الخ).

ان كل هذه المؤسسات والاشغال تحتاج الى يد عاملة لانجازها فوجدها الاستعماريون في :

- الهجرة الجزائرية والمغربية والليبية المنظمة عن طريق وسطاء، وغير المنظمة.

- الهجرة الاوروبية : عمال مختصون وفنيون متوسطون وسامون يحصلون على امتيازات خيالية : أجور... سكن، منح... الخ.

- وأخيرا الفلاحون الفقراء والمعدمون الذين انتزع المعمّرون أراضيهم عنوة واصبحوا يجولون البلاد بالالاف بحثا عن الرزق، وكذلك الحرفيون الذين فقرتهم مزاحمة السلع الاوروبية وعجزوا عن رسملة إنتاجهم...

لم تتوقف الحاجة الى اليد العاملة عن المشاريع الصناعية والتجارية وقطاع الخدمات بل امتدت الى الفلاحة. فقد دفعت بداية رسملتها ومكننتها (1 *) بالجزء الاوفر من الفلاحين الذين يعيشون تحت الفاقة لبيع قوة عملهم بأبخس الاثمان لاغنياء الريف والمعمرين. وبدأ الفلاح - أو الخماس - يتحوّل الى أجير مفصول عن وسائل الانتاج.

وهكذا ظهرت في المجتمع التونسي طبقتان جديدتان :

- الطبقة البورجوازية وهي متكونة أساسا من التجّار وأصحاب الصناعات التقليدية والوسطاء المتمعشين من الرأسمال الاستعماري ومن البورجوازية الفلاحية التي أصبحت تحاكي المعمرين. ويمثل «الحزب الاصلاحي» بقيادة حسن القلاتي (2 *) مصالح احدى شرائحها بينما يمثل «الحزب الدستوري» الشرائح الاخرى.

- الطبقة العاملة وهي خليط من جنسيات متعددة مهيكلة لا حسب الاختصاص والمهنة بل حسب الجنسية التي ينتمي لها هذا العامل أو ذاك. ففي قمة الهرم نجد العمال الفرنسيين الذين يتمتعون بامتيازات هامة ويمكن أن نقول عنهم أنهم يمثلون الارستقراطية العمالية ويليهم العمال الاروبيون من ايطاليين وبرتغاليين وبولونيين... الخ. ثم يأتي في أسفل الهرم العمال العرب : تونسيّون وجزائريون ومغاربة وليبيّون. لقد كانت الاجور التي يتقاضونها تقل بنسبة 400 بالمائة و 900 بالمائة عن أجور

رفاقهم الاروبيين الذين يقومون بنفس العمل. واذا أضفنا الامتيازات الاخرى فإن الفارق يتسع ليصل الى 2000 بالمائة (3 *). ويمعن النظام الاستعماري في استعباد العمال العرب عامة والتونسيين على الاخص بمنع التخصص عليهم.

إن الظروف التي نشأت عليها الطبقة العاملة التونسية (4 *) أثقلت كاهلها وجعلتها عرضة للمناورات والتقسيم وذيّلتها للبرجوازية سواء كانت فرنسية أم تونسية. ومع ذلك قامت بمحاولات جادة للتخلص من هذه الهيمنة والاطاحة بالحيف العنصري الذي تعانيه. وكانت أولى محاولاتها تتمثل في ظهور الحركة الشيوعية وتكوّن الفرع الفيدرالي للاممية الشيوعية وحركة محمد علي الحامي النقابية. إلا أن عصا القمع سرعان ما فككتهما في المهد ولم يكتب لهما العيش سوى بضعة أشهر. وسوف نعتني بمحاولات بعث حزب الطبقة العاملة المعبر عن استقلاليتها وعن وعيها بذاتها ولذاتها.

× × ×

II - الفرع الفيدرالي للأممية الشيوعية:

1 - ظروف نشأة الفرع:

شهدت الحركة العمالية غداة الحرب العالميّة الاولى منعرجا هاما في حياتها، إذ ظهرت على ركح السياسة الدولية أول دولة للعمال في العالم: دولة السوفيات التي أعطت دفعا معنويا للطبقة العاملة. فتعززت ثقتها بنفسها وبأحزابها الشيوعية الناشئة. واصبح الاتحاد السوفياتي محط أنظار الشعوب التواقة الى التحرر والانعتاق. وعادت الحياة الى الحركة الشيوعية العالمية، واسترجعت انفاسها كي تتصدر النضال للقضاء على النظام الرأسمالي وبناء نظام جديد خال من الاستغلال والاستعباد، بعد خيانة زعماء الاممية الثانية وأتباعهم. فتأسست الاممية الشيوعية الثالثة في عام 1919 بمبادرة من الحزب الشيوعي البلشفي وبقيادة لينين. وبذلك تحولت الحركة الشيوعية العالمية الى قوة فعالة تؤثر في مجرى الصراع الطبقي في العالم.

لقد كان لهذا المنعرج أثره في دفع النضال الطبقي والوطني ببلادنا نحو التجذر،فبعد العديد من الانتفاضات الفلاحية والشعبية المسلحة وغير المسلحة التي أغرقها النظام الاستعماري في الدم دخل العمال التونسيون ساحة المعركة بصفة مستقلة عن الطبقة «الأم» بعد أن كانوا شاركوها في نضالات عديدة آملين من ورائها رفع الميز العنصري عنهم، لكنه ازداد حدة إذ بينما كان العمال الاروبيون يحصلون كل مرة على تحسينات ذات بال تزداد أوضاع العمال التونسيين ترديا وخاصة مع تفاقم الازمة الاقتصادية التي جدت غداة الحرب. فدفعتهم هذه الحالة الدونية الى شن إضرابات عديدة بصفة مستقلة أظهرت النضالية العالية التي عليها الطبقة العاملة التونسية وهي في طور ميلادها، وروح التضامن القوية فيما بينها مما جعل السلط الاستعمارية تحسب لها ألف حساب وتضرب بشدة أولى محاولات تنظمها المستقل (السياسي والنقابي).

في مثل هذه الاوضاع العامة ظهرت أولى الحلقات الشيوعية في تونس عندما تحولت «الشبيبة الاشتراكية» الى «شبيبة شيوعية» في 20 ماي 1920 وأعلنت تبنّيها لبرنامج الاممية الثالثة في شهر ديسمبر من نفس السنة. لكن سرعان ما تم حلّها من قبل السلط الاستعمارية في فيفري 1921 . كان هذا التنظيم الشبابي مكوّنا بصفة أساسية من تلامذة معاهد العاصمة ينتمون لجنسيات مختلفة : فرنسيون، ايطاليون، تونسيون. . . وكان على رأسهم موريس رانبو تلميذ بمعهد كارنو.

وفي شهر نوفمبر 1921 أعيد تنظيم «الشبيبة الشيوعية» تحت اسم «الشبيبة النقابية» بقيادة أنريكو كوستا الايطالي الجنسية.

كانت الحلقات الاولى المكونة في أغلبها من شبان أروبيين هي التي بدأت بترويج الفكر الشيوعي في تونس. ولم تبق الدعوة للشيوعية مقصورة على الشباب التلمذي بالعاصمة بل توسعت لتمس أوساطا شعبية متنوعة وذلك مع تكوّن الفرع الفيدرالي للاممية الشيوعية إثر الانقسام الذي حصل في مؤتمر الحزب الاشتراكي الموحد الفرنسي المنعقد بتور في شهر ديسمبر 1920، بين أغلبية نادت بالانضمام الى الاممية الثالثة وأقلية رافضة. وقف «ممثلا» تونس في هذا المؤتمر دينولن أنجلقيان وحسن القلاتي الى جانب الاقلية. وعند عودتهما الى البلاد عقدا اجتماعا عاما انتهى بانشقاق خرجت منه مجموعة كوّنت لاحقا الفرع الفيدرالي

للاممية الشيوعية وعلى رأسها فيلي وروبار لوزان.

كان «الفرع الفيدرالي» هو التنظيم الاول الذي عمل على ترويج الشيوعية في الاوساط الشعبية فكوّن فروعا عديدة تابعة له داخل البلاد : في فيريفيل (منزل بورقيبة حاليا) وبنزرت وسوسة والقيروان وحلق الوادي. وانضم اليها العديد من القادة العماليين.

اعتمد الشيوعيون الاوائل وسائل متعددة في الدعاية أبرزها عقد الاجتماعات العامة وحلقات النقاش ودروس ماركسية يديرها مسؤولون في «الفرع» أو مبعوثون عن الحزب الشيوعي الفرنسي. كانت تُنظم اجتماعات خاصة بالاروبيين واخرى بالتونسيين يحضرها ما يقارب الاربعمائة شخص [1] يتعرفون فيها على القضايا العامة التي تخص النضال في تونس.

لم تتوقف أساليب الدعاية على الخطاب المباشر بل تجاوزتها الى بعث جرائد ناطقة باللغة العربية وأولها جريدة «حبيب الامة» التي ظهرت الى الوجود في 23 أكتوبر 1921 لكن سرعان ما أوقفتها السلط الاستعمارية في 8 نوفمبر 1921 فعوضتها «حبيب الشعب» ثم «النصير» و«المظلوم» وأخيرا «البصير».

كان الاقبال على هذه الجرائد واسعا في الاوساط الشعبية مما دفع السلط الاستعمارية الى الاسراع بتحجيرها وسنّ قانون 4 جانفي 1922 الذي يشترط على الجرائد الصادرة باللغتين العربية والعبرية الحصول على وصل ويمنع ترويج منشورات تحمل «شعارات سوفياتية» كالمنجل والمطرقة.

وأمام هذه العراقيل القانونية الزجرية عمد الفرع الفيدرالي الى توزيع المناشير والكراريس التحليلية والنظرية بصورة شبه سرية، إلا أن البوليس سرعان ما خنق هذه المحاولة في المهد وألقى ببعض الشيوعيين في السجن.

بعد أن تعرفنا بإيجاز على بدايات دخول الشيوعية الى تونس نتطرق الان الى هوية الحركة التي تبنتها أي الى الخطّ الايديولوجي والسياسي والتنظيمي الذي بعثت على قاعدته هذه الحركة ومارست بهديه.

2 ـ الفرع الفيدرالي للأممية الشيوعية لم يقطع مع الفكر المثالي :

تكونت الحركة الشيوعية في تونس كما كنا أشرنا لذلك على إثر الانشقاق الذي حصل في فرع «الحزب الاشتراكي الموحد» الفرنسي في تونس وبدفع من الحزب الشيوعي الفرنسي الذي تأسس بدوره إثر الانقسام الذي وقع في مؤتمر «تور» لنفس الحزب. ونحن اذا لم نأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات ونظرنا لهذه التجربة من زاوية سياسية بحتـــة أو كإعلان تشيّع واكتفينا بذلك فإننا سنعجز عن النفاذ الى جوهر المسألة المطروحة : لماذا عجزت الحركة الشيوعية في تونس عن تأسيس حزب الطبقة العاملة من الطراز البلشفي ؟ ذلك أن مجرد الانشقاق عن الحزب الاشتراكي واعلان الانضمام الى مقولات الاممية الثالثة يعتبر في نظرنا غير كاف البتة لوضع خط الفصل بين الفكر الانتهازي الذي قاد الحزب الاشتراكي طيلة سنوات عديدة وبين الفكر الشيوعي. بل إن الامر يقتضي في نظرنا إعادة بناء فكرية وسياسية وتنظيمية كاملة أي عملية بلشفة واعية ومنظمة. أين «الفرع» من كل هذا ؟

إن جملة الوثائق التي في حوزتنا لا تسمح لنا أن نرى بكامل الوضوح وبراحة بال حقيقية هذا التحوّل لانها جميعا تتعلق بمنشورات خارجية : جرائد، مناشير، مجلات، وبتقارير البوليس، ونفتقد الى الادب الداخلي، ومع ذلك سنحاول من خلال الخطاب الخارجي النفاذ الى حقيقة الوعي الداخلي.

أ) ـ الشيوعية والدين عند الفرع الفيدرالي للأممية الشيوعية :

تركزت دعاية الفرع الفيدرالي في صراعه مع «مشائخ» الدين الاسلامي الرسميين على تبيان تطابق المبادىء الشيوعية مع المبادىء الاسلامية وعلى مهاجمة «المشائخ» و«الزوايا» لتعارضها مع «المبادىء الاسلامية السمحة» وإخضاعها لخدمة المصالح الاستعمارية في بلادنا. ولم تخفف عنه هذه المحاولة التوفيقية الهجوم المركز الذي شنته عليه الصحف الرجعية وبالخصوص منها صحيفة «المنير» التي اجتهدت في إظهار الشيوعيين في صورة كفّار وإباحيّين وزنادقة وأكدت معاداة

الشيوعية الصريحة للدين الاسلامي. فكان رد جريدة «المظلوم» الملخص لوجهة نظر الفرع على النحو التالي:

«ما هو هدف الشيوعية؟ إنه تحرير الانسان من استعباد الانسان وتحرير الضعيف من سلطان القوي وتحرير أمم العالم. هل هذا في تناقض مع مبادىء الاسلام؟ كلّا إن كل الذين لهم معرفة دنيا بجوهر الاسلام يقرّون بعدم التعارض بين المبادىء الاساسية في الاسلام وبين المبادىء الشيوعية... التي تتمثل في النضال ضد الاستبداد ومن أجل تحرير الانسان من استعباد الانسان».

تبرز هذه الفقرة بوضوح أن الفكر الشيوعي في تونس لم يقطع مع الفكر المثالي فترك خيوط الربط معه متينة عن طريق إعلان الاتفاق، من أعلى المنابر، في الدفاع عن مبادىء الحرية والعدالة ونصرة الحق والدفاع عن المستضعفين والمظلومين... الخ بصورة مجردة وبشكل يمحو التناقضات المذهبية بين رؤيتين للعالم ولتطور الاشياء والظواهر تختلفان اختلافا كليا. ويحصر الفوارق في كيفية توظيف الائمة و«المشائخ» و«حفاظ الزوايا» للدين خدمة لمصالحهم الضيقة ومصالح السلط الاستعمارية. وهكذا يتحول التناقض بين الدين والشيوعية الى مجرد خلاف سياسي بين «شيوعية مسلمة» و«إسلام سلفي» الاولى تروم الوقوف الى جانب الطبقات المضطهدة والمستغَلة بتأويل الدين الاسلامي تأويلا خاصا بها، والثاني يقف الى جانب الطبقات السائدة.

وهذا النوع من نقد الدين ومستعمليه لا يخرج عن سياق التيارات الدينية المعارضة للسلطة التي تأخذ شكل معارضة للدين الرسمي. وتاريخ الشعوب العربية حافل بهذه الصراعات وبهذا النوع من التستر. وتبقى بذلك رؤية الفرع للعالم مثالية لا تخرج عن نطاق المبادىء الانسانية المجردة التي نادى بها فلاسفة التنوير.

لقد جرت محاولة التوفيق بين الدين والشيوعية الفرع الى الانحطاط بالماركسية الى مستنقع الفكر المثالي وتبليد مبادئها الى درجة مهزلية. ففي جملة معارضته لنظام الأجور والملكية الخاصة ونظام الوراثة... الخ. استعمل المحاجحة من داخل التشريع الاسلامي مع رفض الجوانب المفضوحة. نقرأ في احدى مقالات «المظلوم» ما يلي:

«إن الشيوعية ترى أن الحفاظ على صنفين من الناس الاول ينعم

بخيرات العالم ويحتفظ بها لنفسه والثاني لا يعرف إلا الحرمان، هو سبب الفتن. . . لقد وجدت الشيوعية أحسن علاج لهذه المعضلة بتطبيق قانون التساوي في معناه الحقيقي. . .

. . . إن المساواة الحقيقية تكون عندما يستغل الناس جماعية الارض والمعامل وعندما تغيب مصطلحات الاجير والمستأجر السيد والمسود. صحيح أن التشاريع الاسلامية تسمح باستعمال الاجراء وأكثر من ذلك بما أنها تقبل بالعبودية أيضا. وأن الله لا يعاقب المستأجر يوم القيامة عندما يعطي الاجير أجره قبل أن يجفّ عرقه. . . فهل يعاقبه إذا تخلى عن هذا الامتياز؟ كما هو الحال مثلا للذي يتزوج امرأة واحدة مع أن الشرع يسمح له بتزوج أربعة لا يناله عقاب عندما يتخلى عن هذا الحق».

«تطبيق قانون التساوي في معناه الحقيقي» و «استغلال جماعي للارض والمصانع» و «تغييب مصطلحات الاجير والمستأجر» و «القضاء على وجود صنفين من الناس». هل ستتحقق كل هذه الشعارات تحت راية الاسلام وممثليه أم بقيادة الشيوعية وممثليها؟

إننا لا نجد لهذا السؤال جوابا إلا في جريدة «لافنير سوسيال» لفائدة الطبقة العاملة والشيوعية.

إن عدم التناسق الفكري ظاهرة بارزة في ملف الفرع إذ نلاحظ فروقا تكاد تكون جوهرية في محتوى الدعاية الموجهة للجالية الاروبية عبر «لافنير سوسيال» التي تبدو أكثر راديكالية ووضوحا في حين أن محتوى الدعاية الموجهة للتونسيين يقترب أكثر من معارضة «الدين الشعبي» «للدين الرسمي» تحت غلاف الجملة الشيوعية. وهذا دال على أن المنطلقات الفكرية لشيوعيي العشرينات كانت غير متجانسة إذ كانت تتراوح بين الفكر الديني والفكر الماركسي وتنحو الى جانب الاول لانه «القياس» الفكري عندهم:

«لا يوجد قياس أفضل من هذا: التشريع القرآني [illegible] لا يعدّ مضرة استعمال الاخرين كأجراء شريطة أن نأتيهم اجورهم بعدل؛ نقول للمترددين هل من مضرة لو رفضنا استعمال بعضنا البعض كأجراء. . . كما فعل المسلمون من قبلنا عندما تخلّوا عن العبودية كحق تمنحه لهم ديانتهم، خاصة وأن نظام التأجير ما هو إلا شكل مقنّع من العبودية»؟

وهكذا يمكننا القول ان الماركسية لم تظهر في العشرينات، مع «الفرع الفيدرالي»، كفكر مستقل عن الفكر المثالي وعلى الاخص الفكر الديني وفي تعارض معه وبقيت في الاساس مجهولة ومقرونة «بالدين الشعبي» وبالصورة المجمّلة والمنقحة التي صنعها مؤرخو الاسلام للقرن الاول من ظهوره. تقول «البصير» في احدى مقالاتها ان الاسلام بنى الشيوعية قبل 13 قرنا من مجيء ماركس[2] وأصبح من أوكد واجبات المسلم الحقيقي الدفاع عن الشيوعية والدعوة لها. جاء على لسان أحد مناضلي الفرع الفيدرالي للاممية الشيوعية في اجتماع عام :

«توحّد الشيوعية أهل البلاد ومن لا يناضل لصالحها لا يعدّ مسلما ولا حتى إنسانا»[3].

ب) ـ الفوضوية النقابية لم تكن غريبة عن الفرع الفيدرالي :

يلفت نظر المتتبع لتاريخ النواة الشيوعية الاولى التوجه الكلي تقريبا لاعضائها للعمل النقابي بعد أن حجّرت نشاطها السلط الاستعمارية عام 1922 . ويأتي التحاق «فينودوري» و«لوزان» بجماعة «الثورة. البروليتارية»في 1925و1926؛ وهما العضوان اللذان لهما دور بارز من بين أعضاء الهيئة المديرة للفرع الفيدرالي ليكشف خفايا التوجه الى العمل النقابي ويزداد الامر وضوحا بعد الاطلاع على فحوى رسالة فينودوري التي وجهها للشيوعيين الجزائريين حيث يقول فيما يتعلق بإعادة بناء نواة شيوعية فككها القمع :

«ألا يُعدّ، على الارجح، حاجة مرضية الحديث عند العودة الى باريس أننا أنجزنا هذا العمل. لم أقبل المساهمة في المجهود الذي يقوم به هؤلاء الرفاق الموفدين من لدن اللجنة المركزية لاقناع الهيئة المديرة لجامعة عموم العملة التونسية بالدخول في الحزب وكأنه ليس لهذه الهيئة عمل أكثر أهمية.من الزاوية الثورية القيام به خارج الحزب بدلا من داخله»[4].

ثم يضيف في مكان آخر:

«لقد أدت إرادة الهيمنة، إرادة فرض تبعية النقابات للاحزاب السياسية في فرنسا الى تأخير الوحدة العمالية الى أجل غير مسمى يريد البعض

التمسك بنفس الاساليب التي أفلست، بينما تفرض استقلالية النقابات نفسها»[6].

يؤكد ما كتبه فينودوري النزعة الاستقلالوية التي تدعو لها الفوضوية النقابية ، وهذه النزعة هي التي قادت تجربة «الجامعة الاولى» وحرّكت معارضة فينودوري لاعادة بناء النواة الشيوعية التي تم تفكيكها من قبل البوليس.

3 ـ الخط السياسي للفرع الفيدرالي للاممية الشيوعية في تونس :

أعدّ قادة النواة الشيوعية الاولى قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي في 18 ديسمبر 1921 بحلق الوادي برنامجا يحتوي على تسع نقاط :

1 ـ «الحصول على حق الانتخاب لكل المواطنين الذين بلغوا السن القانوني.

2 ـ تأميم البنوك.

3 ـ إلغاء الاجراءات الجمركية.

4 ـ حرية التجارة.

5 ـ إعطاء حق مراقبة ميزانية الدولة للنقابات.

6 ـ احتكار الدولة للمناجم.

7 ـ تسليم الاراضي البور لشركة عمالية قادرة على زراعتها.

8 ـ إجبارية تعليم جميع لغات البلاد.

9 ـ إبطال الهيئة الاستشارية وتعويضها بأخرى موحدة»[6].

يلاحظ القارىء بدون عناء أنه لا يوجد ضمن هذه النقاط بند واحد يمثل مصالح الطبقة العاملة التونسية ومطامح الشعب التونسي في التحرر الوطني والاجتماعي كما أنه لم يضبط ماهية الدولة التي يناضل من أجلها. فهو إذن برنامج إصـلاحي لا يتعدى المطالبة بحق الانتخاب لكافة المواطنين وإبطال الهيئة الاستشارية وتعويضها بهيئة موحدة، هذا على المستوى السياسي أما على المستوى الاقتصادي فلم يخرج «الفرع» عن نطاق الاصلاحات البورجوازية وعن حاجيات البورجوازية الاحتكارية في إلغاء الاجراءات القمرقية وحرية التجارة. . . الخ.

هذا هو البرنامج الذي تأسست على قاعدته النواة الشيوعية الاولى. لكن المتتبع لنضالها السياسي عبر الجرائد والمنشورات الاخرى يلاحظ تجاوزا عمليا وفعليا للبرنامج المعلن عنه في المؤتمر التأسيسي وعلى الاخص في مسألة الاستقلال الذي أصبح في منظور النواة يمثل خطوة الى الامام في مسيرة البرويتاريا التونسية نحو الاشكال المتقدمة للمجتمع الشيوعي: «وبإمكاننا القول أنها الشرط الوحيد الذي تتحقق في نطاقه هذه الخطوة الى الامام»[7] وأصبت مسألة السلطة السياسية مطروحة في دعايتها:

«**إن طريق البروليتاريا التونسية للاستيلاء على السلطة من أجل تشييد المجتمع الشيوعي يمر بباب وهذا الباب هو باب الاستقلال الذي يتوجب على البروليتاريا في المستعمرات اجتيازه**»[8].

كما نادى الفرع أيضا بضرورة إصلاح زراعي لحل المسألة الزراعية بينما كان هذا غائبا في البرنامج التأسيسي. لكن نظرته لهذا الاصلاح بقيت غامضة ومضطربة بين توزيع الارض على الفلاحين الصغار وبين المحافظة على شكل ملكية الارض السابقة، أي التملك العروشي، وحصل في النهاية الاتفاق على تبني الشكل الاخير.

إن هذه النظرة شعبوية لكونها تريد أن تعتبر أن المحافظة على الملكية العروشية تقرّب تحوّل الريف الى الإشتراكية وهذا يدل على اضطراب إيديولوجي وضعف نظري كبير مما أدى بالفرع الى اتخاذ مواقف وتحاليل وتبني مبادىء نظرية وايديولوجية في تضارب مع المبادىء الشيوعية. أما عن قضية المرأة فإن الفرع لم يتعرض لها بتاتا في برنامجه التأسيسي ولا في المقالات الدعائية والتحريضية.

تركزت استراتيجية الفرع وتكتيكه على مقاومة الاضطهاد الاستعماري والاستغلال الرأسمالي، وبعض أوجه المجتمع القديم كمشائخ الدين الرسميين و«الزاويا» و«الطرائق» الصوفية... الخ باعتبارهم عملاء للسلط الاستعمارية، وحاول تطبيق سياسة الجبهة الموحدة مع الاحزاب «الوطنية» تماشيا مع مبدأ:

«لهدف سياسي موحد يجب أن تتناسب جبهة نضال موحدة جبهة نضال واحدة»... «المطروح بالفعل المقاومة والاطاحة بعدو مشترك، ألا وهو الاستعمار الفرنسي»[9].

الهدف الاستراتيجي من المرحلة الاولى في الثورة واضح والطبقات الاجتماعية الموكول لها إنجاز هذه المهمة واضحة، لكن القوى السياسية التي تعود لها قيادة الطبقات والفئات الاجتماعية في هذه المرحلة يكتنفها الغموض فقد اعتبر الفرع الحزب الحر الدستوري قوة معادية للاستعمار رغم أن برنامجه لا يتعدى حدود المطالب الاصلاحية في نطاق اتفاقية الحماية.

إن مثل هذا الغموض من شأنه بث الاضطراب والضباب حول الهدف الاستراتيجي نفسه ويولّد الاوهام حول حقيقة أهداف الحزب الدستوري. لذلك وبالرغم من المجهود الذي بذله الفرع في تقريب الشقة بينه وبين الحزب الحر الدستوري فإن مساعيه باءت بالفشل عندما التحق هذا الاخير «بحلف اليسار»[5 *] في 18 فيفري 1925 كي يفلت من عصا القمع وبادر بشن حملة مركزة ضد الشيوعية وضد الفرع ليبعد عن نفسه كل الشبهات.

إن المسألة هنا لا تقف عند سوء التقدير السياسي لمواقف هذا الحزب أو ذاك، خاصة وأن المواقف من قضية الاستقلال واضحة لدى جميع الاحزاب بل تمس المبادىء التي بنت النواة الشيوعية على قاعدتها استراتيجيتها وتكتيكها. يقول موريس رانبو في مقال له «بلافينير سوسيال» :

«استنهاض الشعور الوطني، ومعارضة الاسلام المسيحية، والنضال من أجل الاستقلال حتى وإن كانت تعتم الوعي الطبقي وتلطف حقيقة طبيعة التناحرات الاجتماعية فإنها مع ذلك تمثل أشكال رفض طبيعية ومشروعة ضد الامبريالية والرأسمال الاضطهادي»[10].

ويضيف :

«عندما تتخلص البلدان المضطهدة الى الابد من التبعية التي تفرضها عليها برجوازية أجنبية، عندها فحسب يمكن للبروليتاريا التي لم تعد منشغلة بالتحرر الوطني، أن تفكر في التحرر الاجتماعي وتخوض عن وعي المعركة الطبقية».

وهكذا يتضح بأن المسألة عند الفرع هي، كما قلنا، ذات طابع إيديولوجي ونظري وليست مسألة تقدير للوضع إذ أنه يفصل أولا بين النضال الوطني والنضال الاجتماعي بجدار صيني، ثم **يحاول ثانيا** توظيف

كل ما من شأنه أن يؤدي الى تحقيق الهدف كيفما كان باستعمال الدين والشوفينية القومية وإسقاط مسائل محورية لارضاء حليف أو تمهيدا لاحتمال قيام تحالف مع طرف يرفع شعار معاداة الاستعمار ولكن من مواقع رجعية ومضادة لحركة التاريخ... الخ. ومن هذه الزاوية نفهم سبب مهادنته للفكر المثالي وسبب إسقاط قضية المرأة من برنامجه النضالي العام، والعودة بالاصلاح الزراعي الى شكل التملك العروشي، كل ذلك تحاشيا لاثارة الجانب الاجتماعي من الثورة لانه يضعه وجها لوجه مع الطبقات السائدة ويشدد عليه الخناق أكثر.

وعلى الرغم من كل هذا فإن الحزب الحر الدستوري الذي طالما لهث وراء التحالف معه وزيّن مواقفه المهادنة للاستعمار بالوطنية وحاول كسب رجال الدين بإظهار شيوعيته «المسلمة» وطمأن الاقطاعيين و«شيوخ» القبائل بأنه سيحافظ في إصلاحه الزراعي على الملكية العروشية. ولسوء طالع «الفرع» أن كل هـؤلاء لم يترددوا في شن حملة شعواء ضده ولم يحركوا ساكنا عندما نزلت عليه عصا القمع الاستعمارية.

لكن ورغم هذه الاخطاء النظرية والسياسية فإن الاهداف العامة للنواة الشيوعية الاولى تبقى ثورية ولا نغالي في شيء إذا قلنا أنها مثلت في تلك المرحلة «حزب التحرر الوطني» الوحيد في بلادنا.

4 ـ الخط التنظيمي «للفرع»:

أ) ـ غياب معيار القطع مع الفكر المثالي في الانتداب:

إن الاضطراب الايديولوجي والسياسي والغموض النظري اللذين كنا لاحظناهما في الفقرات السابقة يجدان التعبير عنهما في المستوى التنظيمي:

«يرى الفرع الفيدرالي للاممية الشيوعية صفوفه تتعزز بعدد لا يستهان به من العلماء والمفكرين المسلمين الكبار. وعندما ناقشنا معهم حول المبادىء الاساسية لحزبنا نخص بالذكر تحرير الضعفاء من سيطرة الاقوياء كانوا أجمعوا على توافق هذه المبادىء مع الاسلام. وأكدوا بأن ديننا يدعو لذلك ويحث عليه»[11]. إن هذا التنظيم الحزبي، كما نرى، لا يشترط تبني الاشتراكية العلمية ولا يفترض القطع مع الفكر المثالي. فالعضو هنا

يكفيه أن يعلن قناعته بالمبادىء الانسانية المجردة كالعدل والحرية ومناصرة الضعفاء. . . الخ بقطع النظر عن الموقع الذي يتحدث منه عن هذه المبادىء لذلك يصبح ممكنا، لا للمسلم العادي فقط أن يحمل عضوية هذا الحزب بل وأيضا «العالم والمفكر الكبير المسلم». وهو ما جعل الانتماء للفرع لا يمثل التزاما حزبيا بأتم معنى الكلمة فنجد أعضاء منه ينتمون في نفس الوقت«للحزب الحر الدستوري».

ب ـ الفرع الفيدرالي كان بمثابة فرع للحزب الشيوعي الفرنسي :

سبق ان أشرنا الى أن الفرع تكوّن على إثر انقسام الحزب الاشتراكي الموحد الفرنسي الذي كان أغلب أعضائه النشيطين من الجالية الاروبية وينتمون في معظمهم للحزب الشيوعي الفرنسي الذي كلفهم ببعث فرع له في تونس. ثم شرع هذا الفرع مبكرا في «تونسة» نفسه بالتدرج. وعلى الرغم من هذا التوجه الذي كانت الاحزاب الشيوعية في العالم تنظر اليه، على ما يبدو، بعين الرضا، فإن الحزب الشيوعي الفرنسي لم ينقطع عن معاملة ما أصبح يعرف بالفرع الفيدرالي للاممية الشيوعية بتونس، الذي من المفروض أن يكون مستقلا عنه، معاملة الفرع الخاضع له تنظيميا، حيث أنه كان يبعث بمسؤولين حزبيين ليتولوا مهمات دعائية وتنظيمية تابعة له وتهمه بالدرجة الاولى[*6] كما كان يتدخل لفرض أشكال نضالية على «الجامعة» أو لانتداب عناصر جديدة. . . الخ[112].

كل هذه القرائن تبين أن الدعاية التي قام بها الحزب الشيوعي الفرنسي حول تونسة هذا الفرع لا تعدو أن تكون غطاء لحجب تدخله المباشر في شؤونه والتصرف فيه وكأنه خلية من خلاياه. وذلك تحت شعار «الاممية البروليتارية» و «المساعدة الاممية» التي هي براء من مثل هذه السلوكات.

5 ـ خـاتمـــة :

وخلاصة القول فإن الرأي السائد حول «شيوعية» النواة الشيوعية الاولى مغلوط في الاساس، لان القاعدة الايديولوجية والسياسية والتنظيمية التي تأسست عليها تتعارض ومبادىء الاممية الثالثة التي أعلنت تشيّعها لها فعلى المستوى الايديولوجي لم تقطع مع الفكر المثالي بما في ذلك

الفكر الديني وعلى المستوى السياسي كان برنامجها شعبويا لكنه ثوريّ يمثل مطمح الشعب التونسي في التحرر الوطني، ولم يتعد في الجانب التنظيمي العقلية الاشتراكية الديموقراطية التي كانت سائدة في الاممية الثانية وعلى الاخص في سنين تفسّخها، إضافة الى كونها كانت تابعة تنظيميا للحزب الشيوعي الفرنسي.

وعلى الرغم من أن الفرع كان ضعيف الصلة بالشيوعية إذا لم نقل في قطيعة معها فإنه كان التنظيم السياسي الوحيد الذي كان له موقف ثوري من مسألة استقلال البلاد، لذلك يمكن إعطاؤه اسم «حزب التحرر الوطني».

III . الحزب «الشيوعي» التونسي :

لم تمض ستة أشهر على مؤتمر الفرع الفيدرالي للاممية الشيوعية في تونس حتى أصدرت السلط الاستعمارية قرارا بحلّه وتحجير نشاطه. فتعرض مناضلوه للايقاف والمحاكمات والسجن كما تمت مصادرة جرائده. وكانت أوسع حملة قمعية تعرض لها الشيوعيون الاوائل تمت في 1924 ـ 1925 إثر بعث «جامعة عموم العملة التونسية». وتلا هذه الحملة قراران جائران صدرا في 29 جانفي 1926 يتعلق أولهما «بالجرائم» السياسية وثانيهما بتحوير قانون الصحافة، خوّلا للسلط الاستعمارية إمكانية قمع كل عمل سياسي تشتم منه رائحة المعاداة لها.

لكن وبالرغم من كل هذه الاجراءات الزجرية فإن عمل الشيوعيين لم ينقطع. يذكر أحد التقارير[13] التي رفعها المقيم العام لوسيان سان الى وزارة الخارجية الفرنسية انه يوجد في تونس ثلاث خلايا شيوعية تنشط في العاصمة وفيريفيل وتعقد اجتماعات بين الحين والاخر وتُقدِم على توزيع بعض المنشورات الشيوعية وتستقبل موفدين من الحزب الشيوعي للقيام بمهام دعائية أو لمحاولة إعادة بناء الفرع الفيدرالي المنحل[14] وتواصلت المحاولات وأصبحت أكثر جدية خاصة بعد الامر الصادر عن الباي والذي تمت بمقتضاه «إعادة تنظيم الحياة النقابية والسياسية» فأقدم الشيوعيون حينذاك على بعث حزب أسموه «الحزب الشيوعي التونسي».

1 ـ سياسة الحزب «الشيوعي» التونسي إصلاحية على طول الخط :

أ ـ الحزب «الشيوعي» التونسي والجبهة الشعبية :

كانت البلدان الاستعمارية، بإشعالها نار الحرب العالمية الاولى، تأمل تجاوز أزمتها الخانقة عن طريق تحطيم جزء كبير من قوى الانتاج ووسائله. لكن الانتعاشة النسبية التي شهدتها فيما بعد الحرب، أي في فترة إعادة البناء الاقتصادية، سرعان ما تركت المكان لازمة جديدة بلغت ذروتها في 1929... ولما استشعرت البورجوازية الاحتكارية خطر الازمة وخطر الطبقة العاملة والشعوب بدأت تموّل مبكرا فرقا فاشية لارهاب كل القوى الديمقراطية والثورية التي قد تستغل الاوضاع لصالح الشغالين، ففتحت الطريق أمام «موسوليني» للوصول الى الحكم في ايطاليا عام 1923 وأصبحت جادة في دعم هتلر لاعتلاء «الرايش» وتحقق ذلك سنة 1933. فأصبحت الفاشية بذلك خطرا يهدد الطبقة العاملة والشعوب في العالم كله تدعمها البلدان الاستعمارية في وجه الاتحاد السوفياتي وفي وجه كل القوى الديمقراطية والمحبّة للسلام.

وفي الجهة المقابلة لم تبق الحركة الشيوعية والعمالية العالمية مكتوفة الايدي أمام صعود الفاشية بل قاومتها مذ كانت في المهد وتجلّى ذلك في مقررات مؤتمريها السادس والسابع وتوصيات المؤتمرات التي سبقتها وفي حركة المقاومة النشيطة التي تصدرتها في العالم كله تحت شعار «الجبهة الشعبية المعادية للفاشية» و«الجبهة النقابية الموحدة» التي أفشلت محاولات الفاشية للاستيلاء على السلطة في العديد من البلدان ـ من بينها فرنسا ـ والى الاطاحة بها نهائيا في الحرب العالمية الثانية. فكيف كانت سياسة الحزب «الشيوعي» في المعركة ضد الفاشية وهو الذي وُلد والحركة الشيوعية العالمية والقوى الديموقراطية تستنهض الشعوب لمقاومتها؟

يتعرض بيان اللجنة المركزية للحزب «الشيوعي» التونسي الصادر بتاريخ 31 جانفي ـ 1 فيفري 1948 بالتقييم لهذه المعركة يقول :

«غير أن الشيوعيين يرون أن حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ليس هو بمسألة منفردة ومثلما قال لينين فإن مختلف مطالب الديمقراطيّة ومن ضمنها حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ليست هي بشيء مطلق ولكنها جزء من مجموع الحركة الديمقراطيّة. ومن الممكن في بعض

الحالات المعينة أن يكون الجزء معارضا للمجموع وحينئذ يجب رفضه. . . ولذا كان حزبنا دائما يربط النضال للتحرر القومي بنضال الحركة الديمقراطيّة العالمية فكان يسير حسب هذه النظرية عندما صرح أن الهتلرية هي العدو الاول لجميع الشعوب وأنه لابد من تعليق الكل على الانتصار على الهتلرية قائلا في قراره السياسي الذي اتخذه المؤتمر الثاني : «بعد تحطيم ألمانيا الهتلرية عسكريا بقي علينا أن نستأصل آثار الفاشيزم في العالم وفي الايالة التونسية. . . !!»[15].

أسقط الحزب «الشيوعي» التونسي المهمة المركزية المطروحة على الطبقة العاملة التونسية وسائر الشعب التونسي، مهمة التحرر الوطني، من برنامجه معتمدا زيفا على لينين ومبلّدا مقولاته وذلك باسم مقاومة الهتلرية باعتبارها تمثل «الخطر الاول» على كل شعوب العالم، فعلق الكل على الانتصار عليها وعلى استئصال مخلفاتها في العالم وفي «الايالة». صحيح أن الفاشية كانت تمثل خطرا يداهم شعوب العالم بأسره لذلك توجبت مقاومتها بلا هوادة ولا لين. لكن هل هذا يعني أنها وضعت يدها على العالم بأسره ومن ثمة أصبحت عدوا رئيسيا لكل بلد على حدة ؟ وهل يعني هذا أيضا الاستعمار تخلّى عن مستعمراته وعن استعماريته لفائدة الفاشية وتحوّل الى قوة ديمقراطيّة ومحبّة للسلام ؟ من الذي كان يضع يده على بلادنا أهو الاستعمار الفرنسي أم الهتلرية؟

إن الخطر الذي كان يتهدد العالم في تلك المرحلة هو بدون أدنى شك الفاشية، وعدوّ شعبنا ووطننا المباشر كان الاستعمار الفرنسي سواء تحت «الجبهة الشعبية» أم تحت حكومة «فيشي» أو تحت ديغول. لكن الحزب «الشيوعي» التونسي أسقط مهمة مقاومة الاستعمار ليعوّضها بـ «مقاومة الفاشية» خاصة وأن حكومة «الجبهة الشعبية» في فرنسا كانت تعلن معارضتها للفاشية، فاصطف وراءها مترقبا «ساعة الخلاص» على يدها.

إن مقاومة الفاشية بالنسبة للاممية الثالثة تعني بالضرورة العمل على تقويض أركان النظام الرأسمالي الذي ولّدها باعتبارها تمثل هجوم الفرق الاحتكارية الاكثر جشعا على لقمة عيش الجماهير وعلى الحريات الفردية والعامة كي تُحمّل الكادحين تبعات الازمة التي يتخبط فيها النظام الرأسمالي ككل. فهي ابنته الشرعية ومن الخطإ اعتبارها غريبة عنه، ومواجهتها تعني بالضرورة مواجهة النظام الرأسمالي بصفة عامة، لذلك

فإن أية مقاومة تتم تحت رعاية أية قوة استعمارية تعدّ دعما لها وتمديدا في أنفاسها وحماية للنظام الرأسمالي. ذاك هو خط الاممية الشيوعية وأحزابها الثورية. أما الحزب «الشيوعي» التونسي فقد قبل الدخول تحت مظلة حكومة «الجبهة الشعبية» كي «يناضل» ضد الفاشية، وتنكر للنضال في سبيل تحرير البلاد من نير الاستعمار. إن رفع راية التحرر الوطني وقيادة النضال من أجل تحقيقه هو بحد ذاته يسد الباب في وجه الفاشية ويقطع دابرها. لكن الحزب «الشيوعي» التونسي تخلى عن هذه المهمة وعمل على تهدئة النضال الوطني بل ووقف ضده بكل شراسة واعتبره «مناورة فاشية» لتبرير تدخلها (مظاهرة 9 أفريل) كما وقف في وجه تكوين نقابات وطنية مستقلة عن النقابات الاستعمارية معتبرا إياها «عامل تقسيم» لصفوف العمال. كما عمل على حصر نضال الشعب التونسي في حدود الاصلاحات التي كانت وعدت بها حكومة «الجبهة الشعبية» وركز استراتيجيته وتكتيكه على محاولة الحصول على الفتات، الذي قد ترمي به له الحكومة الاستعمارية «الشعبية». وهذا السلوك السياسي تعبير واضح عن خيانة فجّة للطبقة العاملة والشعب والوطن.

هذا هو الخط الذي سار عليه الحزب «الشيوعي» الى نهاية الحرب الثانية. وحتى في اللحظات التي صعّد فيها لهجته ضد الاستعمار ـ مثلما ظهر ذلك ضد حكومة «فيشي» الفاشية ـ فإنه لم يتجاوز حدود معارضة الحكومة الفاشية الى مواجهة الاستعمار الفرنسي بصفة عامة بدليل أنه سرعان ما عاد ينادي «بوحدة الصف» من أجل استئصال بقايا «الفاشيزم» في العالم وفي «الايالة» ثم ما لبث أن غرق أكثر في وحل الانتهازية عندما تبنى شعار «الاتحاد الفرنسي» الاشتراكي ـ الشوفيني.

ب ـ الحزب «الشيوعي» التونسي وشعار «الاتحاد الفرنسي» :

لم تتوقف خيانة الحزب «الشيوعي» التونسي للطبقة العاملة والشعب والوطن عند مرحلة مقاومة الفاشية بل ذهب الى أبعد من ذلك الى القبول «بالاتحاد الفرنسي» بعد الحرب العالمية الثانية لما كان الحزب الشيوعي الفرنسي في الحكومة موهما الشعب التونسي أنه سيحصل على استقلاله الوطني وتحرره الاجتماعي حالما تصل البروليتاريا الفرنسية الى الحكم...

وقد شارك هذا الحزب «العظيم» في حكومة استعمارية متذيّلا

للبورجوازية الاحتكارية الفرنسية آملا من وراء ذلك قلب الاوضاع لصالحه واذا بهذه الحكومة تلد مشروع «الاتحاد الفرنسي» وكان الحزب الشيوعي من أشد المدافعين عنه. لقد أسدل قناعا جديدا على وجه الامبريالية الفرنسية الشائن وأتاح لفرنسا الاستعمارية المنهوكة من الحرب ومن الضربات القوية التي لحقتها من الشعوب المقهورة، الفرصة كي تعيد أنفاسها. ورد في بيان اللجنة المركزية للحزب «الشيوعي» التونسي الصادر بتاريخ 31 جانفي، 1 فيفري 1948 ما يلي:

«بفضل حركة الحزب الشيوعي الفرنسي خاصة اقترع الشعب الفرنسي في شهر أكتوبر 1946 على دستور تقدمي ديمقراطي يحكم على الاستعمار المبني على الظلم، ويرتئي تصيير الشعوب المضطهدة والمستعمرة الى شعوب ذات سيادة متحدة مع الجمهورية الفرنسية على أساس الاختيار الحر والمساواة في الحقوق، وبالنسبة لبلدان الحماية التي منها البلاد التونسية فالدستور يرتئي معاهدة تحدد وضعيات انخراطه بالرابطة الفرنسية»[16].

ويضيف:

«وهكذا فإن الرابطة الفرنسية كما عيّنها الدستور، هي بالنسبة لشعبنا تقدم كبير وخطوة شاسعة نحو الديمقراطية لان تطبيق الدستور يعني القضاء على الاستعمار وإلغاء معاهدة الحماية والاعتراف بسيادتنا القومية وإبرام معاهدة جديدة من طرف حكومة تمثل الشعب التونسي، معاهدة يقع فيها التفاوض مع الجمهورية الفرنسية. ولذا فإن لجنتنا المركزية ليوم 1 و 2 مارس 1947 كانت مُحقّة في النداء الى الانخراط بالرابطة الفرنسية على أساس حرية الاختيار. ولذلك فإن لجنتنا المركزية المجتمعة في 30 ـ 31 أوت 1947 كانت محقة في تسطير مشروع معاهدة مع فرنسا الجمهورية الديمقراطية معاهدة تعترف بالبلاد التونسية كدولة حرة ذات سيادة، لها حكومتها وبرلمانها وعُملتها وماليتها في النطاق الدستوري للرابطة الفرنسية»[17].

يلاحظ القارىء لاول وهلة المجهود الذي بذله الحزب «الشيوعي» التونسي لتبييض وجه «الاتحاد الفرنسي» الاستعماري بالادّعاء أنه «مبني على أساس حرية الاختيار» وأن دستور «الاتحاد» يكفي لوحده عندما يتم تطبيقه للقضاء على الاستعمار وسوف يعترف بالبلاد التونسية

«كدولة ذات سيادة لها حكومتها وبرلمانها وعملتها وماليتها».

لا يستطيع كل هذا الوشاح من الالفاظ والجمل الجميلة حجب حقيقة «الرابطة» كمشروع استعماري إلا بالنسبة لفاقدي البصيرة السياسية مثل الحزب «الشيوعي» التونسي.

إن الشعب التونسي مسلوب الحرية والكرامة الوطنية لن تنطلي عليه أكاذيب دستور «الاتحاد الفرنسي» ولا مشروع «المعاهدة» الجديدة التي قدمها الحزب «الشيوعي» التونسي وقاومها هو أشد مقاومة لوعيه بطبيعتها الاستعمارية، عندما رفع شعار الاستقلال وحمل السلاح في وجه مستعبديه ومستغليه. ومع ذلك واصل الحزب «الشيوعي» التونسي دعوته الى هذا الاتحاد الاستعماري ووقف في وجه الحركة الوطنية والشعب مجددا، فعارض بعث الاتحاد العام التونسي للشغل، جاء على لسان هذا الحزب:

«وليس أدلّ على مصلحة الاستعماريين في تقسيم حركة العمال من إعانة روديار (كاهية الكاتب العام للحكومة) على تكوين هذه النقابات المستقلة»[18].

وقد يكون روديار هذا مدّ يد العون لبعض المسؤولين النقابيين بهدف التقليص من نفوذ الس.ج.ت. لكن هل كانت الحركة العامة تدور في فلك الاستعمار أم قطعت معه لتصبح مُكوّنة أساسية في حركة الطبقة العاملة وفي الحركة الوطنية؟ والمسألة في نظرنا تتجاوز المستوى التقديري للاوضاع ولبعض الظواهر لتتحول الى سلوك عام متماسك لدى هذا الحزب لانه عارض أيضا التحركات الشعبية والعمالية واعتبرها محاولات استفزازية يقف وراءها «غلاة الاستعمار» الذين يريدون إفساد تشييد «الرابطة». وفي نفس السياق أتى تجريد علي جراد من عضوية الحزب لموقفه المساند للقضية التونسية حين قال:

«يجب تحرير القطر تحريرا تاما من النظام الاستعماري»[19] ولمعارضته لسياسة حزبه الذي اعتبره شوفينيا ومعاديا للحزب الشيوعي الفرنسي وللاتحاد السوفياتي...

إلا أن الحزب «الشيوعي» التونسي «عدّل» سياسته بعد طرد الحزب الشيوعي الفرنسي من حكومة ما بعد الحرب ودخول مشروع مارشال حيز التنفيذ، الى أن التحق بركب الحركة الوطنية ورفع شعار الاستقلال دون

أن ينسى مواصلة الدعوة الى التحالف المتين مع الشعب الفرنسي - اقرأ مع الحزب الشيوعي الفرنسي في نطاق مشروع الاتحاد - لان العدو المشترك للشعبين يتمثل في الامبريالية الامريكية وعملائها من البورجوازية الفرنسية ولان :

«النضال الذي يقوم به الشعب الفرنسي يهم شعبنا كثيرا لان محور هذه الحركة هو انتصاب ديمقراطية حقّة وهذه الديمقراطية الحقّة تعطي اساسا لرابطة فرنسية أكثر تقدما من التي أظهرها الدستور نفسه الذي وقع خرقه عنوة»[20].

أصبحت الامبريالية الامريكية «العدو الاول» للشعوب في العالم - وهي كذلك بالفعل - وهي التي تساند «بقايا الفاشيزم» وتدعم «التقهقرية الديغولية في المستعمرات». إلا أن هذا لا يجب أن يبرر للحزب «الشيوعي» التونسي مناداته بضرورة «التصدي» للامبريالية الامريكية ولعملائها في الحكومة الفرنسية والتغافل مرة أخرى على النضال ضد الاستعمار الفرنسي برمّته سواء منه العميل للامبريالية الامريكية أو المعبّر عن مصالح الاحتكارات الفرنسية. لقد عوّض النضال المعادي للاستعمار بالدعوة الى محاصرة «الغلاة» والى العمل على «تحقيق ديمقراطية أوسع» تكون قاعدة اتحاد فرنسي جديد. إنه نفس المنهج التحليلي ونفس السلوك السياسي الذي قاده في معالجة مسألة الفاشية والذي قاده في تحديد الامبريالية الامريكية بمثابة «العدو الاول» لشعوب العالم وبالتالي للشعب التونسي. . . وأدى به هذا المنطق الى تخفيض يقظة الطبقة العاملة والشعب التونسي حيال الاستعمار الفرنسي بحصر الاضطهاد الاستعماري في «الغلاة» عملاء الامبريالية الامريكية. وبهذه الصورة أسقط من برنامجه مسألة التحرر الوطني واقتصر على النضال في سبيل إصلاحات لا تخرج عن نطاق «الاتحاد الفرنسي»، أي في حدود ما تقبل به الحكومة الاستعمارية لما بعد الحرب. ولما أزيح الحزب الشيوعي الفرنسي من الحكومة وتم التراجع على «دستور الاتحاد» فإن الحزب «الشيوعي» التونسي واصل في نفس سياسة الاصلاحات بالعمل على إزاحة «الغلاة» من دفّة الحكم وتحقيق « ديمقراطية متقدمة» تعطي «للاتحاد» محتوى «أكثر تقدما» في نطاق نفس النظام الاقتصادي

والاجتماعي وبعبارة أخرى المحافظة على الاستعمار الفرنسي مع تخليصه من العناصر المغالية في استعماريتها.

وبقي الحزب «الشيوعي» التونسي على موقفه هذا حتى مؤتمره السادس الذي بدأ فيه «مراجعة» مواقفه السابقة، لكنه عوّض مواقف انتهازية ومعادية للثورة بأخرى لا تقل انتهازية ومعاداة للثورة عن سابقاتها.

ج ـ الحزب «الشيوعي» التونسي وتحوّل تونس مستعمرة جديدة :

أدخلت الحرب العالمية الثانية تعديلات عديدة على الرقعة السياسية. ففي المعسكر الامبريالي تقهقرت البلدان الرأسمالية التي كانت تسيطر على العالم مثل فرنسا وأنقلترا لتترك مكان الزعامة للولايات المتحدة الامريكية التي دخلت الحرب في أيامها الاخيرة كمنقذ للنظام الرأسمالي العالمي، بينما تحطمت ألمانيا وإيطاليا واليابان وأرهقت فرنسا وأنقلترا لانهما مثلتا أحد محاور الصدام مع النازية.

وفي المعسكر الاشتراكي والقوى الثورية ظهرت بلدان الديمقراطيات الشعبية في شرقي أروبا، فخرجت الاشتراكية معززة الجانب من حربها ضد الفاشية. وجرّبت الشعوب قدراتها الكفاحية وتحطمت أمامها أسطورة القوة الغازية التي لا تقهر. وعزز هذا الشعور لديها الانتصار الساحق الذي حققه الاتحاد السوفياتي بقيادة ستالين على النازية، فهبت للنضال من أجل الحصول على حقوقها الوطنية ووضع حد للنهب والاضطهاد الاستعماريين، وحققت انتصارات باهرة أبرزها ما تحقق في الصين واندلاع الثورة التحررية في كامل جنوب شرقي آسيا.

كان لهذه الانتصارات الباهرة دور كبير في فرض التراجع على النظام الاستعماري إذ بعد ان شعر بالعجز على مواصلة تمويل سياسته القديمة التجأ الى سياسة أخرى أكثر خداعا ومكرا ـ سياسة الاستعمار الجديد ـ ولاجل تنفيذها وصيانة مصالحه كما في السابق أوجَدَ عملاء له انتقاهم من وجوه الحركات الوطنية التي أبدت استعدادها لعقد صفقات معه فوجدت الامبريالية الفرنسية في بورقيبة وأتباعه الطرف المستعد لتحمل هذا الدور حيث أنه كان لا يرى :

«معنى لاستقلال تونس خارج إطار التفاهم مع فرنسا»

وعلى هذا الاساس بدأت مفاوضات «الاستقلال الداخلي» التي انتهت باتفاقية أبرمت بين قادة الحزب الدستوري الجديد وبين الحكومة الفرنسية وتبعتها عملية تجريد الشعب التونسي من سلاحه على يد أعلام هذا الحزب نفسه. ولم تمر هذه المواقف الخطيرة دون أثر في صفوف الحزب الدستوري بما في ذلك قيادته. وبالفعل حدث ما لم يكن في حسبان فرنسا وعملائها، إذ بعد الاتفاقية بقليل نشب خلاف حاد بين صالح بن يوسف ومناصريه الذين أعلنوا عن رفضهم للاتفاقية على أنها «خطوة الى الوراء» وبين الحبيب بورقيبة وأتباعه الذين اعتبروها «خطوة الى الامام» نحو «الاستقلال التام». لقد مثل هذا الخلاف تناقضا جديا بين من انخرط في السياسة الاستعمارية الجديدة وبين من رفضها، قَبِل بها بورقيبة وجرّ وراءه الاغلبية في الحزب وباقي المنظمات الجماهيرية وصفّى كل معارضيه بالتعاون مع الجندرمة والجيش الفرنسي، ورفضها بن يوسف لكنه لم يستغل التعبئة الجماهيرية الكبيرة حول شعار الاستقلال التام ليدخل معركة التحرر الوطني الفعلية بصورة جادة ولم يستغل التردد الذي عليه الدستوريون وترك الساحة خالية لفترة من الزمن فاستغلها بورقيبة أحسن استغلال لفائدة المشروع الاستعماري الجديد.

هذه ملامح الوضع العام وقتذاك وتلك هي القضية المحورية ـ قضية الاستقلال خارج مظلة فرنسا ـ التي تفصل بين الموقف الثوري وبين الموقف الخياني وتمثل المحك الذي سنحكم من خلاله على موقع الحزب «الشيوعي» التونسي في الصراع الطبقي والوطني.

فبعد ان تغيب عن الكفاح المسلح التحريري، عدا البعض من قواعده، وبعد ان حاول شد الشعب التونسي الى حكومة «الجبهة الشعبية» قبيل الحرب الثانية والى «الاتحاد الفرنسي» فيما بعدها، وتلهيته عن النضال الفعلي من اجل استقلال بلاده خرج عليه في 3 اوت 1954 ببيان يحيي فيه بادرة مونداس فرانس بمنح تونس «استقلالها الداخلي» واعتبر ان هذه البادرة ايجابية لأنها تمنح التونسي امكانية ادارة بعض الشؤون العامة للبلاد. ولم يقف الحزب «الشيوعي» التونسي عند هذا الحد بل اختار لنفسه موقعا في النزاع الذي شق الحركة الوطنية والحزب الدستوري الجديد. ورد في التقرير الذي قدمه محمد النافع امام المؤتمر الخامس ما يلي:

«نعم، نحن نعرف ان هناك تونسيين ينتمون الى الاستاذ صالح بن يوسف ويطبقون اوامره، وصلوا الى استعمال العنف ضد تونسيين آخرين وزيادة على ذلك فقد نظموا عصابات مسلحة تبث الفوضى والاضطراب في البلاد، في وقت مازال فيه من الواجب على مجموع الشعب بمختلف نزعاته ان يجابه الاستعمار وليس الدخول في نوع حرب مدنية مضرة بالمصلحة الوطنية» (21).

«وبالفعل فقد اسفنا في هذه الايام لحصول اعتداءات مجرمة لا يبعد ان تكون فيها ايدي غلاة الاستعماريين فمن واجب الحكومة التونسية طبعا امام هذه الحالة ان ترفع القناع عن هذه الاعتداءات وان تبحث عن القائمين بها وتعاقبهم» (22).

هكذا اختار الحزب «الشيوعي» التونسي لنفسه مكانا في النظام الاستعماري الجديد وتنكر مرة اخرى لمطامح الشعب التونسي الوطنية ونادى بمعاقبة المدافعين عنها لأنهم يريدون «بث الفوضى والاضطرابات» ووجّه لهم تهمة لم يتجرّأ القائمون على النظام الجديد على اتهامهم بها، تتمثل في نعتهم «بأدوات يحركها غلاة الاستعمار»... لقد اقتفى الحزب الشيوعي التونسي اثر بورقيبة فأكد بأنه على الحكومة التونسية صيانة مصالح فرنسا في بلادنا... ورد في التقرير المذكور اعلاه:

«فعلى قاعدة الاحترام الكامل لسيادتنا الوطنية يمكن ومن الواجب ضمان حقوق فرنسا المشروعة وحقوق رعاياها بالبلاد التونسية، هذه الحقوق التي لا تشابه بينها وبين امتيازات مؤسسات الاحتكار الاستعمارية». (23)

. ما عسى ان تكون مصالح فرنسا ورعاياها سوى حماية رساميلها واحتكاراتها ومعمريها ؟؟ وهل تختلف هذه في شيء عن مصالح الاحتكارات الاستعمارية ؟؟ بمثل هذه المواقف دشن هذا الحزب المرحلة الجديدة في نضال الشعب التونسي التحريري. فكانت خيانة اخرى لا تقل خطورة عن سابقاتها.

د ـ موقف الحزب «الشيوعي» التونسي من النظام الدستوري :

انتهج الحزب «الشيوعي» التونسي منذ 1956 سياسة «المساندة

النقدية» حيال النظام الدستوري ولم يتخل عنها الى يومنا هذا، بل عمد على تغيير اشكالها حسب الظروف العامة بالبلاد فأسقط من برنامجه مرة اخرى مسألة النضال ضد السلطة القائمة. نقرأ في بيان المؤتمر السابع ما يلي :

«المشكلة الموضوعية اليوم ليست هي القضاء على البورجوازية القومية بوصفها طبقة، وانما هي مشكلة ازالة الاحتكار السياسي الذي تحصلت عليه في ميدان قيادة الامور بواسطة حزبها، الحزب الحر الدستوري الجديد» (24).

وبهذه الصورة حصر برنامجه في النضال من أجل إدخال إصلاحات سياسية على نظام الحكم لأن العمل على إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل المطروحة على البلاد ـ حسب زعمه ـ :

«يتطلب تدخل قوات وطنية اخرى ومشاركتها مشاركة فعلية في تصريف شؤون الامة» (25).

وبطبيعة الحال فإن الحزب «الشيوعي» التونسي الذي يريد القيام بدور الوسيط ـ او الناصح ـ بين النظام و«القوى الوطنية الأخرى» لا يغبن نفسه من حلم لذيذ بالحصول على نصيبه من الغنيمة التي تريد «البورجوازية القومية» الانفراد بها، مما حدا به الى تمجيد سياسة النظام الدستوري بمختلف تلوناتها. وفي المرات التي يتعرض لها بالنقد حافظ فيها على موقع النصوح والغيور والطامع في الحصول على الفتات. لقد كان ينبه دائما الى ضرورة فهم نقده على انه ليس سلبيا او محاولة تعجيز لنظام الحكم بل هو «بحث» عن «الحلول الملائمة» للمشاكل المطروحة على البلاد والتي «يجب على كل وطني التفكير فيها». فساند سياسة النظام منذ 1956 مع تسجيل بعض «التحفظات» على انتهاجه «سياسة رأسمالية» وابدى تخوفه من **«سوء تقدير الحكومة التونسية لأخطار الاستعمار الجديد وانخفاض يقظتها حياله»** (26).

ووقف فيما بعد الى جانب سياسة بورجوازية الدولة التابعة التي كانت تحظى بدعم الامبريالية الامريكية فساند الحكومة بمناسبة احداث مساكن حيث عبّر على لسان امينه العام محمد النافع في 25 ديسمبر 1964 في بيان له نشرته «لومانيتي» وردده وسائل الاعلام الرسمية يقول فيه :

«في معركة البناء الكبرى ينظر الشيوعيون بعين الرضى للموقف الحازم الذي اتخذه رئيس الدولة ويقفون بحزم الى جانب القوى الوطنية والتقدمية ضد تصرفات عناصر رجعية» (27).

وبعد ان اعلن بورقيبة في 21 مارس 1969 عن تعميم التعاضد على كافة تراب الجمهورية سارع النافع بإصدار بيان نشرته «لومانيتي» يؤكد فيه مساندة حزبه الكاملة لهذا الاجراء الذي سوف «يسد [ـ حسب زعمه ـ] الطريق امام الرأسمال الخاص في الفلاحة، وينمي امكانيات تطور لا رأسمالي». وتقدم في نفس الوقت بنداء «للقوى المتقدمة التي فرضت نفسها على رأس الحزب الاشتراكي الدستوري» لكي «تكون جبهة مع القوى التقدمية لانجاح هذه الاصلاحات الايجابية التي تمثل بدون منازع خطوة جبارة نحو التقدم» لافشال «المناورات الرجعية». وفي جويلية واوت من نفس السنة نادى الحزب «الشيوعي» التونسي «بضرورة فتح حوار ديمقراطي وجدي بين كل القوى التي تتبنى الاشتراكية» (28).

وعندما هبت جماهير الفلاحين في الريف (الوطن القبلي، الشمال، الساحل) في 1968، 1969، 1970 في وجه سياسة التفقير النيوكولونيالية ندّد بها الحزب «الشيوعي» واعتبرها تحركات رجعية تحركها أيادي الملاكين العقاريين الكبار... ثم عاد ليتراجع بعض الشيء عن مساندة السياسة الاقتصادية لما بعد سنة 1970 وحاول تبيان «تناقضها» مع «مواقف الرئيس بورقيبة». يقول محمد النافع في بيان له صدر في 23 ديسمبر 1971 :

«مع تقديرنا الايجابي لبيانات الرئيس بورقيبة المدافعة عن توجه اشتراكي فإن الشيوعيين التونسيين يعتبرون ضرورة اتخاذ اجراءات ملموسة لدعم هذا التوجه» (29).

وطفق طيلة السبعينات يجري التنقيحات تلو التنقيحات على خطة السياسي وخاصة بعد ان اتضح بما لا يدع مجالا للشك «التوجه التبعي» للنظام القائم، وبقي متمسكا «بالمكتسبات» التي تحققت و«رافضا» للجوانب «السلبية». وجعل من المطالبة بالحريات الديمقراطية رهانا له من اجل هدف واحد هو «المساهمة في حل المشاكل المطروحة على البلاد» ولا غرابة اذا رأيناه فيما بعد من اكبر المدافعين عن سياسة «التفتح» على

انها «سياسية ديمقراطية» نظرا لكونه من اول المستفيدين منها. فخدم كل مشاريعها السياسية : المصالحة النقابية، الانتخابات التشريعية، «الميثاق الوطني المنظم للتعددية».. الخ.. ولم يتوان ايضا عن التنديد «بالفوضوية اليسارية» التي كانت طبعت ـ حسب ادعائه ـ حركة فيفري 1972 الشبابية. وندد «بأعمال العنف» و«النهب» التي تبعت انتفاضتي 26 جانفي 1978 و3 جانفي 1984.

وعلى ما تقدم نقول ان الحزب «الشيوعي» التونسي انتهج منذ تأسيسه الى يومنا هذا خطا اصلاحيا معاديا لمصالح الطبقة العاملة والشعب والوطن باستثناء الفترة التي نشأ فيها الفرع الفيدرالي للأممية الشيوعية بتونس. ولكي نكشف عن خلفية هذه السياسة لا بد من الرجوع الى الاسس الفكرية التي قام عليها هذا الحزب.

٢ ـ الشيوعية مجهولة لدى الحزب «الشيوعي» التونسي

قبل ان نبدأ مناقشة المبادىء الايديولوجية والنظرية التي قادت الحزب «الشيوعي» التونسي نريد تقديم بعض الملاحظات حول «النقد الذاتي» المزعوم الذي قام به في مؤتمره السادس.

ارجع الحزب «الشيوعي» التونسي اخطاءه في الخط السياسي الى «سوء تقدير» للأوضاع العامة في البلاد وفي العالم حيث اعطى اهمية كبرى لتطور الاوضاع الخارجية وبخاصة في فرنسا واوكل مهمة تحرير البلاد بصفة اساسية للشعب الفرنسي. اضف الى ذلك انه اعتبر ان موقفه كان سلبيا من «البورجوازية الوطنية». وفسّر فشله في توحيد الحركة النقابية بالنزعة المعادية للشيوعية التي قادت مؤسسي اتحاد الشغل. واقر في النهاية بأن هذه الاخطاء في الخط عزلته عن القاعدة الشعبية واثارت الارتباك في صفوفه فعششت «الدغمائية والتطبيق الاعمى لمواقف بعض الاحزاب الشقيقة» هذه جملة عناصر النقد الذاتي الذي طالما تحدث عنه المدافعون عن هذا الحزب.

ان المسألة في منظورنا تتجاوز الخطأ في التقديرات و«الدغمائية في التطبيق الأعمى لبعض مواقف الاحزاب الشقيقة»، لأن الامر يتعلق

بخط سياسي متكامل رافق الحزب «الشيوعي» التونسي منذ انبعاثه الى يومنا هذا. وما التعديلات التي اجراها عليه سوى ترتيب واعادة ترتيب مستمرة تتماشى والاوضاع السياسية التي يتحرك فيها. لكن موقفه من السلطة القائمة استعمارية كانت ام استعمارية جديدة، لم يتغير ابدا وهو المحافظة عليها والعمل على ادخال اصلاحات جزئية تجعلها مقبولة لدى الشعب حتى يجد لنفسه مكانا تحت الشمس. ولو توقف الامر عند التقديرات كما يدعي لما تبنى شعارات استعمارية «كالاتحاد الفرنسي» ولما زيف مقولة لينين حول المسألة الاستعمارية لكي يبرر تخليه عن النضال الوطني في مرحلة مقاومة الفاشية ولما انجرّ وراء نظرية «المساندة النقدية» التحريفية التي وقف بموجبها الى جانب النظام القائم، ثم تبنى نظرية «التحول السلمي الخزوتشوفية. . الخ. ولو توقف الامر عند التقديرات لما اقتفى اثر الحزب الشيوعي الفرنسي في مواقفه الشوفينية والاستعمارية التي سلكها حيال المستعمرات واحزابها الشيوعية ولما قبل البقاء تابعا لحزب «أب» او ان تكون اغلب عناصره القيادية من الفرنسيين. . الخ.

وعلى هذا الاساس لو كان «النقد الذاتي» الذي قام به الحزب «الشيوعي» التونسي عميقا وجديا لما توقف عند نقد سياسة «الاتحاد الفرنسي» والموقف من «البورجوازية الوطنية» ولكشف عن حقيقة خطه السياسي وعن الخلفية النظرية والايديولوجية التي تحركه. لكن «النقد الذاتي» المزعوم لم يكن سوى محاولة لتبييض وجه الخيانة القديم ليعد لخيانة جديدة يكسب بها ثقة البورجوازية الكمبرادورية هذا كل ما في الامر.

أ ـ الحزب «الشيوعي» التونسي لم يقطع مع الفكر المثالي :

ليس من باب الصدفة ان نسمع اليوم قادة الحزب «الشيوعي» التونسي يتبرؤون في قولة ماركس «الدين افيون الشعوب» ويجهدون انفسهم «لتبرئته» منها فهو «كلام قاله في شبابه ولم يعد له لاحقا في فترة نضجه» ويبذلون كل ما في وسعهم لاظهار الماركسية في وفاق عقائدي مع الدين اذ يمكن اعتبارها على حد قولهم امتدادا في التاريخ «للقواعد الاسلامية السامية» كما انها «لا تعادي الدين» و«لا تعني الالحاد». . الخ.

كان موقف الحركة الشيوعية القديمة في بلادنا وفاقيا مع الدين منذ انبعاثها فحاولت تقريب الشقة بين الفكر المادي والفكر المثالي وبقيت ما يزيد على النصف قرن وهي تراهن على هذا الوفاق للالتحام بالجماهير الشعبية وعلى قاعدة هذا التراوح الفكري اصبح «المعتقد الديني» داخل الحزب ايضا «مسألة شخصية». ولا غرابة بالتالي ان نرى مناضلين «شيوعيين» يؤمون المساجد للصلاة قبل حضور اجتماعات هياكلهم ويصلون بالجماعة كما تحدث عن ذلك هشام سكيك احد قادة الحزب التحريفي واصبح ممكنا ايضا الاعتماد على ما هو «ايجابي» في الدين لمقاومة الاستعمار وعملائه من رجال الدين الرسميين (كما حصل في العشرينات) او في مقاومة الفاشية وفي مسعاه للتقرب من «الاخوان».

لنتتبع علي جراد في مقال عن الديانات السماوية كتبه سنة 1938 يقول :

«والديانات الثلاثة - اي الاسلامية واليهودية والمسيحية - ديانات سامية متقاربة مبنية على اسس ديمقراطية » (30).

ويضيف :

«فالديانات السامية هي ديانات عالمية تقول كلها بالمساواة التامة بين الافراد والعناصر، ألم تقل لنا المبادىء الاسلامية : «ان افضلكم عند الله اتقاكم» وانه «لا فضل لعربي على اعجمي الا بالتقوى» ؟ ألم يقل عمر بن الخطاب : «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا ؟» (31).

واذا تكلم الامين العام للحزب «الشيوعي» التوسين - وقتها - بهذه الصورة فكيف بالاعضاء العاديين ؟ ومن هنا فإننا لا نعتقد ان استعمال الصفة الدينية للتفريق بين «رفاق تونسيين مسلمين» ورفاق «اسرائيليين» و«فرنسيين» داخل الحزب زلة قلم او لسان بل تعود الى غموض الموقف من الدين والى القبول بالتعايش بين الفكر المادي الجدلي وبين الفكر الديني على اساس نظرة انتقائية ومجردة للدين الاسلامي «كدين مساواة وعدل وحرية و ديمقراطية ». ولم تعالج هذه القضية من زاوية الماركسية - اللينينية. لقد توقف فكر الحركة «الشيوعية» التونسية القديمة عند محاولة التوفيق بين المادية الجدلية وبين المثالية في احسن الحالات وسعى بذلك الى خلق «دين شعبي» يحمل احلام الانسانية المجردة التي تغنى بها

الفلاسفة ورددها رجال الدين على مسامع المضطهدين والمستعبدين في كساء روحاني خاشع.

ذهب الحزب «الشيوعي» التونسي في «اعلان الدين قضية شخصية» داخله مذهبا تمويهيّا لا هدف من وراءه سوى فسح المجال امام الوفاق بين الشيوعيّة والدين. لقد هبط بالفكر المادي الجدلي الى مرتبة الفكر المثالي كي يتفادى «العزلة عن الشعب» اذا ما الصقت به تهمة «الالحاد»، وهذا الخوف ادى به الى «ابتداع» «افيون جديد للشعوب» «الشيوعية المسلمة» يتقاسم الادوار فيها: الماركسية التي تعنى بالحياة المادية للانسان والدين بحياته الروحانية. ومن هذا المزيج يحصل الحزب «الشيوعي» التونسي على مشروع مجتمعي يجمع بين الاستغلال ونفيه، بين الاضطهاد ونفيه بين العقلانية والميتافيزيقيا وهلمجـرا. وبذلك يصطف وراء المعادين للشيوعية من الذين افرزتهم النضالات الطبقية منذ ظهور الماركسية كنظرية واستراتيجيا وتكتيك البروليتاريا تقودها في نضالاتها من اجل القضاء على المجتمع الاستغلالي والاضطهادي وبناء آخر اشتراكي فشيوعي.

ب ـ الحزب «الشيوعي» التونسي يعوّض نظرية الصراع الطبقي بنظرية الوفاق الطبقي:

ساد الاعتقاد في تقييم الحزب «الشيوعي» التونسي انه كان شيوعيا، ارتكب بعض الاخطاء السياسية كموقفه من المسألة الوطنية، ولم ينحرف الا لاحقا مع الردة التحريفية الخروتشوفية. لكن الوقائع تثبت شيئا آخر فبالاضافة لموقفه الانتهازي من الدين كان موقفه من الصراع الطبقي لا يقل انتهازية. لقد روّج لآراء اقل ما يقال عنها انها غامضة ومشبوهة تدل على ان هذا الحزب له مزالق خطيرة، يقول علي جراد ـ لما كان كاتبا عاما:

«ان النضال الطبقي هو الابن الشرعي الذي وضعه بالعالم النظام الرأسمالي وانكره» (32).

بينما يقول «البيان الشيوعي»:

«ان تاريخ كل مجتمع الى يومنا هذا لم يكن سوى الصراع بين

الطبقات»(33) (ما عدا مجتمع المشاعة البدائية)، ان مجرد الاطلاع على البيان الشيوعي لا يترك لقارئه ارتكاب حماقة كهذه. وحتى لو افترضنا ان هذه الفكرة ليست سوى زلة قلم او لسان، فماذا نقول عن الصراع الطبقي الذي اعتبره «مضرا بالبشرية» و«سبب تعاسة الانسان وشقائه» وليس محركا للتاريخ ومحررا للانسانية ؟ انه «مضر بالبشرية» لأنه ليس مربوطا لدى الحزب «الشيوعي» التونسي بحتمية دكتاتورية البروليتاريا وبخلاص الانسانية من المجتمعات الطبقية. سهـا علي جراد على ان العديد من المفكرين البورجوازيين كان لهم السبق على ماركس في الاعتراف بصراع الطبقات وفضل ماركس يعود الى :

ان ما اعطاه «من تجديد يتلخص في اقامة البرهان على ما يأتي :

1 ـ ان وجود الطبقات لا يقترن الا بمراحل تاريخية معينة من تطور الانتاج.

2 ـ ان الصراع الطبقي يفضي بالضرورة الى دكتاتورية البروليتاريا.

3 ـ إن هذه الدكتاتورية نفسها لا تعني غير الانتقال الى القضاء على كل الطبقات والى المجتمع الخالي من الطبقات» (34).

ان الحزب «الشيوعي» بجهله لهذه المقولة لم يعرف جوهر الماركسية لذلك كان يرى في الصراع الطبقي «مصيبة» على الانسانية وهذه المصيبة انزلها عليه النظام الرأسمالي... وادى به هذا الاسفاف النظري الى الانحطاط بالماركسية الى درجة الابتذال وسار في النضال السياسي على قاعدة خط وفاقي مع الطبقات السائدة منذ نشأته ـ كما بيّنا ذلك اعلاه ـ وجعل من مقولة الصراع الطبقي مجرد غطاء تخفي الوفاق الذي ينتهجه ـ فهو لم يعترف الا بما هو مقبول لدى البورجوازية ولا يضر بمصالحها ـ ان قولة لينين :

«ان الانتهازية المعاصرة، تنطبق تماما على الوصف الذي اعطاه ماركس للموقف البورجوازي، لأن هذه الانتهازية تحصر نطاق الاعتراف بالصراع الطبقي في اطار العلاقات البورجوازية» (35). تنطبق تماما على الحزب «الشيوعي» التونسي.

لقد وجد هذا الحزب الغريب عن الايديولوجيا والنظرية الماركسية ـ اللينينية، ركائز نظرية متماسكة وكاملة لتبرير سياسته الوفاقية في ثنائية

المظهر الايجابي والمظهر السلبي للبورجوازية الوطنية اذ اعتبر ان :
«دور البورجوازية القومية المزدوج هو امر واقع يقرّه الواقع الاجتماعي وخاصيات البورجوازية نفسها ومكانتها في المجتمع التونسي» (36).

لذلك سلك حيالها سياسة «المساندة النقدية» خاصة وان الحزب الذي يمسك بزمام السلطة :

«يجمع، كما هو معروف، بجانب البورجوازيين وحتى كبار البورجوازيين جمهورا غفيرا من الشغالين والفلاحين والعمال والمستخدمين والموظفين.. الخ. ولهذا لا يمكن اعتبار الدستور الجديد كتلة منسجمة ولا اعتبار كل منخرطيه ولا حتى كل قادته، الى درجة محدودة كبورجوازيين رجعيين» (37).

وانطلاقا من هذا التصنيف لتركيبة الحزب انبرى يبحث عن مساندة «المتقدمين» فيه حتى نهاية الستينات ثم عن «الديمقراطيين» و«المتفتحين» الى حد الساعة الراهنة كي يقترح عليهم مواجهة مشتركة ضد العناصر الرجعية من اجل «التقدم بقضية الاشتراكية».

ان التقدم الذي يحلم بتحقيقه يطمح ان تساهم فيه جميع الطبقات وهو الضامن لمصالحها بدون استثناء :

«لا يعني دفاعنا عن العمال اننا لا نعتبر ضرورات المرحلة الحاضرة وما تتطلبه من وحدة بين الطبقات الوطنية او لأننا لا نعتبر مصالح الرأسمال التونسي بل اننا نرى انه لا بد من تأييد مطالبه المشروعة ومساهمته في بعث الاقتصاد الوطني وتشجيعه على اقامة معامل ومصانع تونسية.. فمن حق الرأسماليين ان يتحصلوا على مرابيح معقولة ولكن من حق العمال كذلك ان يطالبوا بسهم اكبر من المدخول القومي.. ان القاعدة الاصلية للوحدة القومية ان تكون التضحية متساوية بين الجميع، ان نأخذ بعين الاعتبار لا مصالح الرأسمال وحده بل وفي آن واحد مصالح العمال وبقية الجماهير الكادحة» (38).

وعلى اساس توافق المصالح بين العمل ورأس المال يتخلى الحزب «الشيوعي» التونسي بصفة واضحة عن مبدأ الصراع الطلقي، وكانت جريدة «الطليعة» لشهر جوان 1959 عبرت عن ذلك بشكل لا غبار عليه :

«يتحدث السيد ف ـ س عن التطاحن بين الطبقات ويقول انه لا يمت لواقعنا بسبب، ونحن لا نعلم من اين سمع كلاما عن التطاحن، فقد قلنا مرارا ان التناقض الاساسي بيننا وبين الاستعمار وان الوحدة القومية واجبة بين جميع الطبقات» (38 مكرر).

واصبحت هذه النظرية الوفاقية متماسكة ومتجانسة مع ظهور التحريفية الخروتشوفية ونظرية «التحول السلمي».

ج ـ خليط من المفاهيم الغريبة عن الماركسية ـ اللينينية :

الديموقراطية كما عرفها علي جراد :

«نظرية علمية لها اسس تاريخية عميقة استمدت تعاليمها من انتاج اعظم الادمغة المفكرة التي ظهرت في مختلف العصور التاريخية فكانت نتيجة طبيعية للمدنية البشرية وشارك في رفع اركانها كل شعوب العالم خلال تطورها، فالفلاسفة اليونان في علومهم وآدابهم والرسول محمد «صلعم» في الآيات التي نزلت عليه والاحاديث التي أفضى بها الى صحابته والعلماء الماديون في مجلداتهم الخالدة. والثوار الفرنسيون في خطبهم الرنانة قد بينوا للشعوب طريق السعادة والحرية ببسط نظام حكومي من الشعب والى الشعب» (39).

يظهر من هذا التعريف المفهوم المجرد واللاطبقي للديمقراطية فهي نظرية وليست دكتاتورية طبقة على اخرى.. وهي نتاج «ادمغة مفكرة» وليست وليدة الصراع بين الطبقات. وضع الاسياد والارستقراطيون والبورجوازيون والرسل اسس الديمقراطية التي ارادوها جميعا حكما «من الشعب والى الشعب» واذا بالطبقات السائدة على مر العصور «تتخلى» عن هيمنتها وعن امتيازاتها وتنادي بدون جدوى الشعب ليمسك قدره بيده ويحكم نفسه !! هذا ما جاد به الحزب «الشيوعي» على طبقتنا العاملة..

يقول لينين :

«في المجتمع الرأسمالي، في حالة افضل الظروف لتطوره نرى ديموقراطية تامة لهذا الحد او ذاك من الجمهورية الديموقراطية ولكن هذه الديموقراطية مضغوطة على الدوام في اطار ضيق من الاستثمار الرأسمالي، وهي تبقى لذلك على الدوام في الجوهر ديموقراطية الاقلية

للطبقات المالكة وحدها، للأغنياء وحدهم، ان الحرية في المجتمع الرأسمالي تبقى على الدوام تقريبا على ما كانت عليه في الجمهوريات اليونانية القديمة : «حرية لمالكي العبيد» (40).

هذا ما علمنا اياه لينين وهذا ما اكدته التجربة التاريخية. وشتان بين المفهوم الاكاديمي المثالي للديمقراطية عند الحزب «الشيوعي» التونسي وبين المفهوم المادي الجدلي والمادي التاريخي للديمقراطية عند لينين. انه لضرب من ضروب الخيال التفكير في ديمقراطية مشتركة بين العبد والسيد، لأنها على الدوام طبقية اما لصالح الاقلية التي تملك وسائل الانتاج وتكون بذلك استعبادا واضطهادا للطبقات الكادحة ولا يمكن لهذه الطبقات ان تعرف «طريق السعادة والحرية» على ايدي مستعبديها بل عليها القضاء على نظامهم وتبديد مقاومتهم وبناء سلطة الكادحين. واما ان تكون للاغلبية اي للطبقات المستغلة والمضطهدة التي قلبت الاقلية واقامت ديمقراطية للكادحين واستثنت منها كل اعداء الديمقراطية فتكون السلطة... بذلك فعلا «من الشعب والى الشعب» وهي لا تتطابق والديمقراطية اليونانية والاقطاعية والرأسمالية والدينية. فهي من نمط لم يفهمه الحزب «الشيوعي» التونسي حتى اليوم.

هذا هو الأساس المفهومي الذي كان غائبا عنده لذلك عارض الفاشية من مواقع الديمقراطية البورجوازية ولم يدافع قط عن الديمقراطية البروليتارية ومن اين له ذلك وبرنامجه اصلاحي ومعادي للثورة !! وحتى لما وضع «النضال من اجل تحقيق الديمقراطية السياسية» هدفا مرحليا بعد 1956 تـوقّف عند الحد المقبول لدى النظام الدستوري الذي تفرضه القوانين الرسمية. لقد كان يطالب بالديمقراطية السياسية بهدف الحصول على «كرسي» بجعله يشارك في تسيير دواليب الحكم. ولم يناضل قط في سبيل الديمقراطية للشعب. ولما رفع عنه الحظر اصبح من اكبر المدافعين عن سياسة «التفتح» وخدم كل مشاريعها واعتبرها فاتحة عهد جديد في البلاد. ولا غرابة في ان يقبل بالشروط الخمسة التي وضعها مزالي للاعتراف بالاحزاب السياسية. ولا غرابة ايضا ان نراه يدافع عنها كقاعدة لفتح حوار مع «القوى الوطنية» لتنظيم الحياة السياسية وكل هذا يدل على ان الديمقراطية التي يتبناها ويدافع عنها الحزب «الشيوعي»

التونسي هي ديمقراطية الأقلية وهي بالتالي معادية للطبقة العاملة والشعب الكادح.

نمر الآن الى مسألة على غاية من الاهمية في الفكر الماركسي - اللينيني وهي مسألة الدولة هل هي طبقية ام فوق الطبقات؟ وعلى هذا السؤال يجيب الحزب «الشيوعي» التونسي بما يلي:

«**لقد طرح رئيس الحكومة امام المجلس التأسيسي قائلا: «ان السلطة في هذه البلاد لن تقرر في المستقبل في فائدة اي شخص او مجموعة اشخاص او طبقة بل ستكون السلطة عكسا لذلك في خدمة المجموعة التونسية» ان هذا التصريح الايجابي والصحيح ينبغي تحقيقه بالفعل ويجب ان يكون متبوعا بالاعمال المطابقة له**» (41).

فالدولة اذن ليست دولة طبقية للمستغِلّين او للسمتغَلّين بل هي دولة لجميع الطبقات يعني فوق الطبقات، قائمة على:

«**أساس احترام المصالح المشروعة للجميع**» (42).

اي على أساس ان تأخذ

«**بعين الاعتبار لا مصالح الرأسمال وحده بل وفي آن واحد مصالح العمال وبقية الجماهير الكادحة**» (43)، فالدولة ليست اذن نتاجا للتناقضات الطبقية المستعصية التي تقابل بين المستغل والمستغل، بين المضطهِد والمضطهَد بل هي في منظور الحزب «الشيوعي» التونسي نتيجة توافق لمصالح طبقية متنافرة وتأخذ السلطة السياسية فيها مكان الحكم بين الطبقات.

بهذا التصور التافه والساذج يريد الحزب التحريفي ايهام الطبقة العاملة انه المعبر عن مصالحها وتحت قيادته تتحقق اهدافها في حين يتخلى عنها كليا في الواقع الامر وركز عنايته في البحث عن «الجناح المتقدم في الحزب الدستوري» كي يوكل اليه تمثيل مصالح الشعب في السلطة وعمل على دعمه من اجل فرض ارادته واختياراته «الاشتراكية» ضد «العناصر الرجعية» وعندما اعياه البحث اوجد نظرية لتسهيل تذيّله لمشاريع السلطة القائمة تمثلت في «الدولة البورجوازية الصغيرة». لقد اكتشف انه بإمكان البورجوازية الصغيرة قيادة المجتمع في النظام الرأسمالي واعتمد على

«مثال حي» وهو النظام البورقيبي. الا انه لاحظ ان هذه «البورجوازية الصغيرة» «يتجاذبها» اتجاهان:

«اتجاه موال للرأسمالية من جهة، واتجاه يكاد يكون مضادا للرأسمالية من جهة اخرى» (44) لذلك طرح على نفسه مساندة الاتجاه الثاني الذي مثلته البورجوازية البيرقراطية في الستينات «في نطاق مسار ديالكتيكي» يهدف الى تحقيق التحول الى الاشتراكية بصورة سليمة. واذا بالاحلام التي بناها طيلة عشرية كاملة تتبخر لما آلت الغلبة «للاتجاه الرأسمالي» على حساب «الاتجاه الذي يكاد يكون معارضا للرأسمالية». فأصبحت السلطة تعبر عن «مصالح البورجوازية» عندما حدث الالتقاء في 1969 «بين الاختيار الايديولوجي الموالي للرأسمالية وبين القاعدة الاقتصادية» «للبورجوازية الجديدة» (45).

وبما ان الحزب «الشيوعي» يرفض ان يتورط في موقف معاد للسلطة ترك لنفسه مخرجا كي يحافظ على موقع المساند «الناقد» عبر عنه فيما يلي:

«**ان السلطة السياسية من حيث اتجاهها وسياستها وايديولوجيتها هي التعبير السياسي عن البورجوازية الجديدة وفي نفس الوقت عن البورجوازية الصغيرة التي تميل اساسا الى موالاة الرأسمالية**» (46).

لقد وجد الى جانب «البورجوازية الجديدة» البورجوازية الصغيرة التي تميل اساسا الى موالاة الرأسمالية مع وجود ميولات اخرى لديها استهوته وكانت مطية لمساندة السلطة السياسية القائمة، وهذه المراهنة الخاسرة هي التي شدته بقوة وراء «البورجوازية الجديدة» ولم يقدر على الابتعاد عنها طمعا في ان تلتفت اليه يوما من الايام وتجازيه على الخدمات الجليلة التي يقوم بها في الدفاع عن مصالحها وعن سلطتها.

وغني عن البيان بأن مثل هذه الحماقات النظرية، التي يعتبرها الحزب «الشيوعي» تطبيقا «خلّاقا للماركسية اللينينية» في شأن «الدولة البورجوازية الصغيرة» لا تمت بأية صلة الى النظرية الماركسية ـ اللينينية بل هي معادية لها. لأن الدولة في النظرية الماركسية:

«**هيئة لسيادة طبقة معينة لا يمكن التوفيق بينهما وبين قطبها المضادّ (اي الطبقة المضادة لها)**».

وآخر الملاحظات التي نتعرّض لها في العمل ـ وليست الاخيرة ـ هو ان

الحزب «الشيوعي» التونسي كان متشيّعا بنظرية «التحول السلمي» قبل ظهورها بحيث نلاحظ ان برنامجه القديم مثلا - اي زمن الاستعمار - لم يتضمّن ضرورة الاطاحة بالسلطة الاستعمارية البايوية وبناء سلطة جديدة للتحرر الوطني والاجتماعي بل حصر اهدافه في اللهث وراء الاصلاحات وبقي ينتظر وصول الطبقة العاملة الفرنسية للسلطة كي تأخذ بيده «كممثل» للطبقة العاملة التونسية وتنصبه على رأس الدولة التونسية طبقا لمشروع «الاتحاد الفرنسي».

كما انه لم يطرح بعد 1956 مشروع مجتمع ودولة تنقض القديم وتكون الخطوة الحاسمة في قطع دابر الاستغلال والاضطهاد الطبقيين.

وبما انه اختار لنفسه موقع «المساند» للسلطة و«نصوحها» فإنه لم يندد على المكشوف بالعنف الذي تمارسه حيال الجماهير بل عمل على تلطيفه واكد على انها ليست بالطرق الحضارية والمدنية التي تسوس بها الدولة، في حين لم يتوان لحظة واحدة في التنديد والتشهير بالاشكال الدفاعية التي تتوخاها الجماهير في الدفاع عن نفسها وغالبا ما يجعل من التجاوزات التي قد تحصل - وهي مظهر ثانوي وتتحمله، بصفة اساسية السلطة التي دفعت بالشعب الى مثل هذا الوضع - بتعلة ان وراءها «ايادي فاشية» او «استعمارية» او هي «اعمال فوضوية» و«يسراوية» او «سرقة» و«نهب» و«عنف فندالي».

ان حزبا لم يشارك شعبه في حمل السلاح من اجل طرد المستعمر لا يؤمن بالثورة ولا بالتحرر الوطني والاجتماعي.

هذه بعجالة حقيقة منطلقات الحزب «الشيوعي» التونسي الفكرية والسياسية منذ انبعاثه وهو ما جعل الشيوعية مجهولة لديه.

د - الحزب «الشيوعي» التونسي والاممية البروليتارية

باسم الأممية البروليتارية وباسم وحدة الطبقة العاملة العالمية في نضالها ضد الفاشية، تخلى الحزب «الشيوعي» التونسي عن مهامه في قيادة النضال التحرري في بلادنا. وتحت نفس الراية عارض بشدة بعث نقابات مستقلة عن النقابات الاستعمارية ونعتها بأنها ادوات بين ايدي «غلاة الاستعمار» واقتفى اثر الحزب الشيوعي الفرنسي في سياسته الشّوفينيّة والاستعمارية

تجاه المستعمرات التابعة لفرنسا. فوقف وراء «الجبهة الشعبية» وساند بكل قواه مشروع «الاتحاد الفرنسي» الاستعماري الجديد. اضف الى ذلك كله ان سلطة القرار في الحزب «الشيوعي» التونسي كانت بيد الفرنسيين لمدة طويلة، اذ ان اغلب عناصره القيادية كانت مكونة من فرنسيين واصطف في النهاية وراء التحريفية الخروتشوفية ليصبح من المدافعين عن نظرياتها في بلادنا وكان وفيا في تطبيقها وردد التهجمات الحقيرة التي شوّه بها خروشوف في تقريره السري الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ونضال ستالين ولم يتوان عن مهاجمة حزب العمل الالباني لأنه وقف في وجه التحريفية الجديدة وفضح خيانتها للطبقة العاملة والثورة والاشتراكية.

ان الاممية في عرف الحزب «الشيوعي» التونسي هي على الدوام التذيل «لحزب اب» يملي عليه ارادته ويحميه عند الاقتضاء. كان ذيلا للحزب الشيوعي الفرنسي ثم اصبح تابعا للحزب التحريفي السوفياتي نقرأ له في بيان مؤتمر السابع ما يلي:

«ان حزبنا مازال يعتقد ان اشغال المؤتمر 22 للحزب الشيوعي السوفياتي طليعة الحركة الشيوعية العالمية لها صبغة تاريخية، ان ما قام به ذلك المؤتمر من فضح للاخطاء المرتبطة بعبادة الشخصية وما يأتي به من نظريات فيما يخص طرق الانتقال الى الاشتراكية والتعايش السلمي وامكانية فرض السلم واجتناب حرب عالمية ثالثة. ان كل ذلك ساهم بدون شك في انارة الافق المشتركة لمجموع الحركة العمالية العالمية. ان المؤتمر الـ 22 الذي أتم مهمة المؤتمر الـ 20 كان اثراء جديدا وثمينا للنظرية الماركسية اللينينية. وفي القرار حول اشغال المؤتمر الـ 22.. وقفت [اللجنة المركزية لحزبنا] ضد الجمود العقائدي والتعصب، ان انصار الجمود والتعصب لا يرون التطور الحقيقي للوضع العالمي، ولا شك انهم لو حظيت خطتهم بالموافقة لأدت بالحركة الشيوعية الى الانعزال والعقم النظري. وفي هذا الصدد فضحت اللجنة المركزية الصيغة المخطئة لخطة حزب العمل الالباني والاساليب المعمول بها في ذلك الحزب والتي تخالف القرارات المشتركة التي وقع اتخاذها في ندوة 81 حزبا سنة 1960» (46).

وهكذا وضع الحزب «الشيوعي» التونسي نفسه في موقع التابع يردد

كل ما يتفوه به سيده ويحسبه عين الحكمة. ومن هذا الموقع المتذيل ساند العدوان السوفياتي على تشيكوسلوفاكيا سنة 1968 ووقف الى جانب احتلال افغانستان سنة 1979 وكل اعمال الامبريالية الاشتراكية المعادية للشعوب ومناوراتها وتزاحمها مع الامبريالية الامريكية في السيطرة على العالم.

خاتمة :

تبين لنا، من خلال تعرضنا للخط الايديولوجي والسياسي للحزب «الشيوعي» التونسي انه منذ انبعاثه لا علاقة له بالشيوعية ولا بالثورة، فكان على الدوام في الصف المعادي لها. وهو يمثل تشكيلة من الساسة البورجوازيين الصغار الذين وضعوا انفسهم في خدمة البورجوازية وتبنوا احدى تغييرات سياستها المكسوّة بالشيوعية الكاذبة لتلهية الطبقة العاملة عن النضال من اجل تحررها وانعتاقها وتفويت العديد من الفرص التي كانت سانحة لها لقلب الاوضاع لصالحها.

وليس غريبا ان نرى الحزب «الشيوعي» التونسي في مثل هذا الموقع اذا عرفنا ان اغلب قادته منحدرون من الشرائح العليا للبورجوازية الصغيرة التي تحمل اوهاما حول امكانية الالتحاق بالاصناف الاخرى من البورجوازية وايجاد الحلول الفردية لطموحاتها الرجعية. وبما ان الشريحة التي ينتمي اليها قادة الحزب التحريفي (اساتذة تعليم عالي، مهندسون، اطباء.. الخ.) ليست لها صلة مباشرة بوسائل الانتاج فإنها لا ترى من سبيل لتحقيق اهدافها سوى جهاز الدولة البيرقراطي الذي اذا سيطرت عليه تستطيع بواسطته مراقبة وسائل الانتاج. هذا هو الدافع الطبقي لمساندة حزب «النافع - حرمل» لسياسة بورجوازية الدولة في الستينات بقيادة احمد بن صالح.

وبالنظر لِمَا للفئات العليا من البورجوازية الصغيرة من امتيازات ولو نسبية مقارنة بما عليه الطبقة العاملة وبقية فئات البورجوازية الصغيرة فإنها لا مصلحة لها في الثورة وكل ما تصبو له هو الحصول على حصتها من فائض القيمة وتشريكها في «تسيير شؤون البلاد». وهو ما جعلها تفصح عن طابعها المحافظ والرجعي كلما شعرت بالخطر وكان الحزب

«الشيوعي» احد ادوات تعبيرها عن ذلك (انظر مختلف مواقف هذا الحزب). ومع الملاحظ ان هذا الحزب ما انفك يسعى الى التكيف مع مصالح الفئات العليا للبورجوازية الصغيرة بهدف الالتحام بها عضويا. وفي هذا الاطار تندرج العديد من المراجعات التي قام بها (تخليه العلني عن دكتاتورية البروليتاريا وعن الدور القيادي للطبقة العاملة) والتأقلم مع الفكر الديني واخذ طابع «قومي».. الخ.

ويلقى الحزب التحريفي على الصعيد العالمي في الامبريالية الاشتراكية السوفياتية حليفا له الا ان ذلك لا يمثل حاجزا جديا امام امكانية التحامه بالشرائح العليا من البروجوازية الصغيرة. لقد بينت التجربة في العديد من البلدان انها مستعدة لبيع جلدها لمن يدفع اكثر امبريالية غربية كانت ام شرقية كما ان ولاء حزب «النافع ـ حرمل» لعصابة الكرملين لا يمنعه من التكيف مع بعض اطراف تلك الشرائح التي تأخذ من واشنطن قبلة لها.

الفصل الثاني

الحركة الشيوعية الجديدة

ا ـ «تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي» ـ «آفاق» ـ «العامل التونسي»

1 ـ خط «تجمع الدراسات. .» آفاق ـ «العامل التونسي» الايديولوجي غريب عن الشيوعية.

أ ـ من الانتقائيّة الفكرية الى التروتسكو ـ ماوية :

نشأ «تجمع الدراسات. .» كجناح راديكالي في الاتحاد العام لطلبة تونس وبقي كذلك مدة طويلة نسبيا تحول اثرها الى تنظيم سياسي يحمل مشروع تغيير المجتمع بصورة جذرية.

لقد كان في بدايته إطارا مفتوحا لكل الطاقات التي لا تتلاءم وفصائل المعارضة المتواجدة آنذاك على الساحة كالحزب «الشيوعي» التونسي ومجموعة كفاح التروتسكية المنشقة عنه وحركة الاشتراكيين العرب. لذلك «رفض» ان يحدّد لنفسه ايديولوجية معينة تقوده خاصة وانه مازال في مرحلة «البحث عن الذات» عن طريق الدراسات المزمع القيام بها لمعالجة القضايا الفكرية والسياسة والاقتصادية التي يفرضها عمل تغيير المجتمع. وإذا به مرتع لخليط من المفاهيم البورجوازية المكسوة بأقنعة القومية والاشتراكية والشيوعية والتروتسكية. . الخ وابرز تأثيرات هذا الخليط المفهومي كان حول نظرية الدولة التي اخذت حظها كاملا في اهتمامات «التجمع» النظرية حيث لزم هذا الاخير التراوح بين المفهوم التروتسكي من ناحية والمفهوم التحريفي من ناحية اخرى.

فتجلى الاول في اعتبار «النظام التونسي بونابارتي» ورد في جريدة «آفاق» ما يلي :

«كيف يمكن القول بأن النظام التونسي بونابارتي ؟

ـ أولا : يوجد في تونس دكتاتورية جهاز بيرقراطي جهاز وضع نفسه فوق كل الطبقات يسلّط دكتاتوريته ظاهريا على البورجوازية والبروليتاريا على حد السواء. . . وهكذا مثلا ولأجل تطبيق سياستها التخطيطية، ضربت الدولة البورجوازية التي تعارض نظام التعاضد والبروليتاريا التي تطالب وتدخل في إضرابات.

ـ وثانيا توجد في تونس منذ الاستقلال حالة توازن بين الطبقات. وعلى قاعدة التوازن هذا ظهرت الدكتاتورية السياسية للجهاز البيرقراطي. . . وعلى هذه القاعدة أيضا ظهرت البونابارتية التونسية. . . إلخ» (48).

اعتمد صاحب المقال على ملاحظة التوازن الظرفي بين الطبقات المتصارعة التي رفعت كيرانسكي الى الحكم في روسيا القيصرية والتي رفعت بونابارت الى السلطة بعد الثورة البورجوازية الفرنسية ليخرج بقانون عام حدد به طبيعة النظام القائم. . ووصل الى موقف نظري «جديد ـ قديم» يدعو الى الدولة فوق الطبقات التي تجد في ظلها كل الطبقات نفس حظوظ التأثير في مجرى الاحداث.

اما الموقف الثاني فنعثر على صداه في جريدة «آفاق» ايضا :

«اذا ظهرت الحكومة التونسية فيما بين 1956 و1961 في خدمة البورجوازية فهو واضح اليوم انها لم تعد كذلك، لقد تخلت عن سلوك الخادم لتتصرف باستقلالية بشكل يقلق البورجوازية في بعض الاحيان وتدخل في صدام معها في احيان اخرى. . الاستنتاج واضح : ان البورجوازية التونسية بخصائصها الواقعية ليست في السلطة لا بصفة مباشرة ولا بطريقة غير مباشرة» (49).

كانت جملة هذه المواقف الانتهازية حول نظرية الدولة قاعدة لموقف «المساندة النقدية».

كما ان «آفاق» لم تخْلُ من التهجم على ستالين وعلى الاخص فيما يتعلق بالمسألة الوطنية، نقرأ في عدد 4 ما يلي :

«واذا ظهرت الحركة الاشتراكية فيما بعد، في اغلب الاوقات، لا

مبالية او معارضة لتكون التجمعات الواسعة، فذلك يعود لسببين رئيسيين :

الأول : يتمثل في جمود الفكر الاشتراكي عندما فقرته وميعته الاشتراكية ـ الديموقراطية وشوهه وحنطه ستالين. .

والثاني يتلخص في ان الاتحاد السوفياتي كدولة «عظمى» يعارض تكوين التجمعات الكبرى لتخوفه من مزاحمتها» (50).

لكن هذا التعايش على شاكلته الأولى لم يقدر على الثبات طويلا امام فعل مزدوج للتطورات الحاصلة في الواقع الموضوعي والذاتي.

ان افتضاح سياسة التعاضد وظهورها على وجهها الحقيقي كسياسة رأسمالية لا تحمل من الاشتراكية الا الاسم وسقوط القناع عن الوجه المعادي للشعب لنظام الحكم القائم (احداث جبل سيدي علي الرايس، مساكن، قمع التحركات الطلابية، تفاقم الفقر والبطالة، انتعاش السوق السوداء. .) اضف الى ذلك تبخّر الآمال التي كانت معلقة على «اشتراكية العالم الثالث» كطريق لبناء مجتمع «عادل» في البلدان المستقلة حديثا وخاصة منها كوبا والجزائر ومصر، وفشل البورجوازيات الوطنية في الدفاع عن القومية العربية وعن قضية فلسطين علاوة على تقدم الصراع ضد التحريفية الخروتشوفية على المستوى العالمي، وظهور الصين كمركز «استقطاب» عالمي جديد للحركة الشيوعية العالمية ولحركات التحرر الوطني بفعل التعتيم الذي قامت به وسائل الاعلام الصينية حول شعارات «الثورةالثقافية» التي ركزت على حتمية دكتاتورية البروليتاريا «كطريق لخلاص الطبقة العاملة من الاستغلال والاضطهاد» و«ضرورة الحزب الماركسي ـ اللينيني كأداة لها» و«الاطاحة بالنظم الرأسمالية والاقطاعية عن طريق الحرب الشعبية طويلة الأمد» و«مقاومة الامبريالية وعلى الاخص منها الامبريالية الامريكية» و«مساندة حركات التحرر».

ان مجمل هذه التطورات لم تمر بدون اثر على الحياة الداخلية لهذه المنظمة بل كانت عاملا جديا في تطور الصراعات الفكرية فأزيحت النظريات الانتهازية المكشوفة كموقف «المساندة النقدية» و«الدخولية» ـ اي تغيير حزب الدستور ونظامه من الداخل ـ والمواقف الشوفينية التي كانت تتبناها من قبل فأعلنت في 1966 ـ 1967 تبنيها للماركسية

اللينينية وغادرت صفوفها العناصر القومية والبورجوازية فأصبحت محط انظار الشباب المتطلع للتغيير.

ماذا مثل تحول 66 ـ 1967 من تغيير في الخط الايديولوجي لمنظمة «آفاق» ؟

قطعت «آفاق»، بإعلانها تبني الماركسية ـ اللينينية مع فكرة «اللا ايديولوجيا» التي تأسست على قاعدتها وتشيعت على الاقل اسميا الى ايديولوجيا محددة.

لنحاول حصر طبيعة هذا التحوّل :

كانت العناصر البارزة في قيادة هذا التنظيم تروتسكية المذهب والتربية ولعبت دورا هاما في التحول المذكور بحكم موقعها القيادي ووضوح أهدافها، لعبت الدور الاساسي في بلورة «الخط الاشتراكي» بيد ان التروتسكية لم تكن وحدها التي أثّرت في فكر «آفاق ـ العامل التونسي»، بل كان للفكر الماوي ايضا موقع هام تعزز مع «تصحيحات 1974». لم يكن اذن تحول 66 ـ 1967 سوى تزاوج بين التروتسكية والماوية جعل من خطها الايديولوجي خطا تروتسكو ـ ماويا تم انتقاؤه من الخليط الفكري السابق ليكون قاعدة خليط جديد.

ما هي ركائز هذا الخط.

2 ـ الركائز النظرية لخط «آفاق ـ العامل التونسي»

أ ـ الثورة الدائمة قاعدة نظرية «للخط الاشتراكي»

«ساعد الاستقلال السياسي في 1956 والاعلان عن الجمهورية في 1957 البورجوازية التونسية على الوصول الى السلطة وبصورة ادق على احتكار جهاز الدولة» وهكذا فإن «التناقض بين البورجوازية في السلطة والبروليتاريا لا يمكن حله لا بالثورة الديمقراطية ولا بالحرب الوطنية وانما بانتفاضة بروليتارية» (51).

بهذه الصورة ارتكبت «آفاق ـ العامل التونسي» جملة من الاخطاء الفادحة :

أولها عدم قبولها بالطبيعة البورجوازية للمهمات الوطنية والديمقراطية التي ستنجزها الثورة المظفرة القادمة وذلك لاعتقادها انه بالاستقلال السياسي الشكلي والاعلان عن الجمهورية تكون المهمات البورجوازية قد انجزت في الاساس وما تبقى من المهمات فهو فرعي ستأخذه البروليتاريا على عاتقها في الثورة الاشتراكية.

وثانيها ان «آفاق ـ العامل التونسي» لا تفهم ان المهمات البورجوازية بحد ذاتها اصبحت في عهد الامبريالية والثورة الاشتراكية ملقاة على عاتق البروليتاريا، لأن البورجوازية اصبحت عاجزة تاريخيا عن تحقيقها مهما كانت راديكاليتها ووطنيتها بحكم روابطها المتعددة بالنظام الرأسمالي العالمي وهي لا تتردد في الارتماء في احضان هذه الامبريالية او تلك عندما تستشعر خطرا ما يهدد مصالحها ولا تقدر على مواجهته والاخطار العاصفة بمصالحها ليست قليلة سواء من جهة الشعب او من جهة التزاحم بين الامبرياليات على اقتسام واعادة اقتسام مناطق النفوذ على المستوى العالمي او الجهوي او القطري، وجرها هذا الخطأ الى تصفية المرحلة الديمقراطية الوطنية ومرت مباشرة للدعوة الى الثورة الاشتراكية.

وثالثها التخلي عن طبقة الفلاحين وعن البورجوازية الصغيرة في الثورة:

«**تضطهد البورجوازية ايضا شرائح اخرى من البورجوازية الصغيرة: الموظفين ذوي الدخل المتوسط والمثقفين والمنتجين المتوسطين، لكن هذه الشرائح لا يهمها قلب البورجوازية**» (52).

وبعبارة اخرى ليست لها مصلحة في الثورة. بهذه السهولة عالجت منظمة «آفاق ـ العامل التونسي» القضايا الأساسيّة للثورة. ولا تعلم بأن التخلي عن هذه الطبقات والشرائح الاجتماعية وعزل الطبقة العاملة عنها يعني التخلي عن الثورة نفسها. يقول لينين ناقدا تروتسكي:

«**مد تروتسكي عمليا يد العون للساسة العماليين الليبيراليين لروسيا الذين بـ «نكرانهم دور طبقة الفلاحين»، يعنون رفض تعبئة الفلاحين من اجل الثورة**» (53).

وعلى نهج تروتسكي رفض هذا التنظيم «تعبئة الفلاحين من اجل الثورة» في الوقت الذي كانوا يشعرون فيه اكثر من اي وقت مضى بالتنكر

وخيانة مطامحهم ومطالبهم المشروعة في الارض والحرية بحيث لم يحصلوا على شيء من «الاستقلال» ومن «الاطاحة بالباي» ومن «استرجاع الاراضي» التي اغتصبها منهم المعمرون منذ دخول الاستعمار لبلادنا. واصبح الجوع يتهددهم وانتزعت منهم ماشيتهم عنوة باسم «الاشتراكية» وباسم «التعاضد» ايام سياسة «الاشتراكية الدستورية» التي انتهجها النظام القائم في الستينات، وبدأوا في التململ فكانت حوادث مساكن والوردانين ومنزل جميل والهوارية.. الخ..

اما الشباب الطلابي والتلمذي فقد قام بتحركات عديدة منها مظاهرات جوان 1967 ومارس 1968 وغيرها التي تجلّى فيها دوره الفعال في الذود عن مصالحه ومصالح شعبه ووطنه.

في مثل هذا الظرف بالذات تأخذ منظمة «آفاق ـ العامل التونسي» من «الثورة الثقافية» شعاراتها وجملتها الثورية الزائفة ومن التروتسكية غدرها بالثورة لتخرج علينا في 1968 بشعار اقامة السوفياتات وكأن مجرى الانتفاضة آخذ في التسارع والتعاظم بشكل يطرح ضرورة اعداد هياكل للسلطة الجديدة، بينما لم تدخل الطبقة العاملة بعد حتى حلبة النضال المطلبي، فما بالك بالثورة وبالسوفياتات بالاضافة الى اصرار منظمة «آفاق ـ العامل التونسي» على عزل العمال عن حلفائهم الموضوعيين الفلاحين والبورجوازية الصغيرة انها قفزة في الفراغ لا اكثر ولا اقل.

ب ـ النظرة الاقتصادية للامبريالية قاعدة تنكر «آفاق ـ العامل التونسي» للمسألة الوطنية

«**في مثال تونس حيث الهيمنة الاستعمارية الجديدة شديدة الوضوح، كنا اوضحنا بأنها ليست هيمنة سياسية او عسكرية مباشرة وانما هي في الاساس هيمنة اقتصادية، اصبحت ممكنة لتوافق مصالح البورجوازية الوطنية التونسية مع مصالح الامبريالية العالمية**» (54).

لقد اصبح الحديث شائعا عن الهيمنة الامبريالية وتجاوزه الى النطاق العملي في قيادة تحركات الشباب الطلابي ضد مجيء «هامفري وروجرس» الى بلادنا ومساندة حركات التحرر الوطني في العالم. ومنذ مطلع السبعينات تجلت المعاداة للامبريالية في سياسة «تجمع الدراسات..» ورد في جريدة «العامل التونسي»:

«ما ثمة حتى شك اللي الهياكل الاقتصادية في بلادنا ترضخ لرأس المال الاجنبي والتونسي. . سياسة حكومة نويرة حطتنا اليوم اكثر م البارح تحت كلاكل الامبريالية وحلت بيبان بلادنا خاصة بعد قانون 28 افريل 1972 للشركات والممولين الاجانب» (55).

كما ورد في كراس «طبيعة الثورة القادمة في تونس» ما يلي :

«ان المسألة القومية كانت في الاصل اساسا اروبية. . والهدف من هذا النوع من الثورات هو تحقيق الاستقلال السياسي لأمة مضطهدة يعني اقامة دولة خاصة بها» (56).

وعلى هذا الأساس :

«ففي تونس بما ان الدولة لم تعد منذ الاستقلال السياسي بين ايدي الامبريالية مباشرة فإن الثورة القادمة لا يمكن اعتبارها ثورة وطنية حتى ولو ان الرأسمال العالمي يهيمن على هذه الدولة» (57).

نلاحظ من خلال هذه الاستشهادات الثلاثة ان تنظيم «آفاق ـ العامل التونسي» ارتكب اربعة اخطاء فادحة :

الأول يكمن في حصر الهيمنة الامبريالية على بلادنا في المستوى الاقتصادي وتجاهل مختلف المستويات الاخرى حتى اصبح من الممكن بالنسبة لهذا التنظيم الحديث عن «استقلال وطني» وعن تغيير جوهري في نوعية المهام المطروحة امام الثورة المقبلة اذ لا يمكن اعتبارها ديمقراطيّة وطنية «حتى ولو ان الرأسمال العالمي يهيمن على هذه الدولة».

والثاني هو ان اصحاب «طبيعة الثورة القادمة في تونس» توقفوا في الرجوع الى التاريخ عند الحد الذي كانت فيه المسألة الوطنية تطرح من زاوية حقوقية محضة وعندما كانت احزاب الاممية الثانية تتلهى بالاعلانات الرنانة من اعلى المنابر عن «حق الامم في تقرير مصيرها» وأولت كل عنايتها الى بعض من البلدان الاوروبية التي لم تتحصل بعد على استقلالها ونسيت اغلبية البشرية التي ترزح تحت نير الاضطهاد الاستعماري والميز العنصري. قرأوا صدر البيت ونسوا عجزه، نسوا بأن اللينينية انزلت المسألة الوطنية من هالة المنابر الى الارض اي الى مساندة الشعوب والامم المظلومة في العالم مساندة فعلية في نضالها التحرري، وحولت بذلك المسألة القومية من مسألة تخص البورجوازية بالدرجة الاولى الى «مسألة

نضال المستعمرات والقوميات التابعة ضد الامبريالية» ونسوا ان

«جوهر المسألة القومية اليوم هو نضال الجماهير الشعبية في المستعمرات والقوميات التابعة ضد الاستثمار المالي وضد الاستعباد وضياع الذاتية الثقافية لهذه المستعمرات والقوميات الذي تسببه البورجوازية الامبريالية للأمم المهيمنة» (58).

وبما ان قادة «آفاق ـ العامل التونسي» توقفوا عند التاريخ القديم للمسألة القومية فإنهم لم يروا منها الا صراع بورجوازية قومية ضد اخرى. ومن ثمة اصبح صعود البورجوازية «القومية» للسلطة سنة 1956 في تونس بمثابة انتصار لها على البورجوازية القومية الفرنسية الامر الذي مكنها من بناء دولتها الخاصة فتكونت تبعا لذلك «الامة» التونسية. بينما يؤكد تطور الاوضاع عكس ذلك، بحيث ان الامبريالية سواء في العهد الاستعماري او الاستعماري الجديد تستثمر وتضطهد الجماهير الشعبية بتحالف مع شرائح من البورجوازية «القومية» وتعرقل نمو بعضها وباضطهادها وباستغلالها الوحشي تدفع كل يوم بفئات شعبية جديدة الى النضال ضدها والى ربط مصيرها بالثورة البروليتارية. وعلى هذا الاساس تحولت المسألة القومية من مسألة صراع بورجوازيات قومية كما كان الامر في عهد الرأسمالية التنافسية الى مسألة نضال تحرري ضد الامبريالية يدخل في نطاق تيار الثورة الاشتراكية العالمي، اي ان الصراع عموما اصبح يقابل بين مشروع الطبقة العاملة الاشتراكي، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. . الخ، وبين النظام الرأسمالي المتعفن باعتباره ضامنا لمصالح البوجوازية ككل (محلّية كانت ام اجنبية) وهذا يعني ان صعود البورجوازيةَ «القومية» في تونس للسلطة في ظل النظام الاستعماري الجديد لم يكن تحقيقا للذاتية القومية العربية للشعب التونسي في امة بل تواصل الاضطهاد القومي وذلك بالحفاظ على التقسيم الاستعماري للوطن العربي في نطاق الصراع الامبريالي حول مناطق النفوذ.

وبهذه الصورة ضلت منظمة «آفاق ـ العامل التونسي» الطريق في هذه المسألة الى حدود 1974 حين ادخلت تصحيحات جوهرية على نظرتها وعلى الرغم من بعض النقائص المتعلقة بالخط العام للثورة ـ الذي وقع

فيه الاعتماد بصفة اساسية على ماو ـ وبآفاق حل المسألة القومية العربية فإن موقفها الجديد اخذ طابعه الثوري في الجوهر.

والخطأ الثالث يكمن في عزل النضال الوطني عن نضال البروليتاريا من اجل الاشتراكية وجعـل مصالح الطبقة العاملة في تقابل مع مصالح جزء هام من الشعب : طبقة الفلاحين والبورجوازية الصغيرة المدينيّة، لأن هذه الطبقات والفئات في نظر المنظمة متعلقة الى حد كبير بملكيتها الصغيرة وبمركزها الاجتماعي وبنمط الانتاج الرأسمالي وبالتالي فإن طاقاتها الثورية قد نضبت ولم يعد من امل في الاستفادة منها. وتكتيك البروليتاريا حسب قادة «آفاق ـ العامل التونسي» ينبغي ان يتجه الى تحييد هذه الجماهير حتى لا تستعملها البورجوازية لحسابها الخاص.

ان هذه النظرة الانعزالية والاصلاحية في الواقع ترفض أن تتحوّل طبقة الفلاحين والبورجوازية الصغيرة من رافد للبورجوازية الى احتياطي للبروليتاريا في سبيل الثورة الاشتراكية، وتزعم بأن الطبقة العاملة لا تهتم بالمسألة القومية لأنها مهمة البورجوازية. ان الحديث عن اهداف الشعوب العربية «الوهمية والمتخلفة» في تحقيق وحدتها وبناء امتها التقدمية كلام فارغ من كل مرتكزاته الواقعية حسب الجماعة، ولا يمكن الوصول الى هذا المطمح :

«الا بشرط ان تحطم اقوى دولة عربية كافة الدول العربية الاخرى وبدون التحدث عما ينطوي عليه مثل هذا العنف من ظلم، فإننا نكون قد فتشنا عبثا عن رأس مال وطني عربي وصل الى درجة من النضج تسمح له بالانتقال الى مرحلة الامبريالية واكثر من ذلك فعليه قبل تحطيم الدول الحقيقية ان يطرد الامبريالية الاخرى المهيمنة» (59).

فهل توجد ذرة من الماركسية ـ اللينينية في تخيل مثل هذا الشرط ؟ هل من الممكن في عصر الامبريالية ان تنمو الرأسمالية في بلد ما بمعزل تام عن السوق العالمية وعن النظام الرأسمالي العالمي وتبلغ من النضج الى ان يصبح بإمكانها المرور الى المرحلة العليا من تطورها اي الامبريالية ؟ ان الجماعة لم يتفطنوا الى ان الرأسمالية منذ ان بلغت مرحلتها العليا الامبريالية ربطت بها حتى اكثر المناطق والبلدان تخلفا في العالم واصبحت تتحكم في مصائرها طبقا لتقسيم عالمي للعمل ولم يعد في امكان اي بلد

تتزعمه البورجوازية سواء كانت الموالية للامبريالية او الوطنية ان تنمو فيه رأسمالية مستقلة تماما عن السوق العالمية وعن الاحتكارات التي تهيمن عليها وتتحكم فيها، الى حد بلوغ مرحلة الامبريالية، لأن بورجوازية البلدان المتخلفة مهما كانت وطنيتها غير قادرة على المنافسة الدولية ولا على الاحراز على التجربة التي تتمتع بها البورجوازية الاحتكارية ولا على الامكانيات التي توظفها فتضطر تدريجيا الى التخلي عن «وطنيتها» وتدخل «صاغرة» تحت هيمنة هذه البورجوازية الاحتكارية او تلك فتتحول سوقها الخاصة الى حلقة من حلقات السوق العالمية خاضعة للاحتكارات وللشركات متعددة الجنسيات.

ورابع الاخطاء يتمثل في الادعاء ان اللغة العربية لها نفس المآل واللغة اللاتينية.

لقد انطلق منظرو التروتسكية داخل منظمة «آفاق العامل التونسي» من واقع التجزئة التي عليها الوطن العربي، ومن وجود لهجات مختلفة ليخرجوا بنظرية «بلقنة» البلدان العربية وبداية تكون لغات خاصة لكل بلد - ورد في «الكراس الاصفر» ما يلي :

«**ألا تبرز الدراسات اللغوية بأن التاريخ الخاص للشعوب العربية قد ادى الى تكوين لغات مختلفة حسب عملية تطور مشابهة تقريبا لتطور الغرب الروماني في القرون الوسطى**» (60).

لنتابع انموذجا من الدراسات التي يتحدثون عنها في احد تقييماتهم :

«**تطرح المشكل لأول مرة في نص داخلي تكتب في نوفمبر 1967 : «كيفاش ولشكون وضد شكون يلزمنا نكتبو اللغة التونسية». بإيجاز، التحليل كان كالتالي : «تِتْوجدْ لغة تونسية، وعلى خاطرها لغة نتكلموها بركة، يحدث في المجتمع انشقاق كبير. اذا كان معظم الشعب التونسي يتكلم اللغة التونسية اقلية بركة توصل للمعرفة على طريق النصوص المكتوبة، على خاطرها النصوص مكتوبة بلغات غير اللغة التونسية (الفرانساوية والعربية) ومن المستحيل بالنسبة للاغلبية الساحقة متاع الشعب رغم سياسة التعليم باش يتوصلوا يكتبو ويقراو نظرا لكون الحصول على معرفة كافية في علم اللغة بالعربية او بالفرنسية (اللي هومة لغات مختلفة على اللغة التونسية) طويل وصعيب، باش نحلو المشكل**

يلزم نجعلو م اللغة التونسية لغة مكتوبة لغة وطنية لغة التوانسة» (61).
بهذه القراءة الساذجة والمتخلفة فعلا يقرر قادة «آفاق ـ العامل التونسي» ان يجعلوا من «اللغة التونسية» لغة وطنية تخدم الطبقات المستغلة والمضطهدة. وبقطع النظر عن التحاليل والنتائج التي وصل اليها العلم الماركسي في هذا الميدان يقرر الجماعة ايضا ان اللغة طبقية : «لشكون وضد شكون يلزمنا نكتبو اللغة التونسية» بينما تعتبر الماركسية ان اللغة لا تنتمي الى البنية الفوقية ولا الى البنية التحتية «فاللغة كوسيلة اتصال بين البشر تولد مع ميلاد المجتمعات البشرية». واللغة الواحدة يمكنها ان تخدم بنيات تحتية مختلفة وبنيات فوقية مختلفة فهي لا طبقية اي تخدم المجتمع ككل : الطبقات السائدة والطبقات المسودة في نفس الوقت، على الرغم من التأثيرات التي يمكن ان تطبع بها هذه الطبقة اللغة والتي تبقى ذات قيمة ثانوية.

كما يقرر الجماعة هكذا على اساس «التحليل التقييمي» الذي اوردناه ان يجعلوا من اللهجة التونسية «لغة وطنية» بقطع النظر عما اذا كان هذا القرار يتطابق مع العلم الماركسي اللينيني ومع الواقع ام لا ؟ فالماركسية اللينينية واضحة في دراستها لهذه الظاهرة، حيث انها تعتبر اللغة تتكون من عنصرين اساسيين : اولهما اصل الكلمات وثانيهما النحو والصرف. فهل يتوفر في العامية التونسية هذان العنصران ؟ كلا. انها تشترك مع اللغةالام في اصل كلماتها وفي جوهر قواعدها النحوية وبافتقارها لأصل خاص بكلماتها ولنحو وصرف خاصين لا يمكن لها ان تشكل لغة مستقلة بل هي فرع من اللغة الام وخاضعة لها كما هو الحال بالنسبة لمختلف اللهجات في الوطن العربي. يقول ستالين في هذا المضمار :

«اكيد انه وجد الى جانب ذلك لهجات محلية لكن اللغة الواحدة المشتركة للقبيلة او القومية تسيطر عليها وتخضعها لنفسها» (62).

ويضيف :

«ان وجود لهجات محلية بعيد عن ان ينفي، فهو يؤكد، وجودية لغة مشتركة للشعب، تشكل هذه اللهجات فروعا خاضعة لها». (63)

وبذلك يجد تنظيم «آفاق ـ العامل التونسي» نفسه مرة اخرى على مواقف تتعارض كليا والماركسية اللينينية.

ج ـ الانتقائية والدغمائية طبعتا الخط الايديولوجي «الآفاق ـ العامل التونسي»

نشأ «تجمع الدراسات. . . » كما سبق ان ذكرنا كإطار مفتوح على كل «الايديولوجيات التقدمية»، وحتى بعد ان أعلن تشيعه للماركسية ـ اللينينية في 1967 بقي ينهل من الفكر البورجوازي والبورجوازي الصغير عن طريق الماوية والتروتسكية و«التيار موندية» وظلت الماركسبة ـ اللينينية مجهولة ومشوهة. لقد كان هذا التنظيم يتحدث عن «الاشتراكية العلمية» ويعادي التحريفية ويعلن على رؤوس الملأ بأنه يمثل الشيوعية في تونس وهو النواة الاساسية لبعث حزب الطبقة العاملة، لكن الدفاع عن الاشتراكية العلمية ومعاداة التحريفية كانت تارة من مواقع تروتسكية وطورا من مواقع الماوية.

كانت التروتسكية متخفية بحجاب ماركسي ولم تكن موجودة بصفة صريحة كمرجع فكري، بينما دخل الفكر الماوي «العامل التونسي» من الباب الكبير عن طريق «إسهاماته» النظرية والسياسية والفلسفية التي اصبحت مرجعا يكاد يكون اوحد لمختلف الفرق التي ظهرت في هذا التنظيم. وباسمها ايضا تم الدفاع عن نقاوة الماركسية ـ اللينينية من التحريفات التروتسكية والتيار موندية المتمثلة في «المعارضة التحريفية» واليسراوية المتمثلة في «الخط الثوري». وبالمقابل اعتمدت مجموعة «الخط الاشتراكي» ـ التي تفسخت نهائيا ـ فيما بعد على ماو من اجل تأكيد نظرياتها الانتهازية. اما المجموعتان الاخيرتان فقد كانتا وفيتين للماوية واحدة في تعبيرتها اليمينية والاخرى في تعبيرتها «الفلاحية» اليسراوية. لقد وجدت كل هذه الفرق ملاذا في مؤلفات ماو وفي «انباء بيكين» تأخذ ما طاب لها منها لتدافع عن «نقاوة» مبادئها وتطابقها مع الماركسية ـ اللينينية. وذهبت آخر الفرق ـ فرقة المراجعين ـ بالفكر الماوي الى نهاياته ورفعت عنه كل الاقنعة التي كان يتغلّف بها، وعادت الى نقطة البداية، الى عقلية «تجمع الدراسات» واصبحت من الد اعداء الماركسية ـ اللينينية ووجهت كل طاقاتها لمحاربة الشيوعية جهرا. كان هذا الفريق ولمدة طويلة يحاول التستر وراء ضرورة تقييم التجربة الشيوعية العالمية لعرقلة طرح فكر ماو للنقاش. ولما افتضح امره تخلص من جميع اقنعته بما في ذلك الفكر الماوي نفسه.

كانت للماوية والتروتسكية السيادة على الخط الايديولوجي لمنظمة «آفاق ـ العامل التونسي» في ظل خليط نظري يجمع الماركسية ـ اللينينية الى جانب الغيفارية والتيارموندية . . . الخ . لم يكن هذا الخليط هو وحده الذي طبع خط المنظمة المذكورة بل شفع بعملية تحنيط للمبادىء العامة التي اعتمدتها بقطع النظر عن الاناء الذي كانت ترشح منه. فمقولات «الخط الاشتراكي» انبنت على اساس تجريد الماركسية ـ اللينينية وتقديمها في قوالب جاهزة لا تتغير كما هو الحال مثلا بالنسبة لتحليل المجتمع ولطبيعة الثورة والقوى المحركة والقوى المعادية والمسألة الوطنية والقومية وكذلك المسألة الديمقراطية .

ولم يتوقف هذا التحنيط على تجميد الماركسية ـ اللينينية وافقادها روحها العلمية والثورية بل امتد الى بقية المراجع الفكرية وبصفة خاصة الفكر الماوي. لقد اعتمد منظرو «الخط الاشتراكي» على التعريف الذي قام به ماو للحرب الوطنية والحرب الاهلية باعتبار الصنف الاول وصفة لحل التناقض الذي يقابل الوطن بالغازي والثاني لحل التناقض بين الشعب ومستغليه، ليخرجوا باستنتاج غريب حول طبيعة الثورة القادمة :

«الغزاة الاستعماريون اطردوا من بلادنا بواسطة الحرب الوطنية التي قادتها البورجوازية، لذا فإن مواصلة الحديث عن التحرر الوطني يعني الاعتقاد بأن المستعمر مازال قابعا في بلادنا ولا توجد طريقة لطرده الا بواسطة حرب التحرر الوطنية، بينما لا يوجد في بلادنا استعمار والعدو الذي تتوجب الاطاحة به هو البورجوازية القومية التونسية عميلة وحليفة الاسبريالية عن طريق الحرب الاهلية» (64).

ومن هنا اصبحت الثورة الوطنية الديمقراطية من عداد الماضي وطويت صفحتها مع «الاستقلال».

تميز الجدال الذي قابل دعاة «الخط الاشتراكي» مع اصحاب «الخط الوطني الديمقراطي» بالعقم النظري والدغمائية فكلهم يرجع الى لينين وماو وتخرج المجموعتان بنتائج مختلفة. وانحصر النقاش في الثورة الروسية وفي اطروحات افريل. ولم يتعد هذا المستوى الا ليعود الى «رسالة في 25 نقطة» و«الديمقراطية الجديدة» و«الحرب ضد اليابان» للتأكيد على ان الثورة في «منطقة الزوابع» هي من نوع الثورات الديمقراطية البورجوازية

من النمط الجديد. ويصل الآخر الى تأكيد ان التناقضات في معظم هذه المجتمعات تغيرت واصبحت تطرح الثورة الاشتراكية كطريق للحل. وعندما تتم العودة لتحليل المجتمع التونسي نرى «الاشتراكيين» وكأنهم يحللون مجتمعا رأسماليا متقدما اما المدافعون عن الثورة الوطنية الديمقراطية فلو عوضنا تونس بالصين في العديد من حججهم لذهب الى الظن انهم يحللون المجتمع الصيني قبل 1949. وفي واقع الأمر عمد الطرفان الى بناء قالب نظري اقحموا فيه المجتمع التونسي بهذه الصورة او تلك. وتواصل التعامل الدغمائي حتى بعد تحول 1974 وقت تبنت «العامل التونسي» خط الثورة الديمقراطية الوطنية وظهر على السطح، خاصة بعد ازمة 1975 التي شتّت صفوفها وبث فيها البلبلة فانفلت على اليسار فريق سمى نفسه «الخط الثوري» ومن جهة اليمين «المعارضة التحريفية» وبقي في الوسط «الخط السائد». لقد عملت كل هذه الفرق على تحنيط المبادىء النظرية بصورة تتماشى واغراضها السياسية، فبينما اعتمد «الخط الثوري» على المفهوم «البروليتاري» للديمقراطية وعلى الطابع الدكتاتوري للنظام كي يعلن ان الديمقراطية مستحيلة التحقيق ولا فائدة في الجري وراء العمل العلني والقانوني باعتباره عملا اصلاحيا ونادى بالنقابات السرية الحمراء. ونسخا لتحليل ماو للطبقات في الصين ولطبيعة الثورة فيها اصبحت التركيبة الطبقية للمجتمع التونسي «شبه - شبه» ودعا تبعا لذلك لـ «هبّة ريفية» للاطاحة بالنظام القائم عن طريق «الحرب الشعبية طويلة الامد» وبناء الدولة «الديمقراطية الجديدة». اما «المعارضة التحريفية» فقد انطلقت من مقولة «الممارسة هي المقياس الوحيد للحقيقة» ومن «اسبقية الممارسة على الوعي» لتصنع قالبا نظريا خاصا بها يتمثل في «الممارسة تسبق الوعي» كقاعدة نظرية لتقييم تجربة الحركة الشيوعية الماركسية - اللينينية في تونس وفي العالم. كما اعتمدت على مقولة لينين بأن «المادية الجدلية هي في التحليل النهائي نظرية وحدة الاضداد» لتجعل منها قالبا جامدا على قياسها وقياس الماوية قادها في دعوتها الى التوفيق بين مصالح البورجوازية والامبريالية من ناحية ومصالح الطبقة العاملة والشعب والوطن من ناحية اخرى وذلك باسم التحالف مع «البورجوازية الوطنية» فبحثت على شق منها في السلطة ووجدته ما

عدا أقلية قليلة من العملاء. وختمت هذه الجولة بتبنّي نظرية «العوالم الثلاثة» سيئة الصيت وتولت الدفاع عنها بكل قوة داخل «العامل التونسي» وخارجها... الخ.

اما «الخط السائد» فقد حافظ على الدغمائية في شكلها الذي ظهر في 1974 وشهد تراوحا بين قوالب «الخط الثوري» و«المعارضة التحريفية الى ان وجد زعماؤه في الكاوتسكية والأوروشيوعية والانسلاخيين السوفيات والاشتراكية الديمقراطية ينبوعا لقوالبهم الجديدة القديمة قدم التحريفية والانتهازية في الحركة الشيوعية العالمية.

وهكذا نلاحظ ان الانتقائية والدغمائية طبعتا بالفعل الخط الايديولوجي والسياسي لمنظمة «آفاق ـ العامل التونسي» ونهلت كل الفرق المتفرعة عنها من الخط نفسه.

د ـ التروتسكو ـ ماوية القاعدة الايديولوجية لمنظمة «آفاق ـ العامل التونسي»

كنا تعرضنا في الفقرات السابقة الى المراجع الفكرية التي كان «تجمع الدراسات..» ينهل منها ووقفنا على ظاهرة التعايش والتداول بين التروتسكية والماوية بحيث سادت الاولى الى حدود 1974 لما اصبحت الماوية بصفة رسمية مرجعا فكريا للمنظمة بعد ان كانت تتبناها بصفة غير رسمية وتم نقد التروتسكية على قاعدتها لكن هذا النقد لم يتعد مستوى الخط السياسي الا بقليل وبذلك بقيت التروتسكية متخفية الى ان ظهرت بعد سنة تنظر لوطنية النظام لكن هذه المرة تحت رعاية الفكر الماوي.

وعلى اساس ما تقدم يمكننا القول ان الخط الايديولوجي لمنظمة «آفاق ـ العامل التونسي» ظل تروتسكو ـ ماويا رغم محاولاتها المتكررة تغليفه بالماركسية ـ اللينينية، وبقي ذلك غريبا عن ايديولوجية البروليتاريا.

II ـ «تجمع الدراسات...» من المعارضة الاصلاحيّة الى خط الثورة الديمقراطية الوطنية مرورا بالخط الاشتراكي

1 ـ خط «تجمع الدراسات...» الاستراتيجي :

أ ـ من استراتيجية المعارضة الاصلاحية الى الخط الاشتراكي..

لم يكن «تجمع الدراسات...» عند نشأته سوى معارضة لتسلط الحزب الدستوري في الجامعة ولاحتكاره الحياة السياسية بتلجيمه للحريات في البلاد و«تلكّئه في اختيار المذهب الاشتراكي كطريق لتحقيق العدالة الاجتماعية». فكانت نداءات حشاد سنده السياسي يأخذ منها مقتطفات وشواهد يصدر بها جريدة «آفاق». وفي كلمة كان «تجمع الدراسات...» يعمل على اجراء اصلاحات ولم يضع مسألة نظام الحكم في الميزان. ثم تحولت هذه المعارضة السياسية الاصلاحية الى انتقادات راديكالية لسياسة التفقير والارهاب التي اتبعت حيال الجماهير ثم طرح قضية الاطاحة بسلطة رأس المال وبناء اخرى لنظام جديد يحمي مصالح الطبقة العاملة وسائر الشعب الكادح تتحقق فيه العدالة الاجتماعية بصورة فعلية، الى ان وصل الى تبني الماركسية ـ اللينينية وعلى الاخص لما افتضحت سياسة رأسمالية الدولة المعادية لمصالح الشعب والوطن، وجرت صراعات داخل «تجمع الدراسات...» بين «دعاة التغيير من الداخل» و«المساندة النقدية» وبين فريق راديكالي يطرح ضرورة التغيير الجذري للمجتمع وحسم هذا الصراع نهائيا بعد تحول 1967 لفائدة الشق الراديكالي. لكن العناصر التروتسكية التي دخلت «تجمع الدراسات...» وقتذاك واحتلت مواقع قيادية فيه، تمكنت من زرع «خطها الاشتراكي» وجر منظمة «آفاق» وراء سياسة انعزالية صفت بها قوى اجتماعية لها دور اساسي في الثورة كطبقة الفلاحين فاعتبرت مطامحها رجعية ومعادية للثورة ومطالبها اصلاحية صرفة. ولا من حرج لدى الجماعة في الاستشهاد بماركس للتدليل على صحة موقفهم. نقرأ لهم في كراس «حول المسألة الزراعية» ما يلي :

«بدون انكار اهمية الفلاحين في حركة التحرر الوطني التي تمكنت بفضلهم من الانتصار... يجب ان نلاحظ بأن الدوافع التي حركتهم كانت رجعية تماما مثلما قال البيان الشيوعي حول البورجوازية الصغيرة فإن الفلاحين الفقراء قد قاوموا الرأسمالية المتمثلة في الاستثمار الاستعماري ليحاولوا ارجاع عجلة التاريخ الى الوراء» (65).

اما البوجوازية الصغيرة فإنها ـ حسب الجماعة ـ ليست «مهمته بضرورة الاطاحة بالبورجوازية» لأن مصالحها مضمونة الى حد معين في النظام الرأسمالي وهي ابنته الشرعية وكل اهتمامها منصب في سعيها لتسلق السلم الاجتماعي. كما صفى قياديو «آفاق ـ العامل التونسي» «التاريخيون» مهمتين اساسيتين للثورة بالصورة التالية :

«ان مرحلة الثورة الوطنية انتهت تاريخيا بتكون دولة تونسية وطنية» وان «الاقطاع التونسي تم القضاء عليه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بعيد الاستقلال والاعلان عن الجمهورية في 1957 لم يكن سوى اقرار بواقع» (66).

وتنكروا لروابط الشعب التونسي القومية ـ وفي هذا الباب لم يقبلوا الاقرار بالواقع !! ـ وطلعوا عليه بموقف نيوكولونيالي من القضية الفلسطينية... الخ.

ان منظمة «آفاق ـ العامل التونسي» بتبنّيها الخط التروتسكي لم تفهم لا تطور المجتمع التونسي ولا اهم التحولات التي عرفها وعلى الاخص تحول تونس من مستعمرة الى مستعمرة جديدة ولم تفهم بالتالي المرحلة التي نحن بصددها ولا الطبقات المتضادة ولا التناقض الرئيسي الذي يحكم علاقاتها وعاشت طيلة سيادة هذا الخط على هامش قضايا النضال الطبقي للشغالين وكافة الشعب. وعمها التآكل الداخلي والسعي الى الوفاق بين الكتل على قاعدة ارضية دنيا توحد الخطوط المتنافسة حول كل مسألة من المسائل ـ ذات الطابع المرحلي ـ التي يطرحها الصراع الطبقي.

ب ـ التحول من «الخط الاشتراكي» الى خط الثورة الوطنية الديمقراطية

لم يتمكن «الخط الاشتراكي» من الاستقرار على وجهه «الصافي» فشهد تراجعا امام ضغط الاحداث وامام الصراع النظري والسياسي الذي فتح

منذ 1970 وقابله مع خط الثورة الديمقراطية الوطنية، وقبل «بالارضية الدنيا» منذ اواخر 1972 الى حدود 1974 تاريخ قلب الوفاق التروتسكي وتبني الخط الوطني الديمقراطي.

استرشدت «العامل التونسي» في تحديد خطها العام بالتحاليل التي قام بها ماو للمجتمع الصيني ونسخت الى حد ما الاستنتاجات التي خرج بها والمهمات الاستراتيجية التي طرحها وكذلك طبيعة سلطة نظام «الديمقراطية الجديدة». وليس هذا بالغريب اذا علمنا ان الصراع ضد الخط التروتسكي كان انطلق منذ 1970 على قاعدة الماوية يقول ابرز وجوهه وقتذاك في نقده للكراس الخامس:

«وانا اقرأ لماو... (تأكدت) انه علينا ان نتخلص نهائيا من النظرية التروتسكية ونستوعب النظرية الماركسية ـ اللينينية الماوية» (67).

ويقول في مكان آخر:

«لا توجد حركة ماوية في البلدان المولى عليها ترفع شعار الثورة البروليتارية ودكتاتورية البروليتاريا شعارا للمرحلة الراهنة» (68).

ولم يخرج الصراع ضد «الخط الاشتراكي» عن اطار القيادة النظرية للفكر الماوي الا نادرا وبصفة جزئية، كما هو الحال بالنسبة للمسألة القومية مثلا، ومن هنا نعرف مصدر الاخطاء السياسية والنظرية الموجودة في «الخط العام» وفي مجمل السياسات التي انتهجتها «العامل التونسي» فيما بعد. لقد كانت فكرة تحالف «الاربع طبقات»: الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين والبورجوازية الصغيرة، والبورجوازية الوطنية مرتكزا للبحث عن هذه الاخيرة من قبل «المعارضة التحريفية» في بداية تشكلها من بين الماسكين بزمام السلطة وراحت تلتقط من خطبهم كلمات تدل على «وطنيتهم» وجرت وراءها اغلبية المنظمة الى هذا المستنقع، ودخلت «آفاق ـ العامل التونسي» منذ ذلك التاريخ في ازمة عميقة فساد صفوفها الاضطراب السياسي والنظري وتعددت الانقسامات وكان لفريق المراجعين «فضل» مواصلة ما بدأته الفرق الاخرى فشتت ما تبقى منها وعطل الهياكل التي مازالت تنشط وبعث تنظيما خاصا به سماه «التجمع الاشتراكي».

ج ـ محدودية القطع مع الاصلاحية في تحول 1974

لم تعط «العامل التونسي» الاهمية اللازمة لدراسة القوانين الخاصة التي تحكم الصراع الطبقي في بلادنا والاحداث المؤثرة في مسار تطورها. كما انها لم تول اهمية بارزة لأدوات تحليلها ولتثبيت رؤيتها للعالم فاكتفت بالرجوع «للاسهامات» النظرية لماو، فتبنّت نظرية «العوالم الثلاثة» مع بعض التحفظات الجوهرية لذلك انطبعت تحاليلها بالميكانيكية والدغمائية فوثيقة «الخط العام» مثلا لو جرّدناها من الاشارات لتونس لظن البعض انها تتعلق ببلد آخر. والتأكيدات العامة الواردة فيها لا يمكن اعتبارها بأي حال تحليلا للمجتمع التونسي والتبسيط الساذج الذي استعمل للتدليل على ان الاستقلال كان شكليا ولم يغير في جوهر مهمات الثورة القادمة :

«مشى بوبرطلة جاء بوكبوس» (69).

يطمس التحولات الاخرى ذات الانعكاس المباشر على سير الصراع الطبقي والوطني وعلى كيفية التعامل مع مهمات الثورة نفسها. اضف الى ذلك احادية الجانب التي لازمت تحاليلها حول حالات الصراع الطبقي والوطني فاعتبرت مثلا حرب بنزرت..

«مجزرة مدبرة من قبل الدستور والاستعمار الفرنسي» (70).

وتزداد هذه الانحرافات وهذه المحدودية خطورة مع اللخبطة النظرية الموجودة في محاولة تحليل المجتمع، اذ وبالرغم من انها حددت ان نمط الانتاج الرأسمالي هو المهيمن ولم تسقط في نسخ كلي للأطروحات الماوية فإنها في الآن نفسه لازمت الحديث عن بقايا الاقطاع كطبقة في المجتمع وإذا بها في موقع الوسط بين «الشبه ـ شبه» عند جماعة الشعلة، والرأسمالي على النمط الأوروبي في الطرح التروتسكي.

ووجد هذا الغموض تعبيرا عنه على الاخص في المهمة الديمقراطية فرفعت شعار «الارض لمن يفلحها» اي توزيع الارض على الفلاحين. ولم تفهم ان تطور الرأسمالية في الريف يؤثر بالضرورة على محتوى المهمة الديمقراطية، حيث يصبح شعار «الارض لمن يفلحها» لا يتناسب وضرورة التقدم بالثورة الى الامام نحو مرحلتها الثانية : مرحلة الثورة الاشتراكية وهو امر يفرض على الشعار الأول التزاوج مع شعار «مشركة الفلاحة» اي ان استغلال الارض سيكون **بصفة فردية** : توزيع الاراضي

على الفلاحين الفقراء ـ حسب الاوضاع الملموسة لكل جهة ـ **وبصفة جماعية**: ـ أراضي اشتراكية تكون على ملك الدولة واراضي تعاونيّة تمثل تجمّعا تلقائيا بين عدد من الفلاحين.

ولما لم تأخذ «العامل التونسي» بعين الاعتبار كل هذه التطورات يصبح شعار «الارض لمن يفلحها» شعارا شعبويا، لأنه يتراجع بجزء من الطبقة العاملة الى وضعية الملاكين الصغار وهو ما من شأنه ان يعقد سير الطبقة العاملة في تحويل الثورة الوطنية الديمقراطية الى ثورة اشتراكية. لقد ولدت العمومية واحادية الجانب سياسة يسراوية كانت ترى ان النظام «يختنق» والجماهير تشهد مدا نضاليا وكأن الانتفاضة مسألة مطروحة للانجاز بصفة مباشرة، وجرت «العامل التونسي» الى مأزق انتهى بوقوع ما تبقى منها بين ايدي البوليس ثم الى التلاشي.

ومع ذلك لا يجب التقليل من اهمية التحول الذي حدث في الخط السياسي سنة 1974، فهو الذي رسم اهدافا تتوافق عامة ومتطلبات المرحلة الاستراتيجية الحالية. واعاد الاعتبار للفلاحين وللبورجوازية الصغيرة. ومكنها من تحديد تقريبي للتناقض الرئيسي الذي يحرك المجتمع. وراجع محتوى «الكراس الاصفر».

وفي كلمة يمكن القول ان تحول 1974 هو الذي اعطى الصفة الثورية «للعامل التونسي» وجرها اكثر للاندماج بقضايا الصراع الطبقي واظهر على السطح ما كان فيها من اصلاحية ومعاداة للثورة الا انه لم يمكنها من القطع نهائيا مع ايديولوجية وسياسة البورجوازية الصغيرة.

2 ـ تكتيكات «افاق ـ العامل التونسي» بين الاصلاحية اليمينية واليسراوية:

لم تسلك منظمة «آفاق ـ العامل التونسي» في مجال التكتيك مسلكا شاذا عن استراتيجيتها الاصلاحية الى حدود 1967 اذ تجمعت جملة اهدافها العامة حول الدعوة للتغيير بشكل يختلف في الحدة بين الحين

والآخر لكنها لم تخرج عن افق محاولة التأثير في مجرى سياسات النظام القائم وعن الحلم بعدالة اجتماعية وحرية ومساواة كمثل عامة ومجردة ويبدأ التراوح فيما بعد 1967 بين التكتيكات اليمينية واليسراوية الى حدود اواخر السبعينات ومطلع الثمانينات وابرز السمات في تكتيكات منظمة «آفاق ـ العامل التونسي» هي :

أ ـ الخلط بين الاستراتيجي والتكتيكي :

طبع هذا الخلط تكتيكاتها منذ «تبنت» الماركسية ـ اللينينية في 1967 لما شهدت الحركة الطلابية نوعا من الحركية توهمت وكأن «الانتفاضة الشعبية العارمة» على الابواب و«اركان النظام القائم على وشك التداعي» فرفعت شعار «تكوين السوفياتات» استعدادا لبناء السلطة الجديدة. لكن هذا التكتيك لم يعمر طويلا وعوضه تكتيك يميني يدعو الى التحاليف مع شق البورجوازية الليبيرالية ضد البورجوازية البيروقراطية وتكوين «جبهة ديمقراطية معادية للامبرالية» ورد في نص «ملاحظات حول الازمة الحالية» ما يلي :

«علينا ان ندعم لا حركة الفلاحين فحسب بل وايضا البورجوازية الكبيرة باعتبار ان مقاومتها ذات محتوى ديمقراطي حتى وان لم تكن هدفها الواعي، فالبورجوازية تعارض البيروقراطية ليس من اجل الديمقراطية وانما تدافع عن مصالحها، وإنّها في معارضتها هذه لأن مقاومتها تأخذ طابع النضال الديمقراطي» (71).

ولم يعمر هذا التكتيك طويلا ولاقى مقاومة شديدة من العناصر الراديكالية فآنسحب بدون ضجة كبيرة ليترك مكانه الى تكتيك آخر يسراوي يدعي ان النظام «يختنق وفقد امكانية المناورة» و«الحركة الشعبية تشهد مدا متعاظما» و«العنصر الذاتي بقي متخلفا عن العنصر الموضوعي وهو الآن بصدد تجاوز هذا التخلف» وكأن لسان حاله يقوله : «الانتفاضة شعار الساعة».

خلطت «العامل التونسي» في كل هذه التكتيكات بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي فحصرت احيانا استراتيجيتها في الاصلاحات والتذيل لهذا الشق او ذاك في جهاز السلطة. وخلطت احيانا اخرى بين

ضرورة «تغيير» النظام القائم وبين الامكانيات الفعلية المتاحة لذلك، اي مدى نضج الاوضاع الثورية في البلاد وبخاصة مدى تأهب الجماهير الشعبية للقيام «بعمل تاريخي مستقل» وبين العمل على تحقيق اصلاحات جزئية وظرفية على حالة الجماهير والقضاء على نظام الاستغلال والاضطهاد، هذا هو احد الانحرافات الكبرى التي ميزت تكتيكات «العامل التونسي».

ب ـ انعدام التحليل الملموس للواقع الملموس

كانت الارادية والاندفاع أبرز علامة ميّزت نشاط «العامل التونسي» السياسي ورافقت تكتيكاتها اليسراوية.

ان الارادية في العمل السياسي تعبر عن الاندفاعية المثالية للبورجوازية الصغيرة التي سرعان ما ينفذ صبرها فتصبغ احلامها على الواقع وتتحول هذه الاحلام الى حقائق في قناعاتها الخاصة. وعندما تصطدم بالواقع فإنها تنطفىء كنار الهشيم او تزيد امعانا في تعنتها وذاتيتها النرجسية لتتحول الى فرق ارهابية.

تعوض الارادية التوجه للوعي الطبقي العلمي بالتوجه للعاطفة عن طريق الجملة الثورية وتفلت هكذامن عناء متابعة التطورات الدقيقة لكل الحالات التي تمر بها القوانين الموضوعية المحركة للواقع. لذلك كانت معظم تحاليلها المختلفة للأوضاع المختلفة متشابهة تتبع نمطا جامدا يفتقر الى الحياة والى الفهم العميق للأحداث.

لكن، منذ حوالي 1978، بدأت «العامل التونسي» تتوجه الى ضرورة رسم تكتيكات تتلاءم ومتطلبات النضال الجماهيري فقدمت اسهامات جدية في فهم الاوضاع المستجدة في 1977 ـ 1978 وفسّرت تطوراتها ومآلها ودعت الى تكتيل الطبقة العاملة وحركتها النقابية ضد هجمة رأس المال والفاشية في جبهة نقابية موحدة قائمة على اساس التمسك بالشعارات التي رفعتها الحركة النقابية قبيل 26 جانفي وبعده، كما حاولت توحيد الحركة الديمقراطية حول شعار «العفو التشريعي العام» واطلاق الحريات العامة على قاعدة الفصل الثامن من الدستور وكانت القوة السياسية الوحيدة وهي في طور الاندثار التي رفضت المصالحة بين

شقي البيروقراطية، الجلاد والضحية (منصبين ومخلوعين)، والتي كشفت عن الوجه الحقيقي لسياسة «التفتح» وعملت كل ما في وسعها من اجل افشالها.

3 ـ العفوية والحرفية التنظيمية طبعتا تنظيم «آفاق ـ العامل التونسي»

1 ـ العفويّة قادت «افاق ـ العامل التونسي» في مسألة تأسيس الحزب:

أ ـ احتقار دور الوعي :

ان اهم ما ميز تجربة «آفاق ـ العامل التونسي» التنظيمية هو نهجها العفوي الذي يتجلى في تقديسها لعفوية الجماهير وتذيلها لها ونفيها لدور الوعي في تقديم قضية الطبقة العاملة اخذت «آفاق ـ العامل التونسي» عن الماوية فكرة «الخط الجماهيري» العفوية :

«الانطلاق من الجماهير ثم العودة اليها من جديد، وهذا يعني انه يجب تجميع افكار الجماهير المبعثرة وغير المنظمة وتركيزها (في افكار عامة ومنظمة بعد دراسة) ثم العودة بها مجددا الى الجماهير لبثها وتفسيرها» (72).

وبقيت ما يزيد عن 20 عاما تجمع افكار الجماهير وتعود بها اليها ولم تقدر لا على تأسيس حزب الطبقة العاملة ولا على تحقيق شعار الالتحام الذي رفعته منذ 1967 وظنته العصا السحرية لحل معضلات النضال الثوري.

ان فكرة «الانطلاق من الجماهير والعودة اليها» هي التي مهدت طريق المغامرة في «علمنة» العامية وجعلها لغة مكتوبة. وهذا مقتطف من محاولة تقييمية حول «اللغة التونسية» :

«التونسية هي لغة الشعب متاعنا. لكن المثقفين الثوريين (اللي اغلبهم تلقاو ثقافة فرنكوفونية) يلزمهم يستعملوا اللغة التونسية» (73).

ان العامية ككل اللهجات لا تنطوي على عناصر رؤية شاملة وعاجزة

على تأدية وظيفة التعبير عن هذه «الرؤية الشاملة» (74) والالتجاء اليها لتكون وسيلة «التخاطب» بينهم وبين شعب انما هو لهث وراء سراب الالتحام بالجماهير، وتقديس لأفكارها المبعثرة وغير المنظمة اي وراء عفويتها وهذا يدل على محدودية ادراك منظمة «آفاق ـ العامل التونسي» لتطور الاشياء والظواهر واهتمامها بما هو ذو طابع «حرفي» و«اقتصادي» الى حد ما مفصولا عن رؤية شاملة للعالم.

والقرار الذي اتخذته هذه المنظمة للكتابة بالعامية هو من اجلى مظاهر تقديس العفوية واللهث وراء الحركة واحتقار دور الوعي في استنهاض الجماهير والارتقاء بها الى درجة متقدمة عن التي هي عليها، وفي سبيل اكتساب وعي طبقي وفهم اعمق للمجتمع والعالم.. الخ.

ويمثل تضخيم النضالات العمالية والشعبية مظهر آخر من مظاهر تقديس العفوية. فالشعارات التي كانت ترفعها لا تعبّر في شيء عن الوعي العام للعمال في مؤسسة او وجهة ما... الخ.

ان التضخيم في الشعارات هو محاولة للتدليل على ان وعي العمال السياسي هو بصدد التقدم والنضج من خلال كفاحاتهم الاقتصادية، وهو محاولة لاعطاء كل نضال اقتصادي بعدا سياسيا. وهي عين العفوية لأنها تتصور ان الوعي السياسي للطبقة العاملة يولد من نضالها الاقتصادي، فينحصر بالتالي نضالها السياسي في اعطاء كل نضال اقتصادي بعده السياسي. وهذا يعني نفي دور الوعي الذي يأتي للطبقة العاملة بالضرورة من الخارج اي عن طريق مثقفين ثوريين وبعبارة اخرى نفي دور الحركة الماركسية ـ اللينينية حاملة الفكر الاشتراكي العلمي للطبقة العاملة لكي يتم التلاحم بين الحركة الشيوعية الحقيقية والحركة العفوية للجماهير.

كانت جريدة «العامل التونسي» عبرت في احد اعدادها، بكل جلاء عن هذا الانحراف، تقول:

«نضال العمال ظهرت فيه اليوم حاجات جديدة اذا تقوت وعمت النجاح يكون مضمون... من عام 1969 والوعي السياسي متاع العمال يتقدم ويكبر في نضالاتهم واضراباتهم... كفاحات الخدامة كانت لحد الآن اكثريتها اقتصادية بركة. يعني تهم الاجاير ومشاكل الخلاص والخدمة وآكاهو. لكن في الاضرابات الاخرانية ولّاو يشعروا

بالمطالب السياسية اللي يلزم يعاركوا عليها : الخدامة في صفاقس طالبوا بالحرية النقابية وشعروا بقيمة حرية التعبير وحرية الصحافة. . يلزم نطرحوا شعارات سياسية ومطالب ديمقراطية كيف حرية الاضراب وحرية التعبير وحرية الصحافة» (75).

ومن وحي الماوية رفعت «العامل التونسي» شعار «الخط يبنى في خضم النضال» لاعتقادها ان التنظير وبلورة البرنامج لا يتم عبر دراسة القوانين الموضوعية التي تحرك المجتمع بل «عبر تجربة الجماهير» حيث ان «**دور الطليعة ليس ان تعطي الجماهير افكارا غريبة عنها**» (76).

اي غريبة عن درجة إدراكها للاشياء والظواهر. فنزلت بالوعي الطبقي الى درجة «الوعي العفوي» والاقتصادي واعطت الاولوية في نشاطها العام للواجهة العملية :

«**نقول بقوة يجب تدعيم الممارسة وعلينا المسك بها، بصورة رئيسية ولا رجعة فيها**» (77).

والمشي بقوة في الممارسة له هدفان :

الأول هو تجميع افكار الجماهير المبعثرة وغير المنظمة في خط ايديولوجي وسياسي.

والثاني هو تحقيق شعار الالتحام.

وجهت «العامل التونسي» كل طاقاتها للممارسة العملية لتوحيد الشعب حول شعاراتها بدون ان يكون لها خط سياسي واضح المعالم وبدون ان تكون ضبطت استراتيجيتها وتكتيكها فينحصر بذلك افق النضال الطبقي في دائرة المطالب الاصلاحية. وتنعزل الاصلاحات عن اهداف التغيير الاستراتيجي وهكذا يصبح النضال السياسي لمنظمة «العامل التونسي» عامة اصلاحيا. ان التوجه للجماهير بدون خط سياسي وبدون استراتيجيا وتكتيك تلتف حولها يصبح ضربا من ضروب اوهام «غليظة المزاح» تزين لنا الافق وتعرقل سيرنا نحوه.

هذا اكبر سوس نخر الحركة الشعبوية في تونس وعاقها عن التخلص من شعبويتها وعن تبنّي الفكر الشيوعي ولم يساعدها بالتالي على بناء هيئة أركان الطبقة العاملة أي حزبها الماركسي ـ اللينيني.

ب ـ تطور طرح «آفاق ـ العامل التونسي» لمخطط تأسيس حزب الطبقة العاملة

وقد يتبادر للذهن والحالة هذه ان منظمة «آفاق ـ العامل التونسي» لم تطرح ضرورة بعث حزب سياسي للطبقة العاملة. بلى انها طرحت ضرورة «بنائه» منذ «تبنت» الماركسية ـ اللينينية في 1967 وحددتها «كمهمة رئيسية».

«المرحلة التاريخية اللي نحنا فيها هي مرحلة تحضير سيسان ها الحزب» (78).

وشهد هذا الشعار نفسه تعديلات عديدة اذ كانت منظمة «آفاق ـ العامل التونسي» في 1967 ـ 1968 تتصور ان يتحقق لها ذلك انطلاقا من تلاحم يجري في الشارع بين الطلاب وبين الجماهير الشعبية لذلك دعتهم لبناء السوفياتات، فالطلاب بالنسبة لها عوضوا دور الحزب او هم الحزب نفسه.. الخ.

«كنا نتصور انه (الالتحام) لا يتم الا في الشارع، في وضح النهار، وقت الاعمال المفتوحة (مظاهرات... الخ) وفي النهاية كنا دعونا الحركة الطلابية بأكملها للقيام بهذا العمل» (79).

لقد كان هذا الشعار وليد اصداء «الثورة الثقافية» بالدرجة الاولى، وتأثير حركة انتفاضة الشباب الاوروبي في 1968. ثم انحصر شعار الالتحام مع خطة «التوب» على البروليتاريا الصناعية نظرا لموقف هذا التنظيم من بقية الطبقات والفئات الشعبية اذ اعتبرتها اما «اصلاحية» او «رجعية» وبالتالي فهي ليست معنية لا بالثورة ولا بتنظيم الطبقة العاملة واصبح بعد تحول 1974 يخص البروليتاريا وسائر الشعب الكادح وعلى الرغم من كل هذه التعديلات لم تقدر «آفاق ـ العامل التونسي» على بلوغ هدفها.

لم يبق «بناء» الحزب مرتكزا على «الالتحام» بل تخطاه إلى:

«وحتى لا يبقى شعار بناء الحزب شعارا عاما لا بد من ضبط خطّة عملية لتحقيقه يجب تحديد المهام الملموسة التي ببلوغها نكون قد وفّرنا كل الشروط الضرورية لقيام حزب شيوعي طلائعي ونعني بذلك الدعائم التي يجب العمل على توفيرها لقيام الحزب وهي:

ـ خط سياسي واضح يربط بين المهام الاستراتيجية والمرحلية بخطة عمل ثورية لتحقيقها ونعني بذلك البرنامج الاستراتيجي والتكتيكي المكتمل الذي يتم على اساسه توحيد الحركة الماركسية ـ اللينينية.

ـ كوادر شيوعية من مثقفين ثوريين وعمال وفلاحين وطلائع شيوعية لمختلف الفصائل يمثلون القيادة الفعلية للجماهير ولهم ارتباط متين بها كجزء متقدم منها مسلحين بخط الحزب وقادرين على تخصيصه واثرائه بممارساتهم النضالية في قيادة الجماهير» (80).

اننا اذا دققنا النظر في هاتين الدعامتين نلاحظ :

1 ـ انهما وضعتا في نفس المستوى من الاهمية.

2 ـ ان «العامل التونسي» عوضت الوحدة الايديولوجية التي تمثل الاسمنت المسلح الذي يربط بين الشيوعيين الحقيقيين بالخط السياسي («العامل التونسي»، «الشعلة»..) بقطع النظر عن مدى شيوعيتها.

3 ـ تمثل النقطة الثانية شعار «الالتحام» في كساء جديد. وانضاف الى هذه الخطة تدقيق له اهمية كبرى في الشرط الاول يتعلق بضرورة الوحدة الايديولوجية. ومع ذلك فإن كل هذه التعديلات والترقيعات التي قامت بها القيادات المتعاقبة على هذا التنظيم لم تصل الى مستوى القطع الواضح مع التصور العفوي لتأسيس الحزب.

ج ـ الخلط بين تأسيس الحزب وبنائه

ان احد الاسباب الرئيسية التي طبعت خطة بعث حزب الطبقة العاملة بالعفوية بالاضافة الى المنطلقات الفكرية التي قادت منظمة «آفاق ـ العامل التونسي»، هو الخلط الذي ساد الحركة بين مفهوم تأسيس الحزب وبنائه بحيث لم تدرك منذ انبعاثها الى ساعة اندثارها انهما يمثلان مسارين لكل منهما خاصياته فتأسيس الحزب لم يكن ينظر اليه كما حدده لينين على انه عملية تتم من فوق من قبل العناصر الواعية المقتنعة بالشيوعية بقطع النظر عن عددها وعن مدى ارتباطها بالطبقة العاملة ساعة التأسيس وان المحدد في هذه العملية هو صحة الخط الايديولوجي والسياسي والتنظيمي وصلابة وحدة الشيوعيين الحقيقيين حوله. بينما تتمثل مهمة البناء في تحقيق التفاف الطبقة العاملة حول الحزب والشعب حولهما على اساس الاستراتيجيا والتكتيك الصائبين اللذين يضعهما الحزب. وفي هذا السياق

تطرح قضية الالتحام بالطبقة العاملة وسائر جماهير الشعب كشرط ضروري لاعداد العدة لقلب الاوضاع لصالحها.

وهكذا ظل الخلط بين تأسيس الحزب وبنائه سائدا لفترة طويلة من الزمن لدى منظمة «آفاق ـ العامل التونسي»، فكانت بعد كل حملة قمعيّة تتعرّض لها تطرح على نفسها التقييم وإعادة البناء وكأنّها حزب سياسي مكتمل الشروط. وكانت في كل مرة تتصوّر أنها صححت مسارها غير أنها كانت تقع من جديد في نفس الأخطاء وتجد نفسها في مأزق. والسبب في ذلك أنها لم تمسك بحجر الزاوية في عمليات التقييم وفي إعادات البناء رغم كثرة الحديث عن العفوية والتجريبيّة. ورغم الصراعات العديدة التي خاضتها ضد العفويين في أوائل السبعينات.

وخلاصة القول لم تتقدّم «العامل التونسي» خطوة جدية في توفير شروط تأسيس الحزب وعقّدت إمكانية بعثه أكثر من ذي قبل فولّدت فرقا انتهازية معادية للشيوعية وتتكلّم باسمها، وتركت لاخرى مجال الانتعاش في الحركة الجماهيرية وعلى الأخص في الحركة الطلابية والحركة النقابية. وتقف جميع هذه الفرق اليوم أمام كل محاولة لبعث حزب الطبقة العاملة على أنقاضها لأنّها تريده حزبا على قياس أحلامها البورجوازية الصغيرة، حزبا لا يجلب لها المتاعب ويعطيها كل الاحترام والتبجيل، حزبا تجمعيا تتعايش فيه الخطوط والفرق المتناحرة على الطراز الماوي.

«فالعامل التونسي» رغم ادعائها تبني الماركسية ـ اللينينية لم تدافع عنها كفكر مستقل عن الفكر البورجوازي والبورجوازي الصغير ويعود قصورها إلى عدم قدرتها على التفريق بين ايديولوجية البروليتاريا وبين الايديولوجيا البورجوازية. كما عجزت عن فتح آفاق للمناضلين الثوريين في البلاد والطبقة العاملة والشعب. ولم تتوصل حتى إلى وضع تخطيط ملموس لبعث هذا الحزب. وعاشت ما يزيد عن العشرين عاما تتجاذبها الايديولوجيات والسياسات المختلفة وتستنزف العفوية والحركية طاقاتها الثورية إلى أن تآكلت واندثرت.

2 ـ الحرفية في التنظيم عند «افاق ـ العامل التونسي» :

لم يكن الواقع التنظيمي لمنظمة «آفاق ـ العامل التونسي» حتى مطلع الثمانينات ليتناقض .والمفاهيم البورجوازية الصغيرة التي سادت على المستوى الايديولوجي فوجدت الليبيرالية والبيروقراطية والتكتليّة والزعامتيّة موطنا لتعشش فيها . ووجدت كل هذه الرؤى الركائز النظرية التي هي في حاجة اليها، ابتداء من مراجعة «ما العمل؟» :

«يرتكز [بعض الرفاق] على فهم ميكانيكي ولا تاريخي لمقولات «ما العمل؟» الذي حرّره لينين في 1902 ـ وقت كانت الحركة العمّالية الروسية تتطوّر لعدّة سنوات بصفة عفويّة وفوضوية وبدأت تشهد نوعا من التراجع لخلق تنظيم واحد وممركز لكل الطبقة . بعض الرفاق حاولوا تطبيق المبادىء التنظيمية كما هي على واقعنا» . (81)

وفتحت بذلك المجال لمدّعيي صياغة مبادىء تنظيمية «تتماشى» والأوضاع الوطنية لكل بلد ويسهل بهذه الصورة التخلّي عن القوانين العامّة ويصبح لكل مركزيته الديمقراطية ثمّ ظهرت سياسة «القطاعات»(11*) التوليباتيّة التي أخذت كشعار لها «لتتبارى مائة مدرسة» :

«حتى تسمح الاوضاع فعليا بقيادة موحّدة ومقبولة من الجميع بالحماس الكافي، علينا تطوير تجربتنا الخاصة وتعزيز روابطنا بالبروليتاريا بصفة مستقلّة وسريّة نشجع ونساعد الآخرين لمحاكاتنا، معنا اذا أمكن أو بصفة موازية لنا»(82)

ان هذه الاستقلالية والسرية التي يدعو لها «رأس» هذا «القطاع» هي استقلالية وسرية عن التنظيم نفسه ولا يهمّه كثيرا ان كان الآخرون يسيرون على منهاجه أم لا!!

لقد كانت الفردانية القاعدة الايديولوجية لسياسة القطاعات التروتسكيّة . التنظيم يبنى حول زعامات بيدها الحل والربط . وبالرّغم من أنّها لم تعمّر طويلا وعوضتها سياسة الوفاق «للجنة التنظيم المؤقتة»(12*) . ان القاعدة الايديولوجية لم تتغيّر لأنّ «الكوب»(13*) تكوّن على أساس تعايش «الخطوط التي كانت في الواقع حول «زعامات تاريخيين» .

واصلت التكتليّة والانقلابية الحياة داخل منظمة «آفاق العامل التونسي» حتى بعد 1974 بل ظهرت الفرق المتنافرة كالفقاقيع: «الخط البروليتاري»، «الخط الثوري»، «الخط السائد» «المعارضة التحريفية»، «المراجعون» وحاولت جميعها في بداية ظهورها ايجاد «أرضية دنيا» لكن مساعيها لم تفلح اذ ما تكاد تقف على «اتفاق أدنى» حتى يظهر اختلاف يفرقع هذه الوحدة الشكلية فتكوّن كل فرقة تنظيمها وسياستها وايديولوجتها الخاصّة وتستقل بذاتها.

ومن هنا يتضح لكل ذي بصيره بأن المبادىء الماركسية ـ اللينينية في التنظيم كانت مجهولة ومشوّهة وعوّضتها الروح الحلقيّة والحرفية والفردانيّة. ولا غرابة في الأمر اذا علمنا أن تنظيم «آفاق ـ العامل التونسي» لم يعرف في حياته قانونا أساسيا أو نظاما داخليا ينظم حياته الداخلية.

4 ـ «افاق ـ العامل التونسي» تنظيم بورجوازي صغير:

من خلال ما قدّمناه في محاولتنا التقييميّة هذه يمكننا القول ان منظمة «آفاق ـ العامل التونسي» بقيت منذ تأسيسها الى أوائل 1974 تنظيما بورجوازيا صغيرا اصلاحيا وتحوّل بعد ذلك الى تنظيم ثوري لكنّه لا يحمل مواصفات التنظيم الشيوعي الحقيقي لأنّ الماركسية ـ اللينينية ظلت مجهولة لديه وبقي منقادا بالماويّة الى حدود مطلع الثمانينات عند اندثارها.

ان استخلاصنا هذا لا يعني البتة أنّنا نتنكّر للدور التقدّمي الذي لعبته «آفاق ـ العامل التونسي» والمتمثل في نشر الفكر التقدّمي وترويج الكتابات الماركسية اللينينية بين الشباب، وفي التصدي لسياسات النظام الرجعية. وتصدر النضال الديمقراطي في أحلك فترات القمع الذي كلّفها غاليا حيث تعرّضت باستمرار للملاحقة وزج بمناضليها في غياهب السّجون. لقد فتحت الى جانب القوى التقدمية الاخرى، الطريق أمام الشعب التونسي لمواجهة النظام والدكتاتورية البورقيبية والدفاع عن حقوقه المشروعة. هذا الدور نقرّ به ونقدّره حقّ قدره لكن لا يجب أن تحجب عنّا

الشجرة الغابة «فالعامل التونسي» كانت تعشش فيها التروتسكيّة والماويّة والتيارموندية والغفارية وظلّت الشيوعية غريبة داخل هذا الخليط.

إذا قلنا ان «العامل التونسي» تنظيم بورجوازي صغير فهو يمثل مطامح الشرائح السفلي من البورجوازية الصغيرة والمقارنة الأولية بين التحولات الجارية على هذه التعبيرة السياسية والفئات التي تمثّلها بالقوة. لقد كانت الفئات السفلى تحمل العديد من الأوهام حول امكانيات الحصول على امتيازات تمكنها من تحسين أوضاعها اذا ما أجريت إصلاحات على نظام الحكم، خاصّة وأنّها تتعرّض الى عملية تفقير بطيئة في الستينات لم تأخذ بعد أبعادا هامّة، ولّما شنّت رأسمالية الدولة هجومها العام على هذه الفئات تدهورت أوضاعها وتفقّرت، ممّا دفع بها إلى الدخول في حلبة النضال الطبقي.

وهذا التطوّر في الأوضاع أجبر منظمة «العامل التونسي» على اتخاذ مواقف الى جانب الشعب عامّة، لذلك نراها مرّت من الاصلاحية (نظرا لأن التناقضات الطبقية في الشطر الأوّل من الستّينات كانت هافتة) الى مواقف ثورية (نظرا لاحتداد التناقضات الطبقية). ولّما ظهرت الطبقة العاملة كقوّة وحيدة بامكانها قيادة الصراع الطبقي لم تقدر «العامل التونسي» على مواكبة التطوّرات ففككها استقطاب الطبقة العاملة للنضال الاجتماعي ممّا أجبرها على التهميش ثمّ التآكل والاندثار. انّها لم تتمكّن من تخطّي حدود مناصرة الطبقة العاملة والشيوعية.

II - «اتحاد النضال الماركسي - اللينيني التونسي» - «الشعلة»

1 - نشأة «الشعلة»:

بعث تنظيم «اتحاد النضال الماركسي - اللينيني التونسي» في 1975 كنتيجة لوحدة حلقتين، التجمّع الماركسي اللينيني التونسي و«الحلقات الماركسية اللينينية التونسية» على قاعدة «اتفاق كلّي تقريبا حول المسائل الجوهرية السياسية والنظرية والتنظيمية تحوصله الوثائق التالية التي تمثّل

الخط الايديولوجي والسياسي والتنظيمي للتنظيم الجديد:

« **- الثورة التونسية طبيعتها ومهامها**

- علاقة الثورة التونسية بحركة التحرّر العربية

- الوضع الدولي الراهن

- تطوّر الحركة الشيوعية العالمية

- آفاق مشتركة للعمل

وأخيرا - مباديء تنظيمية جوهرية» (83).

وللأسف أن مثل هذه الوثائق ليس في حوزتنا لكي يكون تقييمنا «للشعلة» دقيقا. ومع اعتبار هذه النقيصة فان العديد من المنشورات الاخرى التي في حوزتنا بامكانها ان تعطينا فكرة جوهرية عن ماهيّة خطّها والفكر الذي قادها.

نشأت الحلقتان في مطلع السبعينات (1972) الأولى أي «التجمّع الماركسي اللينيني التونسي» كانشقاق عن «تجمّع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي» والثانية أي «الحلقات الماركسية اللينينية التونسية» بعلاقة وطيدة مع «الحلقات: جورج ديمتروف» الفرنسية.

ان العلامة البارزة في نشأة هاتين الحلقتين هي انشقاق «التجمع الماركسي اللينيني التونسي» عن «تجمّع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي» لذلك نرى لزاما علينا الرجوع ولو بصورة مقتضبة الى الظروف التي حفّت بهذا الانشقاق.

سعى قادة «آفاق - العامل التونسي» بعد اطلاق سراحهم الى اعادة بناء تنظيمهم من جديد في الداخل والهجرة بعد الركود الذي عرفه طيلة المدّة التي قضوها في السجن واختاروا «سياسة القطاعات» كشكل تنظيمي لتفادي «الضربات».

لكنها سرعان ما دخلت في أزمة فرضها تطوّر الصراع بين خط الثورة الوطنية الديمقراطية وخط الثورة الاشتراكية وتوسع نشاط المنظّمة في العديد من «القطاعات» واختيار بعض القادة طريق المهجر في حين أودع البعض الآخر السجن من جديد وكانت تجري في نفس الوقت نقاشات «مركزية» حول مسألة إعادة بناء المنظمة بصفة موحّدة فتقابل موقفان :

الأوّل تمثّله اغلبية المشاركين في النقاش وهو كالآتي: ان قضيّة الخط جوهرية وهذا أمر لا جدال فيه، لكن المنظمة اليوم في حاجة لأرضيّة دنيا توحّد صفوفها كي تتمكّن من توفير ظروف أنسب لفتح نقاش عام حول الخط.

وجمع هذا الموقف حوله المدافعين عن خط الثورة الاشتراكية وأبرز العناصر المدافعة عن خطّ «الثورة الديمقراطية الوطنية».

والثاني تمثّلـه أقليّة «ناهضت» الوفاقية التي قادت المدافعين عن الموقف الأوّل. وهي تتبنّى خطّ «الثورة الوطنية الديمقراطية» وتقترحه قاعدة لاعادة البناء.

كانت هذه قاعدة الخلاف التي أعلن على أساسها المدافعون عن الموقف الثاني انشقاقهم عن «العامل التونسي» قبل استيفاء النقاش وحتّى قبل تعميمه على كافة مناضلي «المنظمة» لكي يكونوا جميعا على بيّنة. وبقطع النظر عن صحّة الموقف الذي يدافعون عنه أو خطإه فإنّهم بالانشقاق المبكّر وفّروا فرصة للفكرة التعايشية الوفاقية أن تعشّش طويلا وللخط التروتسكي أن يواصل تضليل قوى الثورة في البلاد ويعوق بعث حزب الطبقة العاملة، وأثار البلبلة بين المناضلين وساهم بقسط كبير في تشتيت صفوف الحركة. وسنرى في الفقرات اللاحقة كيف تطوّر هذا العمل الانشقاقي الى فكر انعزالي سكتاري قائم على العصبية الحلقيّة أضرّ أيّما ضرر بالحركة وعلى الأخصّ بعد ظهور فرق متناحرة من «الوطد» و«المبادرة» فوضويّة وفوضويّة نقابية.

2 ـ خط «الشّعلة» الايديولوجي غريب عن الماركسية ـ اللينينية :

أ ـ الماويّة قاعدة خط «الشعلة» الايديولوجي

كنّا أشرنا أعلاه الى أن العناصر البارزة التي قادت الانشقاق عن «العامل التونسي» في 1972 وبعثت فيها بعد «التجمّع الماركسي اللينيني التونسي» كانت من بين المدافعين عن خط الثورة الديمقراطية الوطنية على منوال نص «الديمقراطية الجديدة» لماو. وتعتبر «الشعلة» فكر ماو مرحلة جديدة في تطوّر الماركسية ورفعته الى جانب ماركس، انجلس، لينين

وستالين على غرار ما ذهبت اليه «العامل التونسي» منذ 1974 وأغلب الحركة الشيوعيّة العالميّة. لكن وبالرغم من تقدّم الصراع الايديولوجي ضدّ التحريفيّة وشموله الماويّة كنسخة صينيّة للتحريفية الحديثة أرادها ماو وحزبه أن تكون نظريّة عالميّة مميّزة تعوّض التحريفيّة الخروتشوفيّة والتيتاويّة وتناسب سعيه لتحويل الصين الى قوّة عالمية عظمى في نزاع مع الدولتين الأعظم فإنّ «الشّعلة» لم تحرّك ساكنا وتمسّكت بالدفاع عن الماويّة.

لقد كانت الماوية ولاتزال القاعدة الفكرية للخط الايديولوجي «للتجمّع الماركسي اللينيني التونسي» و«للشّعلة» وللشّيع المتفرعة عنها وهو ما جعل هذا التنظيم غير قادر على أن يتطوّر فكريا وأن يتقدّم في انجاز المهمّة الرئيسية التي بعث من أجلها وهي مهمّة تأسيس الحزب.

ب ـ الخصائص العامّة للفكر «الشعلوي»

1 ـ الدغمائية والذاتية في التعامل مع الواقع

عرف «التجمّع الماركسي ـ اللينيني التونسي» منذ انبعاثه بلجوئه الى القوالب الجامدة في الصراع حول مسألة الخط وفي مجمل نشاطه النظري والسياسي. لقد كان قادة «العامل التونسي» ينعتونه بالدّغمائيّة والجمود العقائدي من مواقع توفيقيّة ليبيراليّة. واليوم فانّنا نؤكد هذا النعت لكن من مواقع الماركسية اللينينية وذلك بعدما قمنا بدراسة الفكر «الشعلوي» ولأجل المسك بجوهره سوف نتناول الكشف عن طابعه الدغمائي من خلال كيفيّة معالجته للمعضلات الأساسيّة في النضال الثوري.

ـ كيفيّة تحديد طبيعة المجتمع

ـ تنطلق «الشعلة» من اعلان «حقيقة مطلقة»:

«أثبت تاريخ الشعوب ان الامبريالية حينما تتسرّب الى بلد ما قبل رأسمالي تعمد الى جعل الاقطاع دعامة لهيمنتها على ذلك البلد فتحافظ على هياكلها القائمة وتنشطها وتدعمها».

إذ هي :

«تجهد لابقاء وادامة كل ما كان موجودا قبل الرأسمالية من أشكال

الاستغلال التي تشكل أساسا لبقاء حلفائها الرجعيين» «**فالامبريالية مع كل نفوذها المالي والعسكري هي قوّة تعضد وتشجع وترعى وتحفظ البقايا الاقطاعية وكل بنائها الفوقي البيروقراطي العسكري**» (84).

وفي سياق هذه الحقيقة وبما أن بلادنا عندما دخلها الاستعمار كانت اقطاعية فإنّ الامبرياليّة حافظت على هياكلها القديمة ورعتها وأدخلت في نفس الوقت رأسميلها فأصبح المجتمع شبه اقطاعي مستعمر. ومع الاستقلال الشكلي تحوّلت تونس الى شبه مستعمرة وبذلك أصبح المجتمع شبه اقطاعي شبه مستعمر (شبه ـ شبه). بهذه الطريقة فكّ الجماعة عقدة تحليل المجتمع ثم طفقوا يبحثون عن مبرّرات لفكرتهم في الواقع. واخذوا على عاتقهم القيام بسلسلة من «التحقيقات» عن الريف التونسي ـ الريف العربي !! ـ لكن المنطق المجرّد يسرّ لهم السبيل فاعتمدوا «الكاف» كأنموذج مصغّر للمجتمع ككلّ أغناهم عن مشقّة المتاعب «الزائدة» :

«**ان علاقات الانتاج في ولاية الكاف وهي صورة مصغّرة عن تونس بعيدة كل البعد عن علاقات الانتاج الرأسمالية المتطوّرة. . . . ان الذي يميّز علاقات الانتاج في هذه المنطقة كما في أغلب المناطق الأخرى هو طابعها شبه الاقطاعي المتأكّد**» (85).

فأصبحوا على قناعة تامّة بأنّ القالب الجامد الذي أعدّوه لقراءة المجتمع التونسي يناسبه وعلى منواله تناولوا مختلف القضايا المتعلّقة بالنضال بصفة عامّة.

ـ حول مسألة الحريّات السياسية :

أما عن مسألة الحريات السياسية فبعد ان كانت «الشعلة» موحّدة حول موقف واحد، تفرّع الى موقفين أساسيّين بحسب التفرّع التنظيمي :

الأوّل يعتبر نفسه مواصلا «للتراث» وهو موقف «الوطد»، يقول :

«**ان الحريات السياسية لا تأتي إلاّ ضمن المسألة الديمقراطية ويكون ذلك بعد القضاء نهائيا على نظام العمالة في تونس المرتبط عضويا بالرأسمال الاحتكاري العالمي**» (86).

والمسألة الديمقراطية تعني شعار «الأرض لمن يفلحها». ولمّا يتحقّق هذا الشعار يمكن الحديث عن الحرّيات السياسية وكل من يخالف هذا الطرح

فهو «اصلاحي، ولا يرجى شفاءه»... الخ، وبمعنى «أدق» «معاديّا للثورة ومن صفّ النظام» لأنّه يشغل الجماهير بالجري وراء الاصلاحات وينسيها الثورة. ومن هذا المنطلق يصبح الحديث عن العفو التشريعي العام تهميشا للنضال من أجل الديمراطية الفعليّة ومحاولة لتبييض وجه النظام ممّا اقترفه وهكذا حصروا نضال الجماهير في اطار التهريج السياسي والشعارات الثورية الفارغة وتخلّوا عن كل ما من شأنه أن يقدّم نضال الطبقة العاملة وسائر الكادحين في سبيل التحرّر والانعتاق.

والثاني هو موقف جماعة «المبادرة» الذي يبدو اكثر لينا نظرا لقبولهم النضال من أجل «افتكاك ما يمكن افتكاكه من حريات سياسيّة ونقابيّة» ومن أجل «العفو التشريعي العام». لكن نظرتهم لم تخرج من حدود التصوّر العام الذي عرفته الحركة الشعبوية عموما وعلى الأخصّ الشعلة، لأنّه لم يضع كهدف تكتيكي مرحلي العمل على ضرب الشكل الدكتاتوري للسلطة اذ بتحقيقه تفتح أمام الطبقة العاملة وسائر الشغالين طريق النضال الواسع من أجل فرض ارادتهم ومطالبهم ومطامحهم...

لقد أكّد جماعة «المبادرة» تباينهم مع «اليسراويّة» التي ترفض النضال من أجل الحريات السياسية وتتعالى عنه. لكن المطّلع على برنامجهم التكتيكي تفاجئه فكرة غريبة عن النقد الذي يقومون به لليسراوية تؤكد أن تحقيق «الحرية السياسية» مشروط بالاطاحة:

«بالأوتوقراطية أي الاطاحة بالكمبرادوريين والاقطاعيين الموالين للدولتين الأعظم (وهي الشرائح الأكثر تطرّفا وغطرسة في طبقتي الكمبرادوريين والاقطاع)»(87).

ووسيلة الاطاحة بالاوتوقراطيّة هي بالطبع «الانتفاضة الشعبية» التي تنبثق عنها «حكومة ثوريّة مؤقّتة» و«لجان ثوريّة مسلّحة» و«جمعيّة تأسيسيّة» و«ميلشيا شعبية» و«محاكم ثوريّة»(88) وبعبارة أخرى بناء السلطة الشعبية لنظام جديد. لذلك فطرح «المبادرون» و«الوطد» مقرون بالثورة، الاّ أنّ «المبادرة» ابتدعت مرحلة خاصة وسطية جدّ غريبة لا هي ثورة ولا هي إصلاح لجهاز السلطة. وذنب الجماعة أنّهم نسخوا فكرة لينين عن الحريّة السياسية التي تعمل البروليتاريا على تحقيقها بعد الاطاحة بالقيصرية وردت في جريدة «الشعلة»:

«ان الحرية السياسية ـ كما أشار لينين معلم الطبقة العاملة ـ هي حريّة الشعب بتصريف شؤونه المشتركة، الشؤون العامّة، ان الحريّة السياسية انّما هي حقّ الشعب بانتخاب نوابه الى دوما الشعب (البرلمان). انّ دوما الدولة هذا الذي ينتخبه الشعب بنفسه هو الذي ينبغي له وحده أن يناقش ويسنّ جميع القوانين وأن يقرّ جميع الضرائب والرسوم. ان الحريّة السياسية انّما هي حقّ الشعب في أن يختار بنفسه جميع الموظفين وان ينظم شتى أنواع الاجتماعات لمناقشة جميع الشؤون العامة وان يطبع بدون اذن ما يشاء من الكتب والصحف» (89).

أخذوا الفكرة من عند لينين ومزجوها بتكتيك «الحرب ضد اليابان» لماو، وخرجوا ببرنامج الحرية السياسية الذي يضمن لهم الوفاق بين متطلّبات النضال السياسي في المرحلة الراهنة وسائر القوالب الجامدة التي وضعوا فيها أنفسهم في تحليل المجتمع.

2 ـ الدغمائيّة والنفعيّة في التعامل مع النظرية الماركسية ـ اللينينية

كنّا تعرّضنا لكيفية توصّل الجماعة الى تحديد طبيعة المجتمع على أنها «شبه ـ شبه» ولاحظنا الذاتية التي تناولوا بها الواقع. ونتعرّض الآن الى النسخ الذي يقومون به من عند ماو والى التحنيط الذي يجرونه على المبادىء النظرية التي يعتمدونها.

لقد أخذ الجماعة عن ماو قالب تحليل المجتمع من «الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني» فنسخوا الفقرة التالية من عند ماو:

«بالاضافة الى طبقة الكمبرادوريين هذه جعلت الدول الامبريالية من طبقة ملاك الأراضي الاقطاعيين الصينيين دعامة لسيطرتها على الصين فهي تتحالف أوّلا مع الطبقات الحاكمة في النظام الاجتماعي السابق ـ ملاك الأراضي الاقطاعيين والبورجوازيّة التجارية المرابية ضد الشعب الذي يشكّل أغلبية السكان وتجهد الامبريالية في كل مكان لابقاء وادامة كل ما كان موجودا قبل الرأسمالية من أشكال الاستغلال (وخاصة في القرى) التي تشكل أساسا لبقاء حلفائها الرجعيين».

«ان الامبريالية مع كل نفوذها المالي والعسكري هي القوّة التي تعضد

وتشجع وترعى وتحفظ البقايا الاقطاعية وكل بنائها الفوقي البيروقراطي العسكري» (90).

وأعطوا لأنفسهم حريّة التصرّف في الاستشهاد فأسقطوا ذكر الصين من جزئه الاخير ليأخذ شكل قانون عام (أي مبدأ) بعد ان كان يخصّ الصين في صيغته التالية:

ان الامبريالية مع كل نفوذها المالي والعسكري في الصين...»(91) أضف الى ذلك وبما أنّهم عملوا على تحنيط مقولات الأمميّة الشيوعية فإنّهم أجبروا على انتقاء الأفكار التي تتناسب وأغراضهم السّياسيّة. وللتثبت من محتوى ما قدّموه رجعنا الى المصدر الأصلي: «المؤتمر السادس للأممية الشيوعية» تبيّن لنا أنه لم يتعرّض لفكرة تحالف الامبريالية مع الاقطاع بغية الحفاظ على البنى الفوقية والتحتيّة القديمة بل كان ذلك من زاوية محاولة فهم تاريخ تطوّر المستعمرات باعتباره جزءا من تاريخ تطوّر الرأسمالية العالمية والكشف عن سياسة الاضطهاد والقمع والنهب والحروب «التأديبية» التي تتعرّض لها شعوب هذه البلدان من قبل حفنة من الدول الاستعمارية.

ورد في أطروحات المؤتمر السادس للأممية الشيوعية بهذا الصدد ما يلي:

«إن الدخول المركّز للرأسمال الاجنبي في هذه البلدان ولّد قوّة اجتماعية جديدة وظهور ونموّ البروليتاريا المدينيّة تدلّل عليه موجة الاضرابات الجماهيرية التي تتطوّر لأوّل مرّة في فلسطين وسوريا وتونس والجزائر» (92).

وفي فقرة اخرى يرسم المؤتمر بوضوح انعكاس دخول الرأسمال الأجنبي في البلدان المستعمرة:

«يعجّل تصدير رأس المال للمستعمرات نموّ العلاقات الرأسمالية فيها. ان الجزء من الرأسمال المصدّر الذي تمّ توظيفه في انتاج المستعمرات يحدّد بصورة كبيرة تسارع النمو الصناعي وذلك ليس بهدف تشجيع استقلالها الاقتصادي وانّما لتعزيز تبعيتها للرأسمال المالي للبلدان الامبريالية» (93).

ان محتوى النص الذي يعتمده ماو وينسخونه يتلخّص في عنصرين اثنين:

1 ـ ان الاستعمار عندما يحتل بلدا معيّنا يعتمد في البداية على الطبقات السائدة القائمة كقاعدة اجتماعية لفرض هيمنته.

2 ـ ان الامبريالية من مصلحتها الكبرى ـ كمصدّر للرأسمال ـ أن تكسّر الحواجز الموجودة أمامها والتي تحافظ عليها وترعاها الطبقة الاقطاعية، وذلك بهدف تعزيز هيمنتها على المستعمرات ودعم تبعيّة اقتصادها حيال الرأسمال المالي للبلدان الامبريالية.

لقد اقتبس الجماعة من المؤتمر السادس ما يخدم مصلحتهم السياسية وما يتماشى والقالب الجامد الذي أعدوه مسبّقا، الأمر الذي جعلهم يحلّلون الواقع بأدوات ضيّقة الأفق ونفعيّة ولو اقتصر هذا التعامل النّفعي والدغمائي على واجهة واحدة لتيسّرت معالجته. الاّ أن هذا الأسلوب عام ويشمل جميع واجهات النضال وكافة تحاليلهم للظواهر والأشياء لأن المسألة مطروحة عندهم في المستوى الفكري في ابتعادهم عن المنهج المادي الجدلي ونظرتهم المثالية للعالم. ولا غرابة في الأمر اذا رأينا القوالب الجامدة تتتابع في تحاليلهم ومواقفهم يرتبون بها المهمات والقوى السياسية الثورية والاصلاحية والرجعية ويحدّدون التكتيكات... الخ. نذكر منها:

«الأوتوقراطية لا تسمح لنا بربط العمل الشرعي بالعمل غير الشرعي»

«الحرية السياسية لا تتحقّق الا بالقضاء على النظام الأوتوقراطي»

«إن أبسط قواعد العمل السرّي تقتضي وحدة ايديولوجيّة ووحدة سياسية ووحدة تنظيمية»

«الامبريالية لا تطوّر قوى الانتاج وبالتالي فهي لا تعمّم نمط الانتاج الرأسمالي في البلدان التي تهيمن عليها»

«لا يمكن الحديث عن ثورة ديمقراطية وطنيّة الاّ في ظلّ مجتمع شبه ـ شبه».

.... الخ.

لم تقدر «الشعلة» بمثل هذا الزاد «النظري» على بناء وحدتها الايديولوجيّة والسياسيّة وغالبا ماعصفت بها الخلافات حول قالب من القوالب الجامدة فتزيد فرقها المتفرّعة عنها امعانا في الانقسام والتناحر الفكري والنفعية السياسية.

3 ـ العصبية العقائدية

ولّدت الدغمائية نوعا من العصبية عند هذا التنظيم. وتفاقمت أكثر مع الفرق المتفرّعة عنه. وتتجلّى هذه العصبية في ان قيمة الفكرة التي يحملونها تفوق بكثير كل ما يمكن أن تؤكده الوقائع وخاصّة عندما تكون في تعارض مع قناعاتهم. من هنا ينشأ التعصّب والانغلاق والروح الكتائبية في الدفاع عن الموقف وعن الرفيق حتى ولو كان على خطإ أمام الآخرين باسم الدفاع عن «الخط». وكل من انجرّ في نقاش مع أي من هذه الفرق يصطدم بجدار صد رهيب ويتبخّر بسرعة الحلم الذي راوده حول «وحدة اليسار» فيضيق أمامه أفق التوحّد مع محدّثه حتّى في معالجة حاجيات الحركة اليومية.

لا شك ان هذه العصبية جلبت لها ـ أي «للشعلة» ـ في فترة فراغ الساحة من بديل شيوعي حقيقي، في فترة الاضطراب الايديولوجي والسياسي الذي عاشته الحركة، عددا من الأنصار تضخّم صفوفها التي سرعان ما أصابها التحلل والانقسام وأصبحت فرقا متناحرة متآكلة يجمعها التعصّب الديني لفكرة مجرّدة خاصة بكل مجموعة من هذه المجموعات تقوم في وجه الاخرى والكل في وجه الماركسية ـ اللينينية تضيّق عليها وتعمل على تشويهها.

4 ـ السكتارية عند جماعة «الشعلة»

أمّا السكتارية عند الجماعة فانّها نشأت على قاعدة الدغمائية والتعصّب. لقد كانت في البداية مجرّد انشقاق عن «العامل التونسي» تحوّل فيما بعد الى عداء صريح لها باعتبارها «منظمة رجعيّة ومعادية للثورة»، ولم يعد من الممكن العمل على تغييرها من الداخل، وأصبح من المطروح تحطيمها من الخارج و«انقاذ بعض المناضلين القاعديين النزهاء والمغلّطين».

لم تكن معاداة «العامل التونسي» مبنيّة على أساس الماركسية ـ اللينينية ولو كانت كذلك للاحظت الفوارق في تطوّر هذا التنظيم وسائر التحوّلات

التي شهدها ومنها «تحوّل 1974» الذي أعطاه طابعه الثوري البورجوازي الصغير. وما حصل هو عكس ذلك تماما اذ اعتبرت «الشعلة» الصراعات والتحوّلات داخل «العامل التونسي» مجرّد تلوّنات حربائية. ومردّ هذه التقديرات الذاتية يعود الى التزاحم الدائم بين «الزعماء التاريخيين» ومن ضمنهم الوجه البارز في «التجمع الماركسي ـ اللينيني التونسي» ثم في «الشعلة» فيما بعد، لذلك طغت على معاداة «الشعلة» «للعامل التونسي» الفئوية الضيّقة وأساليب المغالطة والتشويه المجاني للتدليل على انتهازية هذا التنظيم و«رجعيته» كأن تقول مثلا:

« «العامل التونسي» ـ وليس شقا منها، مجموعة 77 ـ تقول بوطنيّة النظام»

أو كأن تقول أن:

«خط «العامل التونسي» تروتسكي»

بدون ان توضح الفترة التي كان فيها تروتسكيًا بالفعل.

أو قول جماعة الشعلة:

«وعلى غرار الاصلاحيين فإن قيادة المنظمة (أي «العامل التونسي») تدعو الى التهادن مع التحريفية ومع الامبريالية لاشتراكية» (93) في حين، والحق يقال، أن «العامل التونسي» لعبت دورا أساسيا في فضح الإمبريالية الاشتراكية السوفياتية وفي الكشف عن التحريفية الخروتشوفية، من مواقع راديكالية بورجوازية صغيرة، في أوساط الشباب والقوى التقدميّة... كما روّجت «الشعلة» أيضا أن:

«قيادة المنظمة من اكبر المدافعين عن «استقلالية اتحاد الطلبة» و «استقلالية اتحاد الشغل» و«استقلالية المنظمات الجماهيرية» بشكل مطلق وذلك من منطلق الفوضوية النقابية التي لا تعترف بدور حزب الطبقة العاملة»(94) بدون الاشارة الى أيّ الجماعات «القيادية» تنسب هذه الآراء، أو التثبت من صحّتها في علاقة بما عبّرت عنه «العامل التونسي» من مواقف في هذا الشأن. هذه مسائل لا تشغل بال «الشعلويين» ولا تهمّهم في شيء فالمهمّ عندهم هو بناء حصون من الأحكام المسبّقة التي يؤلفونها بصفة دغمائية ومصطنعة بين مناضليهم وبين سائر القوى الثورية والتقدمية.

وعلى هذا الاساس السكتاري ربّى الجماعة أجيالا من الأتباع ضيّقي الأفق بارعين في المزايدة والتلفيق والصاق التهم والتشويه متسترين بالجملة الثورية الفارغة.

لقد وصلت السكتارية بهذه الجماعة لما دعت «القوى الوطنية» و«جماهير الشعب العربي في تونس» الى النضال من أجل إطلاق سراح المساجين السياسيين والنقابيين بأن طالبت:

«باطلاق سراح المعتقلين السياسيين والنقابيين وخاصة الرفاق المعتقلين في قضية «الشّعلة» و«لجان المبادرة الوطنية» و«حزب الشعب الثوري». (95)

بدون الاشارة لا من قريب ولا من بعيد لمناضلي «العامل التونسي» لأنهم «اصلاحيون» وقد يكون وجودهم في السجن أفضل حتى لا يعكّروا الأوضاع بنظرياتهم الانتهازية.

فالسّكتاريّة التي نشأت عند الجماعة في علاقة «بالعامل التونسي» تحوّلت الى سكتارية إزاء الجماهير وباقي القوى الثورية والديمقراطية في البلاد، متغلّفة بشعارات متعدّدة لها ظاهر ثوري نقيّ:

«ان التمثيل النقابي هو تمثيل سياسي قبل أن يكون شكليّا»(96).

لذلك

«مطروح على الحركة الطلابية تحقيق وبناء منظمتها المستقلّة ذات المضمون الوطني الديمقراطي»(97)

وعلى قاعدة هذه الشعارات راحوا يصفّون الحركة الطلابية و«يحسمون» في هذا التيار أو ذاك او في هذا المناضل الطلابي او ذاك، باسم الجماهير. لقد وكّلوا أنفسهم عليها وعوضوها في القرار الذي يخصّها بدون تشريكها في صنعه وأصبحوا يسندون «أوسمة الوطنية الديمقراطية» وسعيدالحظ من يحصل عليها. تقول جماعة من «الوطد» ناقدة اخرى على تبذيرها في توزيع الأوسمة وعلى عدم التثبت في أحقيّة المنتفعين بها:

«فهذه الجماعة تنفي تماما صبغة الخطيّة على مواقفها ولا ترى فائدة في رسم التباين بيننا وبين التيارات السياسية الاخرى التي تشق غمار النضال في المرحلة الحالية فيكفي لهذه التيّارات ان تنتمي يوما لجبهة النضال

الوطني الديمقراطي حتى تتمتّع هي نفسها بالصبغة الوطنية الديمقراطية وتبقى الفوارق بينها وبين هذا التيّار منحصرة في مسألة المنطلقات. فهنالك المنطلق البورجوازي وهنالك المنطلق الماركسي ـ اللينيني وهذا ما أسماه أصحابه الخط الوطني الديمقراطي». (98)

ان سلوك جماعة «المبادرة» لا يختلف عن «الوطد» الاّ جزئيا ويبقى الجوهر واحدا: السكتارية والعصبيّة العقائدية الاّ أنّها تبدو أكثر تماسكا ووحدة من «الوطد» لأن حياتها الداخلية «معسكرة».

هذه هي الخصائص العامّة للفكر «الشعلوي» الذي حكم على هذا التنظيم بالعجز عن التطوّر وعن العطاء الفكري والسياسي وجعل منه معرقلا لنموّ الحركة الثورية والديمقراطية عامة.

لقد ألحق هذا الفكر أضرارا جسيمة بالحركة: علاوة على أنّه همّش القضايا الأساسية التي تخص معالجة التناقضات الأساسية بالبلاد فقدر ربّي طاقات كانت طوّاقة للنّضال الثوري على الانتهازية حوّلها الى توابع لهذا المغرور أو ذاك. كما أضرّ بالحركة الجماهيرية أيّما ضرر بالتصرّف في منظّماتها الجماهيرية وشبه الجماهيرية وكأنها خلايا حزبية.

لذلك فعلى الشيوعيين الحقيقيين بذل الجهد النظري الكافي لكشف «الفكر الشعلوي» بالصراع المبدئي والديمقراطي على جميع الأصعدة: الفلسفية والايديولوجية والسياسية... الخ.

3 . خطّ «الشّعلة» السياسي فلاّحي:

أ ـ برنامج استراتيجي شعبوي:

ـ **«الامبريالية لا تطوّر الرأسمالية في البلدان التابعة».**

عُرفت «الشّعلة» والفرق المتفرّعة عنها بأطروحة «الشبه ـ شبه» في تحليل التركيبة الطبقيّة للمجتمع التونسي. ورد في جريدة «الشّعلة» ما يلي:

«أثبت تاريخ الشعوب أن الامبريالية حينما تتسرّب إلى بلد ما قبل رأسمالي تعمد إلى جعل الاقطاع دعامة لهيمنتها على ذلك البلد فتحافظ على هياكله القائمة وتنشطها وتدعّمها»[99].

ومدلول هذا الكلام الصريح هو أن الامبرياليّة لا تطوّر الرأسمالية في المستعمرات الجديدة وتحافظ على هيمنة نمط الإنتاج الاقطاعي في الرّيف باعتبار أن الإقطاع يمثل القاعدة الاجتماعيّة لهيمنتها الاستعماريّة أو الاستعمارية الجديدة. ومن دلالات هيمنة الاقطاع في الرّيف التونسي : تخلّف أدوات الانتاج ـ ضعف الانتاجية ـ أوتوقراطية النظام . . . إلخ .

إن الادعاء بأن الامبريالية لا تطوّر الرأسمالية في البلدان التابعة يدخل في تعارض تام مع أطروحات الأممية الشيوعيّة التي تقول في هذا الصدد :

«يعجّل تصدير رأس المال إلى المستعمرات نمو العلاقات الرأسمالية فيها. أما الجزء من رأس المال المصدّر الذي يتم توظيفه في انتاج المستعمرات فإنه يحدد بصورة كبيرة تسارع النموّ الصناعي وذلك ليس بهدف تشجيع استقلالها الاقتصادي وإنما لتعزيز تبعيتها للرأسمال المالي للبلدان الامبريالية»[100].

كما يتنافى والتعاليم اللينينية التي تقول :

«ومن خصائص الامبريالية الأساسية كونها بالضبط تعجل في تطور الرأسمالية في أكثر البلدان تأخّرا»[101].

إن الأمر الذي حدا بلينين وبالأممية الشيوعية إلى هذا الاستخلاص الثمين هو الفهم العميق للرأسمالية في جميع أطوارها بما في ذلك مرحلة تطوّرها العليا : الامبريالية.

إن رأس المال الاحتكاري لا هدف له سوى تحقيق أقصى الربح لذلك ومن بين ما عرّف به لينين الامبريالية أنّها تتميّز بتصدير الرساميل بحثا عن الربح الأقصى. وهذه الحاجة لا يقدر على توفيرها الاقتصاد الطبيعي. لذلك تجد نفسها مجبرة على تطوير الرأسمالية (في الصناعة والتجارة والفلاحة. . . إلخ)، في حدود الفروع الانتاجية والاستهلاكية التي هي في حاجة إليها. وينتج عن هذا التدخل بالضرورة عملية اصطدام بأشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية في جميع القطاعات وتنتهي بتقويض بعضها وتذييل البعض الآخر لحاجيات الرأسمال المالي فيتعمم الاقتصاد السلعي. وهكذا ترتبط كل فروع الانتاج بالسوق. إن اتجاه تقويض وتطويع أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية يسير نحو التعميق والتوسّع إلى أن يصبح نمط الانتاج الرأسمالي هو السائد في البلدان التابعة.

كما ينتج عن تطوّر الرأسمالية في هذه البلدان عملية تفقير واسعة للمنتجين الصغار في المدينة والريف من ناحية وظهور شريحة بورجوازيّة تجاريّة تقوم مقـام المرابي من ناحية أخرى تتجمع بين أيديها أموال طائلة متأتية من نشاطها الاقتصادي الخاص ومن الفتات الذي تقدمه لها البورجوازية الإحتكارية. ويتحوّل نشاط هذه البورجوازية ليشمل جميع قطاعات الانتاج والخدمات ويعزز صفوفها الاقطاعيون الذين تحوّلوا إلى بورجوازيين فلاحين... إلخ.

إن البورجوازية الإمبريالية عندما تحوز على أغلبية فائض القيمة تعيد توظيفه في المستعمرة أو المستعمرة الجديدة وخارجها في بلد تابع آخر كرأسمال امبريالي أو في المتروبول. وهو ما يشكّل عائقا فعليّا أمام التطور الحرّ لقوى الانتاج. وأمام تطوّر الرأسمالية بوتيرة سريعة كالتي وقعت في البلدان الرأسمالية المتقدّمة إضافة إلى تطوّره المشوّه أي حسب القطاعات التي تلبي حاجيات رأس المال المالي ويعوق إمكانيّة نموّ صناعة ثقيلة تخـدم حاجيات اقتصاد البلاد المعنية.

ويزداد الجري المحموم وراء الربح الأقصى في البلدان التابعة كلها بفعل تعمّق قانون الهبوط التدريجي لنسبة الأرباح في البلدان الامبريالية كلّما اشتدت أزمتها. وهذا من شأنه أن يقود إلى مزيد تصدير الرّساميل والبضائع للمستعمرات والمستعمرات الجديدة. وبذلك يتغلغل الرأسمال في اقتصادياتها ويغزو بقية القطاعات التي ربطها به بالأمس وتركها على حالها ليستثمرها. وتزداد هذه الظاهرة تأكّدا اليوم مع التحوّلات التي شهدها نظام تقسيم العمل على مستوى عالمي. إنه بقدر ما يتطوّر الانتاج الرأسمالي في البلدان التابعة يتمتن ارتباطها بالامبريالية العالمية أكثر فأكثر وذلك لأن الرأسمال الاحتكاري يصبح مسيطرا حتى على الفروع الإقتصادية الأكثر تخلّفا ويربطها بحاجياته كي يستغلها أبشع استغلال.

إن هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي في بلد متخلّف وتابع لا يعني أن الامبريالية صنّعته بشكل يوفّر إمكانية التطور المستقل لقوى الانتاج، بل بالعكس من ذلك فإنها أعاقته وشوّهت تطوّره وربطت كل فرع من فروعـه بحاجياتها الاستثمارية، كما ربطت جميع فروع الاقتصاد بحاجياتها الخاصة سواء بالنسبة للمواد الأوّلية أو المواد المصنّعة التي أصبحت تمثل

ثقلا عليها في بلدانها لأنّها باهظة التكلفة أو كثيرة التلوّث. والبرازيل يمكن اعتباره أنموذجا للبلدان المتخلّفة التي صنّعتها الامبريالية لكنه مع ذلك يبقى بلدا تابعا تتحكم في اقتصاده الرأسمالية الاحتكارية العالميّة وخاصّة الأمريكية منها.

إن ما ذهب إليه لينين في ملاحظة «**اطراد تطوّر الرأسمالية سعة وعمقا في العالم بأسره**» في عصر الامبريالية وأقرّته الأممية الشيوعية وأكّدته التحوّلات في معظم المجتمعات المتقدمة والمتخلّفة، ليس بدعة بل هو حقيقة واقعة استخلصها من عمق فهمه للقوانين الموضوعية للرأسمالية.

لم يكتف شعبويونا بهذا المستوى في سعيهم للتدليل على هيمنة الاقطاع وبقاياه (كذا !!) بل طفقوا يبحثون عنه في تخلّف وسائل الانتاج وضعف الانتاجية والطابع «الاستبدادي» للنظام... إلخ.

ـ تخلّف وسائل الانتاج وضعف الانتاجية :

ورد في «سلسلة تحقيقات[1] ـ ولاية الكاف» لجماعة «الشّعلة» :

«**أنه بالرّغم من وجود عدد من البورجوازيين الكبار الذين يستعملون الأساليب الرأسماليّة في الفلاحة فإن العلاقات شبه الاقطاعيّة لم تندثر كما يبرز ذلك من ضعف عدد الآلات الموزّعة حسب الهكتارات وقِدَم أغلبيتها الساحقة وإتلاف عدد كبير منها دون تعويض**»[02].

يقرّ الجماعة بأن هنالك «عددا من البورجوازيين يستعملون الأساليب الرأسمالية في الفلاحة» لكنهم وتقليلا من أهميتها يتحدثون عن «قِدَم» الأغلبية الساحقة للآلات الفلاحية. وعن «اتلاف عدد كبير منها دون تعويض» في حين أنّهم بتحقيقهم سنة 1975 وقت التوسّع الشامل لنمط الانتاج الرأسمالي والتشجيع الكبير الذي كان يلقاه الصناعيون والفلاحون من قبل حكومة نويرة. وقد تكون الآلات «المتلفة» موجودة في التعاضدية والوحدات الإنتاجية. ويدخل الادعاء بعدم صلاحيتها في نطاق تغطيّة عملية التفويت فيها للخواص وبالرغم من محاولة التحقير من قيمة رسملة الفلاحة بولاية الكاف فإن الواقع فرض عليهم الاقرار بأن «70٪ من كبار الملاّك بحوزتهم آلات بينما الـ 30٪ الباقية منهم ليس بحوزتهم آلات رغم امتلاكهم لمساحات شاسعة».

ونلاحظ أن الـ 26٪ من الفلاحين الصغار والمتوسطين الذين لا يملكون آلات يتسوغون هذه الآلات من أصحابها في حين أن 70٪ منهم يستعملون الأساليب العتيقة».

وتركوا لأنفسهم حرّية القول بأن 30٪ «**يميلون بحكم فكرهم المحافظ أكثر من غيرهم إلى انفاق المرابيح في البذخ والترف ويتركون انتاجية الأرض** «**للغيث النافع**» **وللسواعد المفتولة التي يتصرّفون فيها كما يتصرفون في الأرض**»[103].

يعني أنها تمثل الاقطاع وباضافة الـ 74٪ من الفلاحين الصغار والمتوسطين الذين يستعملون الأساليب العتيقة يستنتج الجماعة بسهولة «أن الطابع شبه الاقطاعي» مازال «مهيمنا في الأرياف».

أولا : هل يعقل، وفي أواسط السبعينات، أن 26٪ من الفلاحين الصغار والمتوسطين يتسوّغون آلات فلاحية في حين أن 30٪ من الفلاحين الكبار يُعرضون عن ذلك لأن عقليتهم متخلّفة ويفضلون الترف والبذخ ؟ نحن لا نعتقد ذلك وتأويل الجماعة هو مجرّد «اجتهاد» قاموا به لصالح قوالبهم الجامدة.

وثانيا : من الذي يتحكم في السوق ؟ هل هو الانتاج المُمَكنن للـ 70٪ من الفلاحين الكبار أم الانتاج السلعي البسيط والانتاج «الاقطاعي» للـ 30٪ من الفلاحين الكبار الذين لا يستعملون الآلات ؟

إن كل عاقل يقرّ بدون تلكؤ أن الذي يتحكّم في السّوق ويفرض قانونه هو الانتاج الرأسمالي الكبير للـ 70٪ من الفلاحين الكبار الذين يستعملون الآلات.

وثالثا : نتفق والجماعة أن الانتاج العائلي والسلعي البسيط يعود إلى أنماط الانتاج ما قبل رأسمالية. لكن متى كان هذا النّوع من الانتاج يفرض قوانينه الخاصّة ؟ إلى حدّ علمنا فإنه خادم وتابع لنمط الانتاج المهيمن.

رابعا وأخيرا، فعندما نقرّ بهيمنة نمط الانتاج الرأسمالي فإننا لا نتوهّم أن وسائل الانتاج هي بالضرورة عصريّة ومتطّورة بل نلاحظ أن فيها المتطوّر والمتخلّف بحسب الامكانيات الخاصة للرأسمالي وحاجيات السوق العالمية ودرجة عنايتها بهذا القطاع أو ذاك. **وهذا** «**التنوّع**» **متأت من فعل قانون التبعية**.

لنواصل.

يجد شعبويونا بعد جهد جهيد حجّتهم «الدامغة» في ضعف الانتاجية للتدليل على هيمنة الاقطاع إذ بعد استعراض إنتاج القمح الصلب طوال الفترة الفاصلة بين 1958 و 1969 لاحظوا أنه شهد تقهقرا مقارنة الرقم القياسي الذي حققه في 1958 حين بلغ 1.276.000 قنطارا إلى أن وصل 587.000 قنطارا سنة 1969 ليخرجوا بالاستنتاج التالي وهو أن :

السبب الرئيسي لضعف مردود الأرض هو طابع علاقات الانتاج شبه الاقطاعية : ضعف الأجور، الاستغلال الفاحش، احتكار الأرض من قبل أقلّية ضئيلة وتفقير الأغلبية الساحقة، ضعف المكننة والوسائل العصرية في الفلاحة، افتقاد القروض والمساعدات للأخذ بيد الفلاحين الفقراء والصغار الذين يمثلون الأغلبية الساحقة من بين الذين يمتلكون أرضا، اضطرار هؤلاء إلى التخلّي عن أراضيهم، نظرا لافتقاد الامكانيات المادّية، تجميد المساحات الكبيرة من الأرض لتقوية الاحتكار والرّفع من الأسعار واستيراد المنتوجات الامبريالية»[104].

يتحدّث الجماعة عن «المجتمع شبه الاقطاعي»، وفي نفس الوقت عن القروض والأجرة والمضاربات والسّلع الامبريالية... إلخ. وبالاضافة إلى ذلك يربطون الانتاجية العالية بنمط الانتاج الرأسمالي والهابطة بالاقطاع... فهل سمع هؤلاء بأزمات الرأسمالية في الفلاحة؟ ما عساهم يقولون عن هبوط الانتاج والانتاجية بعد أزمة فائض الانتاج؟ هل يعود في عرفهم إلى هيمنة الاقطاع في فرنسا أو ألمانيا أو أمريكا؟ والهبوط الملاحظ في بلادنا مردّه بالفعل إلى ضعف المكننة وتخلّف أساليب استغلال الأرض بصورة علمية وهذا يعود إلى تبعية الرأسمال المحلي إلى السوق العالمية، وإلى سياسة «التعاضد البنصالحية» التي فقّرت أعدادا واسعة من سكان الرّيف وهمّشتهم. كما أن هبوط الانتاج الفلاحي تبع عمليّة انتزاع أراضي الفلاحين الفقراء والصغار وتجميعها في وحدات انتاجية يديرها أحد كبار ملاكي الأرض أو أحد البيروقراطيين فعمّت عمليات السرقة والنهب من قبل هؤلاء المسؤولين من المنتفعين من «الاشتراكية الدستورية». وقابلتها من جهة الفلاحين مقاومة وصلت أحيانا حدّ التمرّد والعصيان. وأخذ النزوح والهجرة مأخذهما في الريف

فتركه أهله. وهذا هو السبب الأصلي لهبوط الانتاج إلى النصف تقريبا في ما بين 1958 و1969 **والواضح أن الجماعة لم يفرّقوا بعد بين الاقطاعية والرأسمالية.**

ـ الطابع «الاستبدادي» للحكم:

«إن بورقيبة يحكم في الواقع بالإعتماد على كبار البيروقراطيين بل أشدّ البيروقراطيين تطرّفا وغطرسة والذين يمثلون أكثر الشرائح تطرّفا في طبقتي الكمبرادور والاقطاع والمغرقين في الاستسلام للإمبرياليّة وهو جزء منهم. إن الشعب العربي في تونس أصبح قِنّا لهذه البيروقراطية، لكنّه قنّ بصفة خاصة لبيروقراطية البوليس والجيش. لا حق للطبقات الشعبيّة في التظاهر والاجتماع وطبع ما تريد من الكتب والجرائد والنشريات، لا حقّ لها في تنظيم صفوفها في أحزابها ونقاباتها المستقلّة عن الحزب الدستوري ولا حق للطبقات الشعبية أن تمارس حقّها في الاضراب من أجل الدفاع عن حقوقها المهنية المشروعة، لا حقّ للشعب أن يختار نوابه بحرّية فمجلس الأمة القائم اليوم ليس إلا مجلسا للدمى المتحرّكة مجتمع فيه الأشرار من الكمبرادور والإقطاع الموالين للإمبريالية وخاصة الأمريكية.»(105)

لقد أوردنا هذا الاستشهاد المطوّل كي يتمكّن القارىء من فهم المنهج التحليلي الذي يقود الجماعة ويتمكن من المسك بآليات تفكيرهم.

لقد قدّم لنا الجماعة «كشفا» عن ممارسة السلطة القمعيّة وحوّلونا إلى «أقنان» «للأشرار من الكمبرادور والاقطاع الموالين للإمبريالية وخاصة الأمريكية». غريب أمرهم !!.. أما سمعوا أو قرأوا مرّة واحدة عن النظم الفاشية؟ عن هتلر وموسوليني؟ هل وفّرا لشعبيهما الحرّية والديمقراطية؟ هل وفّر ذلك سالازار وبينوتشي وفرانكو؟ هل أن هذه الأنظمة إقطاعية؟ من يدري لعلّ الجماعة يطلعون علينا بذلك في المستقبل؟

وواقع الأمر أنهم لا يفرّقون بين الاستبداد الاقطاعي وبين الدكتاتورية الفاشية.

ب ـ تأثير تحليل طبيعة المجتمع على ضبط مهمات الثورة.

يخاف شعبيونا خوفا شديدا من الإقرار بهيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي في بلادنا وذلك لسببين :

الأول : يتمثّل في أن الاعتراف بأن الامبريالية تطوّر الرأسماليّة في المستعمرات والمستعمرات الجديدة يُعدّ ـ بالنسبة لهم ـ إقرارا بأنّها تطوّر القوى المنتجة بصفة مستقلّة وتقضي على أنماط الإنتاج السابقة للرأسماليّة بشكل يعطي دفعا كبيرًا لنموّها واعترافا بدورها «الحضاري» حيال البلدان المتخلّفة.

والثاني : يتمثّل في انحصار إدراكهم للثورة الديمقراطية الوطنيّة عند المفهوم الماوي أي أنهم حصروها في معاداة الإقطاع والإمبريالية . أما إذا اعترفوا بهيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي فيذهب بهم الظن إلى أنهم قد يتخلون عن مهمّة من مهمّات الثورة القادمة و«يقفزون» على مرحلة من مراحلها. يقول الجماعة :

«**إن المرحلة الوطنيّة الديمقراطية مرحلة جديدة خلقتها ظروف تحالف الاستعمار مع قوى التخلّف الداخلية وعلى رأسها الإقطاعيون**».

وبذلك تصبح :

«**مهمّة الثورة الوطنية** الديمقراطية **في المستعمرات والمستعمرات الجديدة وأشباه المستعمرات**»[106]، **مهمّة مطروحة للحلّ**.

إن تطوّر الرأسمالية في المستعمرات والمستعمرات الجديدة لا ينتج عنه حتما تطوّر القوى المنتجة بصورة مستقلة وتفكك كلّي لأنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية بشكل يثوّر القوى المنتجة بخطى عملاقة. وخطأ الشعبويين النظري وجمودهم العقائدي يتجليان في توقّف فهمهم للرأسماليّة على صورتها الصافيّة أي على صورتها النظريّة المجرّدة. وغاب عنهم أن الرأسماليّة بإمكانها أن تظهر بصورتين مختلفتين واحدة ناضجة ومتطوّرة والأخرى متخلّفة، ولكنها في كلا الحالتين تضرب في العمق أنماط الانتاج الماقبل رأسمالية. لقد غاب عنهم أن الرأسماليّة يمكنها أن تتطوّر في المستعمرات والمستعمرات الجديدة وأن تضرب في العمق النظم الاقتصادية التقليديّة من دون أن تؤدّي إلى تطوير القوى المنتجة بصفة مستقلّة وإلى تكامل الفروع الاقتصادية الأساسيّة. ورد في

أطروحات المؤتمر السادس للأممية الشيوعيّة بصدد هذا الموضوع ما يلي :

«**إن اتجاه القوى العظمى الامبريالية لاخضاع مستعمراتها لحاجيات الاقتصاد الرأسمالي للمتروبول بشكل مطّرد وبشكل أكثر فأكثر صريح يؤدّي لا فقط إلى تحطيم الاقتصاد التقليدي لسكان المستعمرات الأصليين ولكن أيضا إلى إحداث قطيعة في التوازن بين مختلف قطاعات الانتاج وفي آخر إلى عرقلة اصطناعية لتطوّر القوى المنتجة للمستعمرات**» (١٥٧)

إن هذه المقولات تفرض علينا أن نعمّق فهمنا للتحوّلات الحاصلة في تطوّر الرأسماليّة في بلادنا وتوضّح لنا مدى الحدود النظريّة التي عليها شعبويونا ودغمائيتهم القاتلة التي تعوقهم عن فهم الواقع بصورة صحيحة وجدلية.

إن التحوّلات التي جدّت في مجتمعنا والتي أدت إلى هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي على سابقيه لا تغيّر في شيء من طبيعة الثورة المقبلة لكنها تنعكس بالضرورة على مستوى الحلول التي توضع لمعالجة المهمّة الديمقراطية كما أنها تؤثّر على عمليّة إنجاز التحوّل إلى المرحلة الثانية من الثورة أي إلى الاشتراكية. كيف ذلك ؟

فالطابع الوطني للثورة، عندما نقرّ بهيمنة نمط الانتاج الرأسمالي في بلادنا، لا يتغيّر في جوهره ويبقى قائما كما في السابق لأن الهيمنة الإمبريالية هي المعرقل الرئيسي لتطوّر القوى المنتجة في المجتمع. لكن القاعدة الاجتماعيّة لهذه الهيمنة هي التي تتغيّر بحيث كانت بالأمس تتمثّل في الاقطاع بينما أصبحت اليوم تتمثل في البورجوازية الكمبرادورية بمختلف شرائحها.

أما الطابع الديمقراطي، بالرغم من أنه يبقى قائما في الثورة الوطنية الديمقراطية، فإن تغييرات هامّة تدخل عليه.

فعندما يكون الاقطاع مسيطرا يكون الشعار الأساسي للثورة «الأرض لمن يفلحها» أي القضاء على احتكار الأرض من قبل الاقطاع وتحرير الأقنان والفلاحين من سيطرته وتوزيع الأرض عليهم.

وعندما تكون الرأسمالية هي المسيطرة فإن التناقض الأساسي في الرّيف يصبح يقابل العمّال الفلاحيين والمنتجين الصغار والمتوسطين بالبورجوازية الزراعية ومختلف شرائح البورجوازية محلّية كانت أم أجنبية

وبالتالي يصبح شعار «الأرض لمن يفلحها» غير ملائم ولا يمكن اعتماده على صورته الأولى في الاصلاح الزراعي الذي ستقوم به الثورة. إن الطبقة العاملة لا يمكن لها أن تكسب إلى جانبها طبقة الفلاحين إلا إذا وضعت في برنامجها ضرورة التخلّص من سلطان البورجوازيّة بصفة عامة وبخاصّة البورجوازية الزراعية ومصادرة أملاكها وحماية الفلاح ودعمه بالآلات والأسمدة والقروض عن طريق الدولة وإلغاء كل الضرائب المسلّطة عليه وتسعير إنتاجه بشكل يراعي تكلفته الحقيقية. وذلك بهدف تطوير القوى المنتجة في الريف.

إن هذه الإجراءات ليست إجراءات اشتراكية ولكنها ذات طابع بورجوازي ديمقراطي لأنّها لا تمس الملكيّة الخاصة لهؤلاء الفلاحين بل تدعمهم وتقدّم لهم التشجيعات لكي يوفروا إنتاجا أكبر.

أما فيما يتعلّق بالعمّال الفلاحيين فإن شعار توزيع الأرض يعني الارتداد بهم من وضعية عمّال خلقهم نمط الانتاج الرأسمالي إلى وضعية بورجوازيين صغار وهو موقف في تعارض مع الماركسية ـ اللينينية. فحيثما يوجد العمل المأجور يكون حسم التناقض بينه وبين رأس المال عن طريق الاجراءات الاشتراكية (مشركة الفلاحة).

وفيما يتعلّق بالمهمشين فإن حالتهم تقع معالجتها بضمان الشغل لهم سواء في الضيعات الفلاحيّة المصادرة أو في المؤسسات الصناعيّة والتجارية في المدينة. كما تتخذ جملة من الاجراءات بهدف تحسين وضعية الأرياف من كهرباء وغاز ومدارس ومستشفيات ونقل، وطرقات.. الخ.

تلك هي الخطوط العامّة التي نعالج من زوايتها المسألة الديمقراطية في محتواها الاقتصادي والاجتماعي الذي يخصّ الفلاحين.

أما الشعبويون فيتلخّص برنامجهم الزراعي في شعار «الأرض لمن يفلحها» كشعار صالح لكل زمان ومكان. يقولون في سياق نقدهم «للتروتسكيين» :

«وهكذا ينكر التروتسكيون على الفلاحين حقهم في امتلاك الأرض وفي شعار الأرض لمن يفلحها في المسار الحالي من الثورة الوطنية الديمقراطية كتوجّه نضالي تاريخي صحيح وثوري ضدّ بقايا الاقطاع والملكية العقارية الامبريالية والمحليّة الكبيرة التي اقتلعت من الفلاحين

بالقوة ولا بد أن نستردها بالقوة. إن التروتسكيين ينكرون على الفلاحين والعمّال الزراعيين حقهم المشروع في القيام بالثورة الزراعية»[108].

هذا هو برنامجهم «النضالي» و«الصحيح» و«الثوري» حتى النهاية ولا حاجة لنا لإضافة تعليق عما قدّمناه.

إن المنظور الذي ندافع عنه يساعد البروليتاريا على إنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية لتسهيل التحول إلى الاشتراكية بنسق سريع وبشكل ينزع كل إمكانية لأعداء الطبقة العاملة لإعادة تنظيم أنفسهم بهدف استعادة جنّتهم المفقودة، في حين أن برنامج الشعبويين يعقّد أوضاع البروليتاريا ويعوقها عن التحوّل إلى الاشتراكية ويوفّر إمكانيات كبيرة للبورجوازية المحليّة وحلفائها الامبرياليين وغيرهم من اجهاض محاولة خروج الثورة، لما تصبح أمرا واقعا، عن الأهداف والحدود التي يضعونها فيها.

ج ـ تكتيكات «الشعلة» والفرق المتفرّعة عنها : غلاف يساري وجوهر يميني :

إن من أهم الوثائق التي تحوصل المبادىء التكتيكية «للشعلة» نص «عودة إلى قضايا الاستراتيجيا والتكتيك (مسألة الحريّة السياسية)» ونص «إن الشعب العربي يعيش تحت وطأة نظام أوتوقراطي أي تحت وطأة الحكم البورڤيبي الفردي الذي لا حدود له».

يوضح الجماعة في الوثيقة الأولى أن «الشّعلة» كانت حدّدت في انطلاقتها هدفا استراتيجيا واضحا يتمثل في تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية كمرحلة ضرورية لا بد منها في سبيل الانتقال للاشتراكية ومن أجل بلوغ المجتمع الشيوعي اللاطبقي. ثم تعدّت إلى ضبط تكتيكاتها فحدّدت منذ الوهلة الأولى اتجاها تكتيكيا كان يتمثل في ذلك الوقت أي في أواخر سنة 1973 «في العمل على عزل النظام البورڤيبي مع تسديد الضربة الرئيسية للكتلة المغرقة في الرجعية والتطرّف والغطرسة وهي كتلة بورقيبة ـ نويرة ـ الصيّاح ـ الطاهر بلخوجة» ثم قاموا باضافات وتنقيحات على هذا الاتجاه آخذين بعين الاعتبار ـ حسب قولهم ـ التطوّرات الحاصلة :

ويتلخّص هذا التكتيك في النقاط التالية :

1 ـ النضال بحزم ضدّ الامبريالية الأمريكية وأعوانها الرجعيين المتطرفين الذين يعدّون العدّة لانقلاب يرمي لاقامة دكتاتورية بوليسية عسكرية.

2 ـ عزل الجبهة الاصلاحية بزعامة التحريفيين السائرين في فلك الامبريالية الاشتراكية الروسيّة.

3 ـ استغلال التناقضات في صلب الكمبرادوريين والاقطاعيين وذلك بين اليمين الرجعي المتطرّف واليمين الرجعي المعتدل ومراعاة التناقضات في صلب الجبهة الاصلاحية أيضا وذلك بين التحريفيين وبقيّة الاصلاحيين.

4 ـ النضال من أجل افتكاك ما أمكن افتكاكه من حرّيات سياسية ونقابية والعمل على توفير الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للجماهير الكادحة.

أما شعار الحرية السياسية الذي طرحناه بعد تدخّل الجيش في قصر هلال وقبيل أحداث 26 جانفي فهو امتداد للاتجاه التكتيكي السابق الذكر»[109].

لنتوقف قليلا عند هذا الاتجاه التكتيكي.

نلاحظ باديء ذي بدء أن الإقرارات العامة والمجرّدة لا تقدر على كشف الوجه الحقيقي لأي برنامج خاصّة عندما يكون مكسوّا بخطاب ماركسي، لكنه عندما ينزل على محك الواقع المادي، واقع صراع الطبقات وقتها يظهر جليّا مدلوله الطبقي. ونجد أنفسنا في قضية الحال أمام نفس الوضعية إذ أن التأكيدات العامّة على ضرورة «محاصرة النظام البورقيبي» لا تغني ولا تسمن من جوع. لكن «تسديد الضربة الرئيسية للكتلة المغرقة في الرجعية والتطرف والغطرسة وهي كتلة بورقيبة ـ نويرة ـ الصيّاح ـ الطاهر بلخوجة» تثير الانتباه.

أولا : إن الجماعة حتى وإن أقروا بضرورة «افتكاك ما أمكن افتكاكه من «حرّيات سياسية ونقابية» كان ذلك بصفة عرضية، إذ من بين نقاط برنامجهم التكتيكي الأربعة لا نجد إلا واحدة تتعرّض إلى الموقف من مسألة الحريات.

ثانيا : حدّدت «الشعلة» الكتلة الأكثر تطرّفا ورجعية بصفة اعتباطية لأن التناقضات بين مختلف التكتلات الماسكة بالسلطة لم تبلغ درجة فككت وحدتها ـ فحتى جماعتا بن صالح والمستيري لا تمثلان سوى بداية التصدّع ـ ويصبح مجرّد «دقّازة» ضبط كتلة أكثر تطرّفا في ذلك الوقت دون أخرى ومكمن الخطأ يعود إلى تغييب مسألة شكل السلطة في النضال التكتيكي المرحلي. وهو ما دفع بالجماعة إلى البحث عن يمين رجعي معتدل وعن يمين رجعي متطرّف وراهنوا على الأوّل في سبيل الاطاحة بالثاني بينما يشترك الطرفان في أسلوب الحكم وفي مجمل الاختيارات والسياسات.

ثالثا : يعبّر برنامج «الشعلة» التكتيكي عن ذاتية في التحليل ويفتقد إلى الموضوعية ناهيك أنها في 1975، وقت كانت السلطة متماسكة والأزمة الاقتصادية مازالت لم تؤثّر على دواليب الحياة الاقتصادية والاجتماعية نراها تتحدّث عن إمكانيّة حدوث انقلاب تعدّ له العناصر المتطرّفة «يرمي لاقامة ديكتاتورية بوليسية عسكرية»، كما نراها تتحدث عن جبهة إصلاحية يتزعّمها التحريفيون في حين أن هذه الجبهة لم تتكوّن ولا يوجد أي مسعى لبعثها أضف إلى ذلك أن ما يسمى بالحزب الشيوعي التونسي لا يمثل إلا نفسه.

إن العقدة الواجب رصدها تتمثل في مسألة «استغلال التناقضات في صلب الكمبرادوريين والاقطاعيين وذلك بين اليمين الرجعي المتطرف واليمين الرجعي المعتدل». وسوف نعود لها ونحن نناقش شعارها «التكتيكي المركزي: افتكاك الحرّية السياسيّة».

ما هو مضمون «الحريّة السياسيّة» عند الجماعة؟

«يمكن تلخيص المطالب الأساسية التي تندرج ضمن الحرية السياسية كما يلي:

1 ـ حل ما يسمى بمجلس الأمة والحزب الاشتراكي الدستوري وجميع المؤسسات المنبثقة عنه وفرق الميليشيا التابعة له والمؤسسات الحكومية البورقيبية ومحاسبة ومحاكمة جميع الطغاة البورقيبيين ومصادرة أملاكهم بدون مقابل.

2 ـ حل جميع الاجهزة القمعية المختصة كأجهزة سلامة أمن الدولة

وفرق النظام العام وفرق الاقتحام ومحاسبة جميع الجلادين والسفاحين وخاصة منهم المسؤولين عن مجزرة 26 جانفي والمسؤولين عن التعذيب.

3 ـ حل الجيش النظامي وجميع هياكله القيادية وتعويضه بالمقاومة الشعبية والحد من الاعتمادات المالية المخصصة للقوات المسلحة وطرد جميع الخبراء العسكريين الاجانب وتحجير كل الاهانات والتصرفات التي تمس من كرامة وشرف الجنود وتحسين ظروفهم المعاشية والاجتماعية ومنحهم جميع الحقوق السياسية وإلغاء جميع الاتفاقيات العسكرية التي أبرمها النظام الاتوقراطي والعميل وغلق المواني التونسية في وجه الاساطيل العدوانية وخاصة الاساطيل الامريكية والروسية.

4 ـ إيقاف جميع التتبعات العدلية ضد المناضلين السياسيين والنقابيين وإعلان العفو التشريعي العام وتقديم إعانة اجتماعية لعائلات ضحايا النظام البورقيبي والسماح برجوع اللاجئين السياسيين المغتربين وحل محكمة أمن الدولة وتحجير التعذيب وضبط حد الايقاف التحفظي بـ 24 ساعة.

5 ـ إقرار حرية الاضراب والجمعيات وحرية العمل النقابي وحرية الصحافة والنشر والاضراب والتظاهر والاجتماع وإلغاء كافة الاجراءات التعسفية. . . واكتساب هاته الحقوق، قانون الصحافة ومجلة الشغل.

6 ـ إلغاء قانون افريل 1972 وجميع القوانين المماثلة التي تمنح الامبرياليين تنازلات خطيرة والتي تسمح لهم باستغلال الطبقة العاملة وخاصة المرأة العاملة استغلالا فاحشا وإلغاء قانون ازدواجية الجنسية إلا بالنسبة للجنسية العربية وتأميم جميع المؤسسات والمصالح الامريكية والروسية.

7 ـ مراجعة القوانين الموروثة عن عهد الاستعمار المباشر وجعلها تتماشى مع متطلبات الجماهير ومع حقوق المرأة (إلغاء البنود ذات الطابع الابوي).

8 ـ إعفاء أصحاب المداخيل الضعيفة من الضرائب وتطبيق نظام الضريبة التصاعدية على الدخل ومقاومة المضاربين والوسطاء والسماسرة ومحاسبة كل الاشخاص الذين أثروا بطريقة غير قانونية ومقاومة البطالة وخلق مواطن الشغل وتحسين الاجور.

9 ـ توفير المسكن اللائق والماء الصالح للشراب والنور الكهربائي لجميع أبناء الشعب وبناء الطرقات وسلوك سياسة صحية في خدمة الاغلبية من السكان وتوفير جميع الضمانات الاجتماعية كالتقاعد والمنح العائلية واتخاذ الاجراءات الوقائية ضد حوادث الشغل ومحاربة التلوث.

10 ـ تشجيع الفلاحة وبناء السدود ومقاومة الفياضانات وتوزيع الاراضي المحجوزة وأراضي الدولة على الفلاحين الفقراء وإرجاع الاراضي المحجوزة من طرف وجهاء النظام البورقيبي الى أصحابها الاصليين.

11 ـ إقرار المساواة الكاملة والفعلية بين المرأة والرجل وتحجير سياسة التنظيم العائلي الاجباري ومقاومة العراقيل المادية والمعنوية التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل السياسي والنقابي وفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

12 ـ سلوك سياسة تعليمية وثقافية في خدمة الجماهير وبناء المدارس ودور الثقافة خاصة في المناطق الريفية وتشجيع البحث والانتاج الفكري والعلمي والتكنولوجي والمسرحي والسينمائي والادبي وتوسيع قاعدة النشاط الرياضي.

13 ـ التصدي بكل حزم لنزعة الاستسلام القومي بجميع أشكالها ولجميع المخططات التصفوية وسحب الاعتراف بالنظام الساداتي ومنح الثورة الفلسطينية حرية العمل السياسي والعسكري ومنحها حصة إذاعية وتليفزيونية يومية، مساندة الكفاح المسلح في الصحراء الغربية وظفار.

14 ـ مساندة حركات التحرر العالمي ومناهضة الامبريالية ونزعة الهيمنة وخاصة هيمنة الدولتين الاعظم (أمريكا وروسيا)»[110].

إن هذا «البرنامج التكتيكي» معدّ من قبل الجماعة للظفر بالحرية السياسية لكنه توسع ليصبح برنامج ثورة هدفه الاساسي جهاز الدولة ككل وليس شكل السلطة. ويبدو جليا أن الجماعة لا يفرقون بين التكتيك والاستراتيجيا على الرغم من أنهم وضعوا الفرق بينهما منذ البداية لكنهم عندما مرّوا لما هو ملموس اختلطت عليهم السبل فخلطوا جميع الاوراق وهو ما جعل برنامجهم التكتيكي يقفز على الواقع ويتحوّل الى

برنامج استراتيجي في أساسه. وبهذه الصورة اصطبغ تكتيكهم باليسارية المتطرفة. ويتأكد ذلك عندما يربطون تحقيق «الحرية السياسية» بالثورة.

ورد في نص «عودة الى قضايا الاستراتيجيا والتكتيك» ما يلي:

«إننا نعتقد أنه لا يمكن على الاطلاق افتكاك الحرية السياسية بدون انتفاضة شعبية ظافرة تطيح بعصابة المجرمين المتربعة على عرش الحكم وتهدم الاجهزة الارهابية التي أقاموها لقمع واضطهاد واستغلال الجماهير».

ويمكن تحديد بعض الملامح العامة للمؤسسات التي سوف تنبثق عن الانتفاضة الظافرة».

وهي كالاتي:

1 ـ «الحكومة الثورية المؤقتة التي يجب تكوينها لتشرف على دعوة انتخاب جمعية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام المباشر والمتساوي والسري وتتولى الجمعية التأسيسية بدورها المصادقة على دستور جديد وعلى تشكيل حكومة جديدة تسهر على إنجاز برنامج الحرية السياسية.

2 ـ مجالس العمال والفلاحين والجنود والمجموعات النسائية ولجان الاحياء وغيرها من اللجان القاعدية التي تعبر عن مطالب ومشاغل الجماهير.

3 ـ المحاكم الثورية التي تتولى محاكمة الطغاة والجلادين والمجرمين بشكل علني.

4 ـ الاجهزة الادارية المنتخبة على أوسع نطاق ممكن مع مراعاة حق المواطنين لسحب ثقتهم.

5 ـ نظام مقاومة شعبية يعوّض الجيش النظامي ويوفر للجنود حقوقهم السياسية. . . »[111].

اكتمل النصاب في مشروع الجماعة، أهداف تكتيكية بالاسم واستراتيجية في المضمون، لا يقدر غيرهم على حل هذه الرموز المبهمة.

لقد اختلقوا مرحلة خاصة يتركز فيها نظام لا هو شعبي ولا هو من النمط القديم لتحقيق:

«الحرية السياسية لان درجة الوعي اليوم وطوال فترة كاملة لا تسمح بطرح شعار الجمهورية الديمقراطية الشعبية كشعار عملي فعلي وإنما

كشعار دعائي فقط ومن هنا كان من الضروري تحديد شعار تكتيكي يتلاءم مع درجة الوعي الحالي للجماهير الغفيرة ويسمح بدفع نضالها الثوري والارتقاء بها الى درجة عالية وهذا الشعار التكتيكي هو شعار **الحريات السياسية لانه يتضمن المطالب الملحة للجماهير الغفيرة**»[112].

لتهيئة الظروف الموضوعية والذاتية للاطاحة بكافة أعداء الطبقة العاملة الوطنيين والطبقيين.

«**عن طريق الحرب الشعبية الطويلة الامد**».

إن الجماهير التي انتفضت في وجه حاكميها وكونت هياكل سلطتها بما في ذلك الحكومة الثورية المؤقتة والمجلس التأسيسي والمحاكم الثورية و«اللجان في كل مكان»، فهل ستكون غير قادرة بأن تبني نظام الديمقراطية الشعبية أم أن قادتها المزعومين هم المترددون في قيادتها من أجل تحررها النهائي ؟ ولسنا ندري ضد من يتم الاعداد للحرب الشعبية الطويلة الامد اذا ما تركزت السلطة الشعبية ؟ سوف تكون بدون أدنى شك ضد الحكومة الثورية المؤقتة التي انبثقت عن «الانتفاضة الشعبية الظافرة» باعتبارها السلطة القائمة الوحيدة !! غريب أمر الجماعة !!

إن الارتباك يظهر على قادة الثورة المزعومين وهم يعدّون لها على الورق لما حصروا أهداف «الانتفاضة الشعبية الظافرة» في الحدود التي لا تغضب «اليمين الرجعي المعتدل».

«**إن التأميمات في ظل الحرية السياسية سوف تشمل مصالح الدولتين الاعظم والخونة الموالين لها... وكذلك بالنسبة لمصادرة الاراضي فإنها تشمل أراضي الاقطاعيين الموالين للدولتين الاعظم لكنها ستوزع على الفلاحين الفقراء وبدون مقابل وطبقا لشعار «الارض لمن يفلحها» وفي هذا بداية لتحقيق الاصلاح الزراعي وما قيل عن التأميمات ومصادرة الاراضي يمكن أن يقال عن الثقافة والميادين الاخرى**»[113].

لقد عمل هؤلاء القادة المزعومون على التخفي وراء اليمين «الرجعي المعتدل» وقدموا له تنازلات جوهرية فيما يتعلق بمضمون الاصلاحات الثورية التي يتوجب القيام بها لما تتم الاطاحة «بالنظام البورقيبي الاوتوقراطي»، وبعبارة أخرى وأدق فإنهم يتذيّلون «لليمين الرجعي المعتدل» ويعطونه من «جرأتهم الثورية» و«مصداقيتهم» لمواجهة «اليمين الرجعي المتطرف».

بهذه الصورة يترجمون شعارهم «الاستفادة كل الاستفادة من تناقضات الاعداء».

«أما اليمين الرجعي المعتدل فمع اعتباره عدوا أساسيا لشعبنا فإنه لا يمثل عدوا مباشرا لحركتنا في المرحلة الراهنة ويجب الاستفادة ـ كل الاستفادة ـ من التناقضات القائمة بينه وبين اليمين المتطرّف ويجب دفعه ليزداد جرأة في مواجهة اليمين المتطرف وذلك لكي تتمكن الحركة الثورية من استرجاع قواها ومن إعادة تنظيم صفوفها ومن المحافظة على مكاسبها»[114].

وبانتهاج «سياسة تحالف مبدئية» يزعم الجماعة بناء نظام جديد تشارك فيه :

«الطبقات الثورية الاربعة المكوّنة للجبهة الوطنية الديمقراطية الموحدة في النضال ضد الامبريالية والاقطاعية الى جانب شرائح اليمين الرجعي المعتدل المناهض لنزعة التطرف والغطرسة»[115].

نظام تتقاسم فيه السلطة جميع الطبقات المناهضة لنزعة «التطرف والغطرسة» والمعادية للدولتين الاعظم نظام هجين تبقى فيه الطبقات السائدة اقتصاديا هي التي تسود في المجتمع وتنظمه طبقا للسياسة التي تخدم مصالحها الطبقية. ومن خطل القول الاعتقاد بأنها سوف تسمح للطبقات الدونية بتقاسم السلطة معها.

كنا أشرنا الى النسخ الذي قام به الجماعة في تحاليلهم عن ماو وحزبه وإلصاق نتائجها بواقع الصراع الطبقي في بلادنا. وفي إعداد برنامجهم التكتيكي سلكوا نفس المسلك، إذ أخذوا من عند لينين فكرة وبعض شعارات وأهداف الحرية السياسية ونقلوا عن «تكتيك الجبهة المعادية لليابان» المبادىء العامة التي تتعلق بمسألة التحالفات، و نسجوا الكل في مشروع «نظام الحرية السياسية» يقول ماو :

«ولذا فقد دعونا الى إنشاء جبهة متحدة وطنية ديمقراطية في الصين وعلى هذا الاساس قدمنا اقتراحا بإحلال جمهورية ديمقراطية قائمة على التحالف بين جميع الفئات محل الدكتاتورية الديمقراطية للعمال والفلاحين، إن الثورة الزراعية ترمي الى تحقيق سياسة «الارض لمن يفلحها» وهي السياسة التي وضعها الدكتور سون يات سان ومع ذلك

توقفنا اليوم عن تطبيق تلك السياسة رغبة في الاتحاد مع عدد أكبر من الناس من أجل مقاومة الامبريالية اليابانية»[116].

وإقامة «الجمهورية الديمقراطية» التي «ينبغي أن لا تكون خاضعة لطبقة واحدة» بل يجب أن :

«يقصى منها جميع الخونة والعملاء وتقوم الان على تحالف جميع الطبقات المناهضة لليابان»[117].

وهكذا فإن تكتيك الحرية السياسية لا يتعدى في جوهره - رغم شكله المتطرف - أن يكون مطية للدخول تحت مظلة «اليمين الرجعي المعتدل» ويتجلى ذلك بوضوح في الحقل النقابي بحيث كانت «الشعلة» على العموم احتياطيا لهذا الشق أو ذاك من البيروقراطية النقابية سواء بعد 26 جانفي عندما رفعت شعار المقاطعة القطعية وتذيّلت للعاشوريين أو وقت المصالحة ومؤتمر قفصة لما غازلت «الجبهويين» الخ . . . ثم وبعد القطيعة التي فرضت عليها مع البيروقراطية النقابية، منذ 1 ماي 1984 ما فتئت تبحث عن خيوط الربط من جديد وبقيت تتأرجح بين المواجهة والمهادنة بين الطبقة العاملة وبين البيروقراطية النقابية ولم تستقر على موقع واضح.. وهي سمات الفوضوية النقابية : المراوحة بين البروليتاريا والبورجوازية حينا الى جانب تلك وأحيانا الى جانب هذه.

أما التكتيك اليساري المتطرف الذي انتهجته بعض فرق «الشعلة» «الوطد» فإن أبرز نتائجه الضرر الفادح الذي ألحقته بالحركة الطلابية إذ ساهم بقسط كبير في تفكيك وحدتها وفتح المجال كبيرا أمام الظلاميين على مواقع هامة في الحركة. تميز هذا التكتيك على العموم بالسكتارية حيال التيارات النقابية الديمقراطية والجماهير وذلك فيما يتعلق بالنضال من أجل استرجاع «الاتحاد العام لطلبة تونس» وفي الدفاع عن الديمقراطية بصفة عامة وفيما يتعلق بالحياة الدراسية للطالب المادية والمعنوية. . . الخ.

هذا هو برنامج «الشعلة» التكتيكي فكما يلاحظ القارىء لا يوجد فرق جوهري بينه وبين البرنامج الاستراتيجي، مكسوّ بالجملة الثورية الفارغة وله جوهر يميني يخدم مشاريع البورجوازية الهادفة الى تشويه وعي الطبقة العاملة والتعتيم على أهدافها.

3 ـ «الشعلة» وتأسيس حزب الطبقة العاملة

طرحت «الشعلة» على نفسها منذ انبعاثها مهمة تأسيس حزب الطبقة العاملة، إلا أنها لم تُعدّ أي تخطيط ملموس لانجاز هذه المهمة ورتبتها الى جانب مشاغلها العادية. وتصرفت في الحقيقة وكأنها الحزب المنشود. فأعدت خطا عاما للثورة يتلخص في ترديد مقولات ماو الواردة في نصّي: «الديمقراطية الجديدة» و«الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني». كما ضبطت «استراتيجيا» و«تكتيك» ينسخان هما الاخران مقولات ماو في «الحرب ضد اليابان». وركزت على مجهودها في التوسع والانتشار داخل التنظيمات الجماهيرية: الحركة الطلابية والاتحاد العام التونسي للشغل وغيرهما وذلك:

«بهدف الارتباط بأشد العناصر البروليتارية تقدما وحزما من أجل بناء حزب الطبقة العاملة»[118].

إن «الشعلة» علاوة على أنها ترى كون الحزب يبنى من تحت فإنها تعتقد من قبيل المخاطرة بعثه إذا لم تدرك الجماهير «الطابع الاصلاحي لقياداتها الحالية». وهذا يعني أنها تزمع ترقّب وعي آخر عامل متخلف لكي يرتقي الى مصاف النخبة ويصبح قادرا على «الحسم» في إصلاحية قيادته النقابية وقادرا على إدراك أن التنظيم النقابي مهما كانت ثوريته فهو عاجز على قيادة الثورة، لكي تتوفر الظروف الملائمة لبعث حزب الطبقة العاملة:

«لقد كنّا نفعل ذلك (أي ربط العمل الشرعي بالعمل غير الشرعي) من أجل رفع المستوى السياسي لوعي الجماهير حتى تدرك الطابع الاصلاحي لقيادتها المعادية لمطامحها التحررية ولكي تدرك الجماهير الواسعة ضرورة بناء اتحاد ثوري ولكي تدرك الطبقة العاملة في النهاية أن التنظيم النقابي مهما كان ثوريا لا يمكن أن يطيح بالامبريالية والصهيونية والرجعية المحلية. فلابد من الثورة الشعبية التي تقودها أرقى شكل تنظيمي للبروليتاريا وهو الحزب الشيوعي الماركسي ـ اللينيني»[119].

إن جوهر هذه الفكرة عفوي ونقابوي لانها تنفي **أولا** أن الوعي يأتي من خارج الطبقة العاملة وتعتقد أنه يولد من تجربتها المباشرة. **وثانيا** لانها مشدودة الى الوعي المتخلف الذي تراهن عليه لبعث الحزب الشيوعي الماركسي ـ اللينيني.

ورغم ادعاء «الشعلة» بإيلاء النظرية الاهمية اللازمة فإنها لم تبذل أي مجهود يذكر في هذا المجال وركزت كل اهتماماتها على الحركة. وجعلت منها كل شيء في النشاط. لقد حاولت إخفاء تقديسها للعفوية بالدغمائية المكسوة «بالمبدئية» لكنها فضحت نفسها بنفسها في محاولة «التنظير» التي قامت بها فاستنجدت بالارواح القديمة للفكر المثالي لتخرج علينا بفكرة «تشابك المهام في أي مرحلة من مراحل الثورة» كي يسهل عليها تخلّيها عن مهمة تأسيس الحزب كمهمة رئيسية لا تقبل المزاحمة مع أية مهمة أخرى، ورد في أحد نصوصها ما يلي:

«يمكن أن نؤكد اليوم بكل قوة بأن هذه المهام متشابكة تشابكا تاما، ولا يجب الفصل بينها بشكل ميكانيكي والادعاء بأنه يجب البدء ببناء الحزب ثم بإقامة الجبهة وأخيرا بخلق قوات مسلحة... الخ. ادعاء باطل ولكن هذا التشابك لا يعني أنه ليس هناك في كل مرحلة من المراحل مهمة مركزية تلعب دورا حاسما في إنجاز المهام الاخرى. ومن البديهي أن هذه المهمة المركزية تتمثل بالنسبة لنا في مواصلة العمل من أجل بناء حزب الطبقة العاملة بدون إهمال المهام الاخرى (التحالفات، تكوين تنظيمات جماهيرية مختلفة)... وبدون تأجيل تحقيقها الى أجل غير مسمى»[120].

لقد عطّلت فكرة تشابك المهام هذا التنظيم عن التركيز على مهمة رئيسية واحدة توظف في خدمتها بقية المهام وضيعت السبيل بين «المهام المتشابكة» فتحوّلت كل واحدة منها وكأنها المهمة الرئيسية و «أخذت من كل شيء بطرف» فضاعت من بين أيديها كل الاطراف.

ونجد الى جانب هذه النظرة العفوية والنقابية نقيضها كالتي تدعو الى عقد اجتماع عام بين الماركسيين ـ اللينينيين هدفه تأسيس الحزب أو تلك التي تضع في المقام الاول الوحدة حول الخط السياسي وتتمثل في القاعدة التي توحد على أساسها «التجمع الماركسي ـ اللينيني» و «حلقات ماركسية ـ لينينية» ليكوّنا تنظيم «الشعلة»، بينما يؤكد لينين في كتاباته على أن مسألة تأسيس الحزب هي قبل كل شيء الوحدة الايديولوجية بين الشيوعيين الحقيقيين ويدعمها برنامج سياسي ومبادىء تنظيمية. وإعطاء الاولوية للوحدة السياسية يمثل انحرافا ماويا خطيرا «السياسي في مركز القيادة»

لانه يخفي التعدد. الايديولوجي داخل الحزب ويعطي الشرعية لتعدد الخطوط والارضية الدنيا بينهما .

إن التوهم بمعالجة خلافات الحركة في بلادنا بالدعوة الى اجتماع عام يعدّ مجرد خيال باعتبار جوهرية الخلافات القائمة والتي لا يمكن التوفيق بين أطرافها ونظرا لسيادة الانتهازية داخلها الامر الذي يحتم فتح صراع إيديولوجي وسياسي ضد الفكر الانتهازي دفاعا عن الشيوعية.

وتتوافق النظرة التجمعية والنظرة العفوية لانهما لا تضعان في المقام الاول الوحدة الايديولوجية فعوضتها الاولى بالوحدة السياسية والثانية بالتذيل لعفوية الجماهير وهي بذلك لا يمكن أن تكون قاعدة لبعث حزب سياسي للطبقة العاملة من الطراز اللينيني، وإنما هي جديرة بحزب بورجوازي من الطراز الاشتراكي الديمقراطي وهي في النهاية فكرة بورجوازية معادية للطبقة العاملة ولفكرها العلمي.

4 ـ «الشعلة» تنظيم بورجوازي صغير شعبوي

من خلال ما تقدم بيانه يمكننا القول أن «الشعلة» تكونت منذ نشأتها كتنظيم ماوي تنخره أمراض عديدة كالدغمائية والتعصب والسكتارية، ومرد هذه الامراض الى الايديولوجيا البورجوازية الصغيرة الفلاحية المدينيّة على أساس الفردانيّة، من ذلك أن الانشقاق عن «العامل التونسي» كان يقف وراء الصراع بين «الزعامات» أو «القادة التاريخيين» فانفرد من بينهم واحد كي يستقل بأتباعه في حين وجد الباقون «أرضية دنيا» للتعايش فيما بينهم. ثم استفحل هذا الغرور الفئوي والفرداني الى أن أضحى قاعدة ايديولوجية لهذه المجموعة فتفرعت عن «الشعلة» شيع متعددة «الوطد» بمختلف تفرعاته و«لجان المبادرة». الاول ركز نشاطه داخل الشباب التلمذي والطالبي ورفض أن تكون له هوية إيديولوجية واكتفى بالمزايدة بخطه «الوطني الديمقراطي» و«بالنضال ضد الاصلاحية» و«بالارض لمن يفلحها» والحديث عن الفلاحين في موطنه وغير موطنه وكأن الطلاب هم الذين سيقومون بالثورة وبالاصلاح الزراعي ... الخ.

أما الثاني (لجان المبادرة) فقد اختار طريقا آخر وهو التحوّل الى فرقة نقابية لا هم لها سوى افتكاك مراكز في الاتحاد العام التونسي للشغل تحت شعار «الانصهار». إن هذا الفريق مبني هو الاخر على الزعامات ومنقاد

«بنظرية الصراع الخطي الماوية» يتراوح بين البيروقراطية النقابية وبين اليسار النقابي منذ تشكله الى يومنا هذا.

كنا تعرضنا للطابع الشعبوي لتنظيم «الشعلة» وحدّدنا المصالح التي يدافع عنها هذا التنظيم : مصالح الفلاحين. إن التطابق الذي لاحظنا بين الشعارات التي رفعها «أصدقاء الشعب الروسي» و «أصدقاء الشعب التونسي» ليس من باب الصدفة أو أنه مجرد دغمائية، بل هو أيضا تعبير عن المصلحة الطبقية الواحدة التي يمثلها الفريقان وهي مصالح قطعة الارض الصغيرة والمتوسطة.

لقد شرحنا أيضا العلاقة بين تحليلهم للمجتمع وشعار «الارض لمن يفلحها» وكان لينين تعرض بإطناب لهذه العلاقة فبيّن رجعية التحليل والشعارات المنبثقة عنه باعتبارها تبحث عن الحلول بالرجوع الى الوراء.

وفي الاخير نشير الى موقف الجماعة من المسألة القومية. إنهم لا يختلفون في شيء عن القوميين، ليس هذا بغريب اذا ما جمعنا بين مصالح قطعة الارض التي يدافعون عنها وبين الشعور القومي للفلاح الصغير. فالفكر القومي كما أشار الى ذلك ماركس في «18 من برومير» له علاقة وطيدة بإيديولوجية الفلاح الصغير يقول ماركس :

«(كانت) قطعة الارض التي يضخمها الخيال ويكملها كانت وطنهم، والشعور الوطني كان الشكل المثالي للشعور بالملكية».

الفصل الثالث

الحلقة الماركسية - اللينينية : «الشيوعي»

1 ـ ظروف نشأة «الشيوعي» :

لم تظهر الشيوعية في بلادنا كفكر مستقل عن الفكر البورجوازي والبورجوازي الصغير إلا مع أواخر السبعينات وذلك منذ بدأ التباين مع «نظرية العوالم الثلاثة» سيئة الذكر. لقد دفع الصراع ضد هذه «النظرية» ببعض المناضلين لطرح العديد من التساؤلات حول علاقة «نظرية العوالم الثلاثة» بالفكر الذي قاد ويقود الحزب «الشيوعي» الصيني. إلا أن هذه التساؤلات لم تكن موجهة بهدف الكشف عن حقيقة الماوية بل كانت في سياق الدفاع عن الماركسية ـ اللينينية ومحاولة التصدي «للانحرافات» التي وقع فيها الحزب «الشيوعي» الصيني من جراء تأثيرات العائدين بعد «الثورة الثقافية» من فريق تينغ سياوبينغ. فوصل البحث الى اكتشاف مواقف نظرية وسياسية للماوية معادية للم.ل.ية كانت بالامس مقبولة كمبادىء شيوعية لا ريب فيها، مثل «الصراع بين الخطين» والموقف من البورجوازية في البناء الاشتراكي وعلاقة الصناعة بالفلاحة في الاتحاد السوفياتي والموقف من ستالين. . . الخ. وعلى الرغم من ذلك واصلوا تبرئة ماوْ من المنزلق الخطير الذي سار عليه حزبه في آخر حياته وبعدها. بقي هذا التردد لوقت قصير تجاوزوه بفضل العون الاممي الذي قام به حزب العمل الالباني عندما كشف عن حقيقة الماوية وعلى الاخص عن طريق مؤلف الرفيق أنور خوجا «الامبريالية والثورة».

ومنذ ذلك الحين عمل هؤلاء المناضلون على تعميق نقدهم للفكر الماوي وتقييم تأثيره على الحركة المنسوبة للشيوعية في بلادنا وأعدوا جملة من الاعمال النظرية والسياسية التي مثلت أداة الوحدة التي أصبحت تربط بين الشيوعيين الحقيقيين. وخاضت صراعا إيديولوجيا ضد العفوية وبقايا تصوّرها لبعث الحزب، ومنذ ذلك الحين وعت الحلقة البعد

التاريخي للمهمة الملقاة على عاتقها في ذلك الظرف فنزلت بالصراع ضد الانتهازية في الحركة الشعبوية عموما الى مفهوم تأسيس الحزب. ولعبت «الشيوعي» دورا كبيرا في هذا الشأن إذ كانت الاداة التي دارت على صفحاتها النقاشات حول تقييم الحركة وحول تأسيس الحزب وتم وضع خط الفصل النهائي بين الماركسية ـ اللينينية وبين الانتهازية على جميع الاصعدة.

2 ـ ما هي خصائص حزب الطبقة العاملة الماركسي ـ اللينيني:

كنّا حللنا في السّابق الاسباب الكامنة وراء فشل الحركة «الشيوعية» في بلادنا منذ ظهورها في العشرينات الى يومنا هذا، على بعث حزب الطبقة العاملة الشيوعي (الماركسي ـ اللينيني). فكنا لاحظنا أنها لم تقدر على التخلص من سيادة الانتهازية داخلها إلا في الاونة الاخيرة مع حلقة «الشيوعي» التي أعادت الاعتبار للفكر الشيوعي وأعدت خطة عملية لتأسيس الحزب. لذلك يصبح من الواجب ضبط ما يميز هذا الحزب عن باقي الاحزاب الاخرى التي تتغلّف بالاشتراكية والشيوعية.

أوردت «الشيوعي» في عددها الاول أهم المميزات النظرية والسياسية بصورة مختصرة وواضحة نعتمدها كليا ونضيف اليها بعض الخصائص التنظيمية. تقول «الشيوعي»:

«كل المجتمعات القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (أرض، مصانع، عقارات. . .) وبالتالي على استغلال الانسان للانسان تنقسم بالضرورة الى طبقات، أي الى مجموعات توحّد بين كل واحدة منها جملة من المصالح المتجانسة حسب علاقة كل مجموعة منها بوسائل الانتاج: هل هي مالكة أو غير مالكة ؟ وهذا الاختلاف في المصالح يجر الى صراع بين مختلف طبقات المجتمع يقع التعبير عنه في أشكاله الراقية عن طريق السياسة، عن طريق التنظيمات والاحزاب السياسية حيث تسعى كل طبقة من طبقات المجتمع الى الذود عن مصالحها عن طريق طلائعها أي أكثر العناصر قدرة على التعبير والدفاع عن تلك المصالح، وعادة ما تتجمع هذه العناصر في تنظيم واحد له برنامجه وقوانينه الخاصة.

وهذا الدفاع عن المصالح بالنسبة لكل طبقة لا يتوقف عند حد معيّن. ولكنه يهدف أساسا الى الاستيلاء على السلطة السياسية لانها الاداة التي بها تخدم هذه الطبقة أو تلك مصالحها وتخضع بقية الطبقات الاخرى

لارادتها. لذلك تشكل الاحزاب والتنظيمات السياسية رأس حربة الطبقات المتصارعة وهيئات أركانها القيادية التي تنظم صفوفها وتحدد أهدافها وتضبط لها الخطط للاستيلاء على السلطة والمحافظة عليها. لهذا السبب تؤكد لنا الحياة أن الطبقة الاكثر تنظيما في المنعرجات الحاسمة هي الطبقة التي تكون أكثر استعدادا لافتكاك السلطة اذا كانت خارجها أو المحافظة عليها اذا كانت بيدها»

والعمال الذين يشكلون طبقة اجتماعية بحكم الخصائص التي تجمعهم : عدم ملكيتهم لوسائل الانتاج واقتصارهم على بيع قوة عملهم للرأسماليين وتعرضهم لاستغلال هؤلاء الذين يراكمون على حسابهم الثروات الاجتماعية.

«وحصولهم على أجور بؤس لا تكفيهم حتى لتسديد الحد الادنى من مستلزمات عيشهم على الرغم من أنهم هم الذين يصنعون تلك الثروات. هذه الطبقة العاملة هي في أشد الحاجة في مجتمعنا الطبقي الى أن يكون لها حزبها السياسي الذي يحوّلها من طبقة عناصرها مشتتة وواقعة تحت تأثير البورجوازية بألف شكل وشكل الى طبقة واعية بذاتها أي تناضل بصورة واعية ومنظمة من أجل تأثير مصالحها التي هي لبست سوى تشييد النظام الاشتراكي».

«... لابد لنا من أن نحدد هوية حزب الطبقة العاملة، أي الخصائص التي تميزه عن باقي الاحزاب الاخرى البورجوازية والرجعية. لان الاهم في الحكم على الاحزاب السياسية ليس ما يمكن أن تتخذه من أسماء للمغالطة والتمويه، وإنما براجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وممارساتها. ففي عالمنا المعاصر وحتى في بلادنا لا يوجد حزب واحد من الاحزاب الرجعية يقول أنه رجعي بل إن كل الاحزاب تحاول أن تتخذ من الاسماء ما بإمكانه أن يخفي طبيعتها وأن يغلّط الطبقة العاملة والكادحين عموما ولا أدل على ذلك من أن الحزب الدستوري الذي يمثل مصالح البورجوازية الكبيرة أضاف الى اسمه عبارة «الاشتراكي» وأن أحمد بن صالح الذي ليس سوى ممثل آخر من ممثلي الشريحة البيروقراطية من البورجوازية قد أعطى لحركته صفة «الشعبية» وأن حزب حرمل الذي هو حزب بورجوازي تابع للامبريالية الاشتراكية السوفياتية يتلقب بالشيوعي»... الخ.

«إن الحزب الشيوعي أي الحزب الذي ينقاد بنظرية الاشتراكية العلمية التي أسسها ماركس وأنجلس وثبتها وطورها لينين وستالين هو حزب الطبقة العاملة وهو يتميز عن باقي الاحزاب الاخرى بـ :

أ ـ تبنّي المادية الجدلية كأساس فلسفي لفهم تطور الكون والطبيعة.

ب ـ تبني نظرية الصراع الطبقي كمحرك للتطور التاريخي واعتبار الطبقة العاملة هي الطبقة التي تحمل مشعل التقدم في مجتمعنا المعاصر بحكم مكانتها في الاقتصاد والمجتمع وأنها الوحيدة القادرة على تحرير الانسانية نهائيا من الاستغلال والاضطهاد وذلك بالقضاء على النظام الاستغلالي وبناء آخر على أنقاضه على صورتها.

ج ـ اعتبار الدولة جهازا طبقيا، يكرّس بكل دواليبه ومؤسساته (جيش، بوليس، محاكم، برلمان، حكومة، إدارة، سجون... الخ) سيطرة الطبقة المهيمنة اقتصاديا في المجتمع ولا يمكن للطبقة العاملة أن تحرر الانسانية جمعاء إلا بإقامة دولتها الخاصة : دكتاتورية البروليتاريا والتي تسير رويدا رويدا نحو الذوبان.

د ـ تبني الاممية البروليتارية كمبدإ في السياسة الخارجية تعبيرا عن روابط الاخوة والتضامن التي تربط بين عبيد رأس المال في العالم بأسره على الرغم من الحدود والحواجز القومية التي تضعها البورجوازية.

«هذه هي المبادىء النظرية العامة التي تميز حزب الطبقة العاملة عن باقي الاحزاب الاخرى والتي انطلاقا منها وعلى أساس الخصائص الوطنية الملموسة يبتدع هذا الحزب النظرية الثورية الخاصة، أي طريق الطبقة العاملة في البلد المعين الى السلطة السياسية وتشييد الاشتراكية فالشيوعيّة»[121]

إن الطبقة العاملة في حاجة الى حزب مكافح، حزب ثوري من الطراز اللينيني، له من الشجاعة الكافية لقيادة نضالها من أجل تحرّرها النهائي وله من التجارب الكافية التي تمكنه من الاهتداء الى المسلك الصحيح في الاوضاع المعقدة.

«وبدون حزب كهذا لا يمكن حتى التفكير في القضاء على الاستعمار والوصول الى دكتاتورية البروليتاريا»[122].

لقد أكدت تجربة الحركة الشيوعية والعمالية العالمية وتجربة ثورة أكتوبر العظيمة ما قاله ستالين بهذا الصدد. كما أكدت أن الاحزاب الاشتراكية

الديمقراطية (مثال التجمع الاشتراكي عندنا) والتحريفية (الحزب «الشيوعي» التونسي) والماوية (جماعتي «الشعلة» و«العامل التونسي») أنها عاجزة عن قيادة الطبقة العاملة في نضالها من أجل تحرير الانسان من استغلال الانسان ولعبت وتلعب دور رجال مطافىء الثورة، وكمدافع أمين عن مصالح البورجوازية وعن ديمومة النظام الرأسمالي.

إن حزب الطبقة العاملة الشيوعي (الماركسي ـ اللينيني) تتعارض مبادئه النظرية والسياسية ومراجعه الفكرية كليا مع هذه الاحزاب ويتقابل أيضا معها على طرفي نقيض من حيث أسسه التنظيمية. ويمكن تلخيص مبادئه التنظيمية في النقاط التالية:

أ ـ إن حزب الطبقة العاملة هو جزء لا يتجزأ من الطبقة التي يتبنى ويدافع عن مصالحها باعتباره تنظيم الطليعة، تنظيم العناصر الاكثر وعيا وأشدهم استعدادا وإيمانا بقضية طبقتهم. ولكي يكون هذا الحزب طليعيا بحق لابد له أن يتسلّح بالنظرية الثورية وبمعرفة الحياة الاجتماعية وقوانين الصراع الطبقي والثورة. إلا أن هذا غير كاف وحده بل عليه تصدّر نضال الطبقة العاملة وسائر الشعب الكادح وأن يفتح امامه آفاق أرحب لاجل خلاصهما النهائي وأن لا يركن الى السير وراء الحركة العفوية للجماهير ويكتفي بتسجيل الأحداث وتفسيرها. إن حزب الطليعة لا يقدر على قيادة الطبقة العاملة في النضال إذا لم تكن له أوثق الروابط بالجماهير عن طريق التنظيمات النقابية والمهنية وغيرها وإذا لم يكن يتمتع بنفوذ معنوي لدى العناصر النشيطة والمؤثرة غير الحزبية في مختلف الاوساط الشعبية فيتهدده الانحلال اذا انطوى على نفسه وانعزل عن الجماهير وفقد صلاته بطبقته أو أضعف هذه الصلات.

ولكي ينمو ويتعزز عليه أن ينوّع صلاته بالجماهير ولا يتقيد بشكل واحد ويحوز ثقتها. يقول لينين:

«يجب أن نحصل على تأييد الطبقة لكي نكوّن حزبا اشتراكيا ديمقراطيا».

وتزداد واجبات الحزب اتساعا وتنوّعا مع احتداد الصراع الطبقي ومع درجة التعقيد التي يمر بها في المرحلة الحالية من تطور الاوضاع الدولية والمحلية.

إن الحزب لا يقدر على أداء هذه الواجبات إذا لم يكن كلّاً منظما له نظامه الخاص الملزم بكل أعضائه المنتمين بصورة إجبارية الى احدى منظماته.

ب ـ وحزب الطبقة العاملة ليس فصيلها المنظم الوحيد بل توجد لديها سلسلة من التنظيمات الاخرى التي لا تستطيع بدونها أن تناضل بنجاح ضد رأس المال: النقابات، التعاونيات، الصحافة، منظمات الشباب العمالي، المنظمات النسائية... الخ، وغالبا ما تكون هذه المنظمات غير حزبية. وبما أن الحزب هو تجمع منظم لاحسن أبناء الطبقة العاملة المرتبطين بالمنظمات الجماهيرية والمسلحين بنظرية متقدمة وببرنامج عام وتكتيكات سليمة. فهو إذن:

«المنظمة الوحيدة التي تستطيع أن تمركز في يدها قيادة نضال البروليتاريا وبذلك تجعل من مختلف المنظمات اللاحزبية للطبقة العاملة أجهزة مساعدة ومسالك موصلة تربط الحزب بالطبقة».

«إن الحزب هو أعلى شكل لتنظيم البروليتاريا الطبقي: ومن المؤكد أن هذا لا يعني أبدا أن المنظمات غير الحزبية كالنقابات والتعاونيات... الخ، يجب أن تكون خاضعة شكليا لقيادة الحزب بل ينبغي على أعضاء الحزب المنتمين الى هذه المنظمات والذين يتمتعون فيها بنفوذ لا جدال فيه أن يستخدموا جميع طرق الاقناع، حتى تقترب المنظمات غير الحزبية في عملها من حزب البروليتاريا وتقبل قيادته السياسية بملء اختيارها»[123].

إن كل ميل لانتقاص دور الحزب القيادي أو الى طمسه كما هو الحال بالنسبة للفكر الماوي يؤدي الى إضعاف الطبقة العاملة وتشتيت صفوفها لانه:

«ليس لدى البروليتاريا في نضالها لاجل السلطة، سلاح سوى التنظيم»[124].

ج ـ ولكي يقدر الحزب على أداء واجبه كأحسن ما يكون ويقود الجماهير العمالية والشعبية بانتظام وتماسك لابد له أن يكون منظما طبقا لمبادىء المركزية الديمقراطية، مقننة في نظام أساسي يخضع له كل الاعضاء بقطع النظر عن مراتبهم التنظيمية وله هيئة عليا واحدة يمثلها المؤتمر

ـ العادي أو الاستثنائي ـ وتتولى تطبيق مقرراته في الفترة الفاصلة بين مؤتمرين اللجنة المركزية. وتطبيقا لمبادىء المركزية الديمقراطية من واجب الاقلية الخضوع للاغلبية، وكل هياكل الحزب للمؤتمر والهياكل السفلى للهياكل العليا. وبدون هذه الشروط لا يمكن الحديث عن حزب ماركسي ـ لينيني ولا عن طليعة منظمة ولا عن الثورة والاشتراكية... الخ. واذا تحوّلت سلطة الحزب المجمّعة الى سلطة أفراد أو كتل تحوّل الحزب من أداة للطبقة العاملة الى أداة للبورجوازية داخل الطبقة العاملة كما هو الحال بالنسبة للاحزاب التحريفية والماوية والاوروشيوعية والاشتراكية ـ الديمقراطية والتروتسكية.

د ـ وعلى أساس المصلحة الواحدة للطبقة العاملة يكون الحزب تحركه إرادة واحدة لا تقبل وجود التكتلات والخطوط المتعددة، لانه ليس مرآة تنعكس عليه تناقضات المجتمع ككل ولا هو تجمع يلتقي فيه ممثلو الطبقات المتنافرة المصالح للاتفاق حول سبل خدمة هذه المصالح بصورة مشتركة. إنه يرفض نظرية الصراع الخطي الماوية، ويؤمن بأن الصراع الطبقي داخل الحزب هدفه القار هو الدفاع عن نقاوة إيديولوجية البروليتاريا وتدعيم وحدة الحزب الكفاحية ووحدته الفلسفية والسياسية والعملية. ويتوجه هذا الصراع لضرب كل المحاولات الرامية للمس من خط الحزب ووحدة ممارسته. كما تستهدف المواقع الانتهازية كي يكشف عنها بدون تردد وينقّي صفوفه باستمرار من العناصر المتفسخة والمائعة. فالحزب كما يقول ستالين «يتقوى بتنقية صفوفه من العناصر الانتهازية»؛

إن الحزب الماركسي ـ اللينيني هو الحزب السياسي للطبقة العاملة يعبر عن مصالحها الجوهرية ويتصدر الدفاع عنها ينقاد بخط واحد وله وحدة نظرية وسياسية وعملية صماء وهو بذلك يتعارض مع نظرية «الصراع الخطي» الماوية التي تقول :

«يوجد فيه (أي الحزب) تيارات، أعني ثلاثة تجمعات، اليسار، الوسط، واليمين».

إن القبول بالتكتلات في الحزب لا يتّفق مع وحدته ومع الانضباط الحديدي فيه ويؤدي ذلك حتما الى القبول بتعدد المراكز وهذا يعني «انقسام الارادة الواحدة وتراخي الانضباط وتفككه».

يقول ستالين في هذا الباب يقول :

«إن الفوز بدكتاتورية البروليتاريا والمحافظة عليها أمر غير ممكن بدون حزب قوي بتجانسه وبانضباطه الحديدي لا يمكن تصوّره، بدون وحدة الارادة وبدون وحدة العمل التامة والمطلقة بين جميع أعضاء الحزب. على أن هذا لا يعني طبعا انتفاء وقوع نضال بين الاراء داخل الحزب بل على العكس من ذلك فإن الانضباط الحديدي لا ينفي بل يفترض مقدما وجود الانتقاد ونضال الاراء في داخل الحزب».

«وليس يعني ذلك بالاحرى أن الانضباطَ ينبغي أن يكون «أعمى» بل على العكس فالانضباط الحديدي لا ينفي مقدما الخضوع الواعي القائم على ملء الاختيار الحر، لان الانضباط الواعي هو الذي يمكن أن يكون حقا نظاما حديديا، ولكن عند انتهاء نضال الاراء واستنفاذ الانتقاد واتخاذ القرار تكون وحدة الارادة وحدة العمل بين جميع أعضاء الحزب الامر الذي لا غنى عنه الذي بدونه لا يمكن تصوّر حزب موحد ولا انضباط حديدي في الحزب»[125].

هذه جملة المبادىء التي تميز حزب الطبقة العاملة عن باقي الاحزاب البورجوازية والتجمعات البورجوازية الصغيرة.

الفصل الرابع

تعقيب على بعض الاعتراضات حول تقييم الحركة الشيوعية في تونس

● تقديم : لما فرغت من هذا العمل قدمته للبعض من أصدقائي ورفاقي الذين جمعتنا التجربة الماضية فقدموا لي العديد من الملاحظات الهامة دعاني جزء منها الى ضرورة العودة بالتعليق حول الافكار والمواقف التي عبروا عنها لشيوعها في الاوساط اليسارية.

1 ـ بعض المنطلقات العامة :

إن الشروط المادية لوجود البشر (أي وجودهم الاقتصادي وعلاقتهم ببعضهم البعض) تحدد مجمل مواقفهم الايديولوجية والسياسية لا العكس لذلك فإن قراءة الحياة السياسية لبلد من البلدان وسير صراع الطبقات يعني فيما يعني تتبع مسار تطور الشروط المادية لوجود كل طبقة أو فئة اجتماعية.

إن عملية انتاج الخيرات تضع الافراد والمجموعات والطبقات في علاقة بعضهم بالبعض ـ علاقة تجانس أو تناحر على ضوء مصالح كل منها ـ وتاريخ كل مجموعة يرجع أساسا الى تاريخ الصراع الاجتماعي الدائر بين مكوّناتها لذلك فإن دراسة تاريخ الحركة «الشيوعية» في تونس كجزء من دراسة تاريخ الصراع الطبقي تستوجب النفاذ الى القاعدة المادية والمصالح الاقتصادية لكل مكونة من مكونات تلك الحركة حتى لا ينحصر الخلاف في المستوى السياسي وكأنه مستقل بذاته. إذ أن كل حركة سياسية هي تعبير ـ قد لا يكون إراديا ـ عن مصالح طبقة معينة. وقد أعطانا ماركس أمثلة ملموسة عن ذلك في كتابه «الثامن عشر من برومير» حيث لم يقف عند تسجيل الصراعات السياسية التي واجهت مختلف الطبقات والاحزاب، ونفى أن تكون الخلافات التي وضعت وجها لوجه حتى بعض فئات طبقة واحدة مجرد صراعات سياسية لا علاقة لها بالشروط

المادية لوجود كل منها، بل نفذ في تفسيره للخلافات في صلب حزب النظام مثلا (بين آل أورليون وآل بوربون) الى شروط وجودهم الاقتصادية وكذلك حلل علاقة لويس نابوليون السياسية بطبقة الفلاحين الصغار، بقاعدتها المادية يقول ماركس :

«وكما أن المرء يفرّق في الحياة العادية بين ما يحمله الانسان من رأي وما يقوله عن نفسه وبين ما هو عليه في الواقع وما يفعله، هكذا أيضا في الصراعات التاريخية لابد للمرء بالاحرى من أن يميّز بين أقوال الاحزاب وتخيلاتها وبين طبيعتها الحقيقية»[126].

إن الاصل الطبقي باعتباره معطاة من معطيات الواقع المادي يلعب دورا هاما في تحديد الهوية السياسية إلا أنه لا يمكن اعتباره العامل الوحيد الذي يخلق وعيا طبقيا محددا وموقفا سياسيا مميزا لذلك فإننا عندما نحدد حكما جوهريا على فئة سياسية معينة فلا يعني هذا آليا أن تلك الفئة السياسية تنتمي اقتصاديا اليها أو أنها لسان حالها السياسي الواعي بنفسه. بل إن تفاعل عدة عوامل إيديولوجية وسياسية واقتصادية تجعل منها تلك التعبيرة بقطع النظر عن الهوية التي أعلنتها لنفسها. يقول ماركس :

«كذلك لا يجوز للمرء أن يتصوّر أن ممثلي الديمقراطية هم جميعا بالفعل من أصحاب الحوانيت أو مدافعون متحمسون عن أصحاب الحوانيت، فإنهم بحسب تعليمهم ووضعهم الفردي قد يكونون بعيدين عن ذلك بعد السماء عن الارض. إن ما يجعلهم ممثلين للبورجوازية الصغيرة هو أنهم عاجزون عن أن يتعدوا في تفكيرهم النطاق الذي لا تتعداه البورجوازية الصغيرة وأنهم يتوصلون بالتالي نظريا الى القضايا والحلول ذاتها التي تساق البورجوازية الصغيرة اليها عمليا بدافع مصلحتها هي العلاقة بين الممثلين السياسيين والفكريين لطبقة من الطبقات وبين الطبقة التي يمثلونها»[127].

2 ـ حول منهجية التقييم :

يمكن حصر النقد المنهجي الذي يعبر في الواقع عن اختلاف جوهري في الاعتراض التالي :

«أنا أناقش منهجا طُبّق على «الفرع الفيدرالي» وعلى «الحزب

الشيوعي». هذا المنهج بعيد عن المادية الجدلية لانه لا يأخذ ما يفرق ظاهرة عن أخرى ينبغي تحديد ما هو أساسي للتفريق ما بين شيئين. الاعلان عن الشيء ليس شيئا فارغا.

الاسلاميون عندما يقولون نحن ننطلق من الاسلام. الاعلان يعطي صفة والصفة الثانية تبرز عبر الحياة. إن هذا المنهج إطلاقي لانه لا يراعي التطور النسبي، لا يراعي الجدلية. أنا أقول إن الفكرة الشيوعية عمرها 65 سنة، هناك أناس يقولون بضرورة خلاص الطبقة العاملة وهذا الخلاص لا يتم إلا مع الحركة الشيوعية لاأغمض عيني عن هذا، لكن هذه النواتات كانت قاصرة»...

«لابد من العودة الى الجدلية، التقييم بعيد عن الجدلية، التقييم يجسد المنهاج الميتافيزيقي، لا يعالج تشعب الظاهرة ولا يغوص داخلها. هذا تأخر بالنسبة لتقييمات سابقة. أراد أن يكرس فكرة موجودة في الدماغ. التقييم ينطلق من الوعي الذي وصلنا اليه الان ويحاول أن يحكم به على «العامل التونسي» منذ وجودها وهنا تكمن الاطلاقية النسبية غائبة في التقييم. الظرف التاريخي الذي تطورت فيه «العامل التونسي»... الجوهر كان في صراع مع عناصر أخرى. النص ذكر الجوهر وفي الاخر طرح فقرة يتحدث فيها عن إيجابيات. هنا غياب الجدلية. تصنيف السلبيات فاستخراج استنتاجات ثم طرح إيجابيات. الماضي كانت هناك عناصر».

«هذه العناصر تطورت الى ماركسية ـ لينينيّة أريد القول ضرورة نقاش العناصر المكونة في وحدة وصراع.

إن تقييما حقيقيا وواقعيا لابد له أن يعالج مختلف العناصر الممارسة، السلوك... الخ».

قبل الرّد على هذا النقد المنهجي نرى من الأجدى العودة إلى توضيح منهجيّة التقييم والأهداف التي رسمت له.

إذ الهدف من الرجوع إلى تقييم الحركة «الشيوعية» في تونس هو الكشف عن أسباب فشلها في بعث حزب سياسي للطبقة العاملة ممّا يفرض على البحث أن يعتني بالجوانب التي تساعده على المسك بالخيط الذي يربط مختلف فصول التجربة وأن لا يضيع في المعطيات الجزئية

والتفصيليّة، أي أن يعتني بالجوانب المتعلّقة بشروط تأسيس الحزب والتي تعني بالتحديد بناء الوحدة الإيديولوجيّة بين الشيوعيين الحقيقيين وتدعيمها ببرنامج عام ومبادىء تنظيمية تحكم علاقاتهم.

بهذه الصورة أصبح ممكنا حصر الموضوع وتلافي التيه في ثنايا التجربة ومختلف تعرّجاتها للبحث عن السلبي والإيجابي في نطاق النسبيّة المطلقة.

إننا لم نكتف في التقييم «بالثوابت» التي أعلنت تبنيها كل مجموعة تحسب نفسها على الطبقة العاملة وعلى الشيوعيّة بل نزّلناها على محك المبادىء الماركسية ـ اللينينيّة وعلى محك الصراع الطبقي ونزعنا عنها هالة المنابر فظهرت على حقيقتها.

هذه بعجالة المنهجيّة العامّة التي قادتنا في تقييم التجربة، نأتي الآن إلى الرّد على نقد منهجيّة التقييم. نريد بدءا أن نقول أن كل ظاهرة لا تنطلق من بداية صيرورتها ناضجة بل تقطع مراحل متعدّدة متماسكة من ناحيّة ومختلفة من ناحيّة أخرى مع استقرار «الثوابت» التي تعبّر عن جوهر الظاهرة أو الشيء، وتكون هذه «الثوابت» واضحة المعالم في جميع المراحل. وإذا ما تغيّرت هذه الثوابت فذلك يعني بالضرورة تغير الظاهرة.

وثوابت الفكر الشيوعي لا تتوقف عند الإعلانات العامّة «كالإيمان بضرورة خلاص الطبقة العاملة عن طريق الإشتراكية» أو «الإيمان بالصراع الطبقي» التي أعلنتها الحركة «الشيوعيّة» منذ انبعاثها في العشرينات بل تتعداها إلى عناصر أخرى أغفلها معارضونا وكنّا تعرّضنا لها في تقييمنا ولم يحدثونا عن محتواها في فكر الحركة وعن مدى توافقها أو تعارضها مع الفكر الشيوعي. وبتغافلهم عن ذلك ميّعوا «ثوابت» الفكر الشيوعي نفسها، وانحصرت عملية «الغوص» داخل الظاهرة عندهم في البحث عن الإيجابي والسلبي هنا وهناك كإحدى تعبيرات صراع مختلف العناصر المكوّنة للظاهرة «في وحدة وصراع» وهو منهج يرتكز على الثنائية والنسبيّة لأنّه «لا يأخذ ما يفرّق ظاهرة عن أخرى» كي ينحصر في ثنائية «الإيجابي والسلبي» فيعتبر الظاهرة «إيجابيّة» إذا كانت الحصيلة لفائدة «الإيجابي» و «سلبيّة» إذا كانت الحصيلة لفائدة «السلبي» وبهذه الصورة لم يتمكّنوا من التفريق بين نوعيات مختلفة بين التطوّرات الكميّة والقفزات النوعيّة.

وقد يكون وازع «الموضوعيّة» والخوف من إصباغ وعي اليوم على وعي الأمس وعدم فهم أهداف التقييم وحدوده المرسومة والتردد في القضايا النظريّة قاعدة الإنزلاق في الثنائية وجعل الفواصل بين الفكر الشيوعي والفكر البورجوازي والبورجوازي الصغير باهتة تحت تعلات : «نحن لا نولد شيوعيين بل نتطوّر» و«الإعلان عن تبني الماركسيّة هو في حدّ ذاته نقطة فصل هامّة والثانية تظهر عبر الممارسة. . . » وكأننا بمعارضينا يطالبوننا بأن نحسب على الشيوعيّة كل الذين تكلّموا باسمها وكانت لهم بعض السياسات الراديكاليّة لأنهم يتصوّرون أن الفكر الشيوعي بإمكانه التطوّر من حالة خليط بين الماركسيّة والماويّة والتروتسكية. . . الخ. إلى حالة صافية، إلى حالة نضج (الماركسية النقيّة).

إن النقد المبني على الثنائية هو منهج مثالي ويتعارض مع المنهج المادي الجدلي في تحليل الظواهر والأشياء ويساعد الفكر البورجوازي على بث الإضطراب في صفوف الثوريين من أبناء الطبقة العاملة ويؤثر بالسّلب على إمكانية تمتين وحدتها الكفاحية.

إن المنهج الذي طبّقناه ونحن نستقرىء تجربتيّ «الفرع الفيدرالي» و«العامل التونسي» لم نعزل فيه «مسائل ممارسة و(نخرج) منها بحكم على «الظاهرة» بل جادلنا الخط الإيديولوجي والسّياسي قبل أن نتدرّج للممارسة. ونظرا لغياب الوثائق الداخليّة التي تحدد هويّة «الفرع الفيدرالي» اضطررنا إلى تتبع الأعمال الدعائية والسّياسية التي قام بها. وكنّا نبّهنا لذلك مسبّقا.

أمّا فيما يخصّ «العامل التونسي» فإن الأمركان على عكس ما ذهب إليه معارضونا إذ توفّرت لدينا الوثائق الكافية ولم نعتمد بعض المواقف والممارسات المعزولة وإنّما تابعنا العلامات المكوّنة لهويّة هذا التنظيم واستخلصنا بعد دراستها الإستنتاجات الضروريّة.

3 ـ حول محتوى التقييم

أ ـ القطع والتواصل :

هناك من لاحظ نقيصة في التقييم تمثلت في عدم تعرّضه لعناصر التواصل في تجربة الـ 65 سنة من حياة الشيوعية في تونس حتى وإن كانت

كمّية ونسبيّة. يقول أحد الناقدين : «ركّز ت الوثيقة على عناصر القطع مع الحركة الشيوعية السابقة. وهذه هي المهمّة الأساسيّة للتقييم باعتبار طبيعة التجربة ولكنها لم تحصر أي عنصر تواصل ولو كان كميّا. أوضّح، المسألة هنا هل أن الوعي بالتمييز بين التأسيس والبناء يغنينا عن البحث وعن إدراك العناصر الإيجابيّة والثابتة في العناصر السابقة والتي تُعدّ من موروث الحركة الماركسيّة اللينينيّة.

«الحزب الشيوعي بتجربته في قطيعة مع العناصر الإيجابيّة «للفرع الفيدرالي» وله عنصر تواصل في الموقف التوفيقي من الدين وفي الموقف الشرعوي. الحزب الشيوعي قطيعة مع إيجابيات «الفرع الفيدرالي» ووريث سلبياته مع تطويرها وتحويلها إلى خط عام».

ولتنزيل هذا النقد في مكانته المحددة نودّ تقديم الملاحظتين التاليتين :

الأولى لم نتعرّض إلى متابعة التطوّرات النسبيّة وذلك بهدف تركيز مجهوداتنا على المسك بجوهر الظاهرة وعدم إهدارها في متابعة تعرجات حياتها الداخلية الجزئية وتطوّراتها النسبيّة. ومن أراد أن يقوم بتأريخ الحركة فعليه أن يقوم بذلك. إن وظيفة التقييم هي الوقوف عند المقومات العامّة للخط الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي لكل مجموعة قصد الكشف عن هويتها الحقيقيّة.

والثانيّة : إن النظر للتجربة في سياق النسبيّة لا يكون مجديا إلّا إذا أخذنا بعين الإعتبار الجوهر. إن هذه النسبيّة تكون أوسع في مجال السّياسة لأنّها تمسّ طبقات اجتماعيّة ثوريّة مختلفة بل وأحيانا قد تصل إلى شرائح من البورجوازية في مجال النضال في سبيل الحريّات وحقوق الإنسان. . . الخ. بينما الإيديولوجيا لا يمكن تناولها من نفس الزاوية باعتبارها تمثل رؤية كل طبقة للعالم لذلك فإن ما هو نسبي إما أنه يدخل تحت منظور الطبقة العاملة أو من منظور البروجوازيّة ولا وجود لوسط بينهما ولا خليط بينها مهما كانت المرحلة التي تمرّ بها الظاهرة. وكل ابتعاد عن الأولى هو بالضرورة دعم للثانية وخدمة لها.

وتأسيسا على ما سبق فإن التقييم يدعو إلى ضرورة القطيعة مع التجربة الماضية من الزاوية الفكرية والإيديولوجيّة والنظريّة والسياسيّة والتنظيميّة. وفي هذا السّياق فحسب نفهم القطيعة والتواصل.

ب ـ النظرة التقييميّة المعارضة

يلومنا بعض الذين شاركوا في الحركة وأطلعتهم على هذا العمل، على الاستخلاص القائل بأن «الفرع الفيدرالي» و«العامل التونسي» كانا تنظيمين للبورجوازيّة الصغيرة، ويعتبرونه خاطئا تماما ولا علاقة له بالحليل المادي الجدلي. لقد مثلا الفكر الشيوعي في مرحلة بدائية، مرحلة الحلقات، وفشلهما يعود إلى عجزهما على التحوّل إلى حزب سياسي للطبقة العاملة. ولنا أمثلة بارزة في تاريخ الحركة الشيوعيّة العالمية: الحزب البلشفي وحزب العمل الألباني... الخ.

وهنا نلاحظ سلسلة من الأخطاء تضمنها هذا النقد جعلته لا يميّز بين الغث والسمين في تجربة الـ 65 سنة لذلك نراه يخرج باستنتاجات ساذجة ويمكن حصر الأخطاء فيما يلي:

ـ الأخذ بما تقوله الحركة عن نفسها : غياب مقاييس واضحة للتقييم

إن مكمن العلّة لدى أصحاب النقد هو الأخذ بما تقوله حركة ما عن نفسها وعدم وضع ما تعلنه على محك جملة المبادىء النظريّة والإيديولوجيّة والسياسيّة والتنظيميّة التي تمثل قوام الشيوعية وعمادها حتى يقع التأكّد من أن ما تقوله هذه المجموعة أو تلك عن نفسها حقيقة واقعة، ووقتها فحسب يمكن المرور إلى متابعة الصفة الثانويّة التي تظهر بالفعل عبر الحياة أي في الممارسة.

إن من ضرب مثال الإسلاميين ذهب إلى قياس في غير محلّه بين حركات ماركسيّة وأخرى إسلاميّة. فهذه الأخيرة تختلف مذاهبها وتتطاحن وهي منتمية جميعا قلبا وقالبا إلى الإسلام كتعبيرات سياسية عن مصالح شرائح من الطبقات السائدة سواء كان ذلك في عهد الإقطاع أو في عهد الرأسماليّة. بينما الأمر يختلف بالنسبة للحركات والأحزاب الشيوعيّة، فلا نخال الماركسيّة على هذه الدرجة من التميّع والتضاد والتعدّد. ولو قبلنا بالقياس المذكور لقبلنا بشيوعية التحريفيّة الخروتشوفيّة والماوية والتروتسكية والتيارموندية وغيرها ولأصبحت شيوعيتنا نزعة إلى جانب النزعات الأخرى داخل نفس النظام الفكري إلى جانب حرمل و«العامل التونسي» و«الشعلة» و«الماركسيين العرب»... الخ.

لقد دفعت هذه الفكرة بأصحابها إلى تمييع محتوى «الثوابت» فقبلوا بشيوعيّة «أناس يقولون بضرورة خلاص الطبقة العاملة على طريق

الإشتراكية» بدون أن يتفطّنوا إلى أن شعار «الإشتراكية» في مستوى الإعلان لم يعد مقصورا على الشيوعيين وحدهم بل أصبحت ترفعه الأحزاب التحريفية والبورجوازيّة بما في ذلك الأحزاب الفاشيّة بهدف التمويه والتشويه.

إن الإعتماد على «ثوابت» غير ثابتة في تقييم الحركة الشيوعية لن يؤدي إلى استخلاصات قويمة وثابتة.

ـ الخوف من إصباغ وعي اليوم على وعي الأمس : تمييع لمحتوى «الثوابت»

لا لزوم للخوف من إصباغ وعي اليوم على وعي الأمس لأن التقييم وضع على محك المبادىء الشيوعيّة المقولات النظرية والسّياسية لكل مجموعة وواجهها بمتطلبات النضال الطبقي ثمّ خرج بالاستنتاجات اللازمة. والمبادىء الشيوعيّة واضحة المعالم سواء في العشرينات أوالستينات أو الثمانينات من القرن الحالي، في عامّة القضايا بما في ذلك مسألة الموقف من الدين. فعندما نتبين من خلال الدراسة أن موقف «الفرع الفيدرالي» من هذا الموضوع مخالف للماركسيّة اللينينيّة فنحن لم نُصبغ وعينا الحاصل اليوم على وعي الحركة بالأمس وإنما أقررنا بحقيقة تتمثل في كون وعي الأمس كان في تعارض مع الشيوعية لا أكثر ولا أقل.

ـ «نحن لا نولد شيوعيين بل نتطوّر» :

إنه لمن الخطإ أن نحاكم أنفسنا كشيوعيين إذا لم نكن كذلك. أمّا إذا ادعينا عليها منذ ولادتنا ينبغي أن نحاسب على أساس مبادئها بقطع النظر عن السيرورة المتعرجة التي تقطعها كي تصبح أهلا لها. لقد أعلن «الفرع الفيدرالي» شيوعيته وانخراطه تحت مبادىء الأممية الشيوعيّة. فهل يعقل أن لا نقيّم فكره وسياسته ونشاطه من زاوية المبادىء الماركسيّة اللينينيّة ؟ وهل يجوز ارجاع المواقف الإنتهازيّة والمتناقضة مع الفكر الشّيوعي إلى محدوديّة وعي شيوعيي العشرينات في حين أنّها تحكم نشاطهم ؟ وكذلك الأمر بالنسبة«للعامل التونسي» إننا إذا اعتبرناها تنظيما ماركسيّا ـ لينينيّا فعلينا محاكمتها على هذا الأساس ولا يحق لنا الإدعاء أن وعي الأمس كان خليطا بين الشيوعيّة والتروتسكو ـ ماويّة. . . الخ «في وحدة وصراع». إن وعي الأمس هو الذي كان وراء رفع شعار «بناء السوفياتات» وهو الذي

كان وراء «الخط الاشتراكي». كما سمح للشباب الجامعي أن يكون طليعة النضال الطبقي وهو الذي عزل الطبقة العاملة عن حلفائها الأساسيين وحرق مراحل الثورة... الخ. ثم رفع، بعد 1974، الماويّة إلى مرتبة المرشد النظري والعملي للحركة، هو ذا وعي الأمس وتلك هي حقيقته. فهل تتماشى مقولاته مع الفكر الشيوعي؟ ما من شك أنّهما على طرفي نقيض ولا حاجة لنا للتدليل مجدّدا على ذلك. ما الذي يبرر هذا الخوف إذن؟ لا شيء سوى الخوف من فك «الوحدة» بين إيديولوجيّة البروليتاريا وإيديولوجيّة البورجوازيّة التي نسجتها الحركة الشعبويّة المنقادة بالتروتسكو ـ ماويّة، الخوف من الوقوف على حقيقة مرّة وهي أن الشّيوعيّة عاشت ما يزيد عن الـ 60 عام غريبة عن بلادنا؟

إن مواصلة التمسك بشيوعيّة خليط كالتي انبنت عليها «العامل التونسي» والتي قادت «تحوّل 1974» هو إصرار على عدم التفريق بين الشّيوعيّة والانتهازية ودعم لهذه الأخيرة. وإذا لم نع بضرورة الفصل بينهما يستحيل علينا الكشف عن الأسباب العميقة لفشل الحلقات في بعث حزب سياسي للطبقة العاملة أو الوقوف على طبيعة الحزب التحريفي (أي الحزب «الشيوعي» التونسي). وبذلك يبقى «التقييم» في الحدود التي انحصرت فيها سائر التقييمات السابقة، في حدود النظرة النسبيّة والتطوريّة، عاجزا بالتالي عن تقديم مشروع بإمكانه مساعدة الطبقة العاملة على تخطي يتمها السياسي.

ج ـ القوالب الجامدة عائق أمام نظرة تقييميّة علميّة

إن اللجوء إلى الإستشهاد بالتجربة الشيوعيّة العالمية لا يعدّ خطأ في حدّ ذاته بل الخطأ هو محاولة إلصاق هذه التجارب على واقعنا بقطع النظر عن الظروف التي جرت فيها. لقد أعاق هذا النسخ في التقييم العديد من مناضلي الحركة على تملّك التجربة الشيوعية المحليّة. يقول أحد الأصدقاء إن وجود الحركة الشيوعيّة في تونس هو وجود حلقي شبيه بالذي كان في روسيا القيصريّة قُبيل بعث «الحزب العمالي الشيوعي الديمقراطي الرّوسي» ومع ذلك لم ينف لينين عن الحلقات الرّوسيّة الصفة الإشتراكية الديمقراطية وقتذاك. وبالمقابل وفي أواسط الثمانينات ننفي نحن تلك الصفة عن الحلقات التونسية وعن «العامل التونسي» بوجه خاصّ.

لقد نسي هؤلاء الأصدقاء أنّ الحلقات التي يعنيها لينين هي تلك التي تباينت في الوضوح التام مع الشعبويّة والفكر المثالي ووضعت أُسُسا نظريّة لهذا الحزب، إنّ الماركسيين الرّوس خاضوا نضالا جدّ متماسك ضدّ الشعبويّة والفكر البورجوازي من أجل تأصيل الماركسية في بلادهم على جميع الأصعدة الفلسفية والإيديولوجية والنظرية والسياسية والعملية إلخ. . ومؤلفات «بليخانوف» في هذا المضمار ومؤلفات لينين المخصصة لتلك المرحلة أكبر شاهد على ما نقول، إذ كانت وضعت أسس النظرية الثورية الخاصّة لبلادهم.

فأين يكمن وجه الشبه مع حلقاتنا ؟ إنّ الفارق شاسع كالذي قابل الحركة الإشتراكية الديمقراطية الروسية بالحركة الشعبوية. ماذا قدمت حلقاتنا في الدفاع عن الشيوعية وتوضيح معالم النظرية الثورية الخاصّة ؟ هل تعتبر وثائق مثل «الخطّ العام» و«المسألة القوميّة» و«طبيعة الثورة» و«عودة إلى قضايا الإستراتيجية» وغيرها مادّة تأسيس الحزب كالذي تمّ في روسيا ؟

إنّ الصراعات التي خاضها الشيوعيون الحقيقيون خلال الخمس أوالست سنوات الأخيرة ضدّ النظريات الإنتهازية التي انبنت عليها الحركة هي وحدها التي وضعت خطّ الفصل بين الشيوعية والشعبوية بصفة نهائية وهي التي أعطت للماركسية اللينينية موطأ قدمٍ في بلادنا على الرغم من النقائص التي حفّت بهذه الأعمال ومكّنتنا من وضع الأسس العامّة لنظريتنا الثورية الخاصّة.

لقد كانت حلقاتنا تمثل مصالح البورجوازية الصغيرة بمختلف شرائحها. إذ نرى منها من تبحث عن الإلتحام بالشرائح العليا من هذه الفئة الإجتماعيّة وأخرى تبحث عن الإندماج أكثر بالطبقة العاملة وبالشعب وتُعلنُ تبنّي فكرها وتجهد نفسها في «الإلتزام» به و«الدفاع» عنه وتبرهن عن راديكاليتها في النضال من أجل مطالب الشغالين ومطامعهم المادية والمعنوية والسياسية. ورغم ذلك علينامعرفة الفرق بين الراديكالية البروليتارية وبين الراديكاليّة البورجوازية الصغيرة حتّى لا نخلط بين الشيوعيّة والشعبوية بدافع المقارنة الشكلية والسطحيّة بما جرى في الحركة الشيوعية العالمية.

ينطلق أحد معارضينا من تأكيد عامّ مفاده أنّ «حركة تحريفية لا يمكن أن تكون ثورية» كي يستنتج «تناقضا» بين استخلاصاتنا والواقع في حكمنا على «العامل التونسي» عندما قلنا أنّها منظمة بورجوازية صغيرة ثورية على الرّغم من أنّها تعلن تبنّيها الماركسية اللينينية. وخطأ صاحبنا يكمن في ربط الطابع الثوري «للعامل التّونسي» بالماركسية اللينينية. في حين أنّ أيّ فصيل بورجوازي صغير أو بورجوازي بإمكانه أن يكون ثوريّا في المرحلة الرّاهنة من الثورة. ولا نعتقد أنّ ثورية هذه الفصائل تعني انتماءها بالضرورة للفكر الشيوعي بل وكثير ما نلاحظ أنّ بعضها يكون على عداء تامّ مع الشيوعية. ومع ذلك فهي حليفة موضوعية للطبقة العاملة. إنّ ثورية فصيل من فصائل الحركة أو عدم ثوريته مسألة مربوطة بالسياسة وليست بالإيديولوجيا لأن المسألة تتعلق بالموقف من حلّ التناقض الرئيسي في المجتمع حلاّ تقدميّا. وبما أن الفكر الذي قاد «العامل التونسي» انتقائي ودغمائي وتروتسكوماوي فهو يتعارض مع الفكر الشيوعي رغم إعلانها تبنّيه والدفاع عنه. لكن سياساتها كانت عموما مدافعة عن الشعب ومناصرة له وعلى الأخصّ بعد «تحوّل 1974» الذي كانت له الكلمة الفصل في هذا الطابع الثوري.

لقد وجد الصديق في المواقف التي ما فتئت تعبّر عنها «العامل التونسي» منذ 1978، والصراعات التي خاضتها ضدّ التيارات المحرفة التي ظهرت على الساحة سواء تلك التي انشقت عنها أو التي تفرعت عن «الشّعلة»: الخط الثوري، المعارضة التحريفية، المراجعون، لجان المبادرة، الوطد... إلخ. دليلا وحجّة على أنّ هذا التّنظيم بالرغم من النقائص والأخطاء التي لازمت خطّه وفكره وممارسته يبقى تنظيما ماركسيّا ـ لينينيّا. إلاّ أنه لم يتمكن من فهم حقيقة «التحول الأوّل» الذّي عرفته «العامل التّونسي» في 66ـ1967. والذي كان بمثابة تجذّر في محتوى الشعارات التي كان رفعها تجمّع الدراسات والعمل الإشتراكي» ولم يتعدّ للعموم المحتوى الإصلاحي في نظرته لطبيعة الثورة المقبلة منقادا في ذلك بالتروتسكوماويّة. أمّا «التحول الثاني» فإنّه بالأساس تحول سياسي أي نقض للمقولات الإصلاحية والمعادية للثورة التي كان يتضمنها «الخط الإشتراكي» بأخرى ثورية تقدم للشعب مشروعا عاما لتحَرُّره من

الإستغال والإضطهاد الإمبريالي الكمبرادوري. إلّا أنّه ظلّ محصورا في الأفق البورجوازي بفعل الدّور الذي لعبته الماويّة في بنائه وصياغته. . . وكان هذا التحول بمعنى ما «تحولا إيديولوجيّا» إذ مكّن الفكر الماوي من تبوّأ الصدارة في حياة «العامل التّونسي» الفكرية والسياسية والعملية وفي تربية مناضليها وتكوينهم. وإذا استثنينا الخطوة المقطوعة على المستوى السياسي فإنّ التغيير النوعي على المستوى الإيديولوجي لم يحصل وظلّت التروتسكوماوية هي السائدة. أمّا فيما يتعلق بالصراعات التي قامت بها «العامل التونسي» فإنّها كانت بالأساس بين الميولات الراديكالية التي تعمل على الربط بالطبقة العاملة وبين الميولات اليمينية الساعية إلى الانخراط في المشروع الإصلاحي المدافع عن النّظام القائم. وتختلف هذه الصراعات اختلافا كليّا عن تلك التي بدأت تظهر منذ 1978 حيث أنّ الأولى كانت تدور من داخل المنظومة الفكرية والسياسية «للعامل التونسي» بينما خرجت الثانية عن هذه المنظومة وأصبحت تقابل بين الماركسية اللينينية وبين جملة المبادىء الفكرية والسياسية التي كانت تحرك «العامل التونسي». إلّا أنّ هذا الصراع من النمط الجديد الذي لم تعرفه الحركة قبل كان يجري بصورةعفوية وغير منظمة. لقد ظهر لأوّل مرّة في التباين مع نظرية العوالم الثلاثة ثم مع الفكر الماوي و«المراجعين» والنظريات السياسية والتكتيكات التّي كان يدعو لها الخطّ الثوري والمعارضة التحريفية، لجان المبادرة، الوطد. . . الخ. وعلى هذا الأساس ظهرت الأعمال التي يستشهد بها صاحبنا ويدلّل بها على ماركسية «العامل التّونسي».

إنّ الهروب وراء القوالب الجامدة وعدم الوعي بكلّ هذه الفوارق يؤدّي إلى عدم التفطّن للمخاطر التّي تتهدد الشيوعية في بلادنا وتتهدد وعي الطبقة العاملة وهيئة أركانها.

د) الذاتية في التقييم

إنّ المنطق التطوري الذّي طبع التّقييمات السابقة والذّي ربّي أجيالا كاملة بما في ذلك تلك التي تساهم في التجربة الشعبوية ترك المجال مفتوحا للتشبث العاطفي بتجربة كانوا باشروها وأحيانا من مواقع أماميّة أو كانوا تشيّعوا لها ووضعهم التقييم الحالي على حقيقة مرّة وهي أنّ ما

كانوا يحسبونه بالأمس شيوعية أصبح اليوم مهدّدا في نظرهم بالتّلاشي وخاصّة أمام الضّغط الذّي تمارسه الشيع الفوضوية. فتشبّثوا بالتجربة الشعبوية في جوهرها وبهذه الصورة لم يقدّروا حقّ قدره ظهور الشيوعية اليوم في تمايز تامّ مع الإيديولوجيات الغريبة عنها وراحوا يبحثون عن تبريرات كالتي كنّا تعرضنا لها.

إنّنا إذا أردنا تقييما علميّا لا ينبغي الذهاب فيه إلى البحث عن الفهم الخاصّ لهذا المناضل أو ذاك بل علينا تناول المقولات العامّة والبرنامج والمبادىء التنظيمية لأيّ مجموعة سياسية ووضعها على محكّين : الأوّل هو الماركسية اللينينية والثاني مستلزمات النضال الطبقي. وقتها يتبينّ لنا الموقف والموقع الخاصّ الذي يحتله هذا التنظيم أو ذاك في علاقة بالشيوعية وبالطبقة العاملة. وكلّ تجاهل أو استصغار لهذه الأبجديات يؤدّي بنا حتما إلى أحكام ذاتية بعيدة كلّ البعد عن الموضوعية ونجد أنفسنا في بعض الحالات متعلقين بصفة ذاتية بتجربة ما كنّا ساهمنا فيها أو تعاطفنا معها ولم نفهم جوهرها.

هــوامش

1* فيما بين 1920 و1930 تم بيع 3600 جرار وآلة حصاد في تونس واحتل عام 1929 الرقم القياسي ببيع 1100 جرار و330 آلة : وبالنسبة لعدد العمال فقد أورد مصطفى كريم في كتابه : «الحركة الوطنية والنقابية في تونس سنوات 1918 ـ 1929» إحصاءين **الأول** يعود الى سنة 1957 ورد في مذكرة حول الحق النقابي بتونس جاء فيها ان عدد العمال بمختلف جنسياتهم يبلغ 2620 عاملا فرنسيا و2000 عامل مالطي و18631 عاملا ايطاليا و63153 عاملا عربيا. اما **الثاني** فيعود الى تاريخ 7 ماي 1928 ويتعلق بالموظفين والعمال في المؤسسات الصناعية والتجارية الخاضعة لرقابة تفقدية الشغل وفيه ان عددهم يرتفع الى 55550 من بينهم 27550 اوروبيا (7200 فرنسي، 17900 ايطالي و2450 من جنسيات مختلفة) و28000 عامل عربي. ان الارقام الواردة في الإحصاءين تقريبية. ونشير اخيرا الى ان عدد سكان البلاد كان في بداية القرن حوالي 1100.000 نسمة وهذا يعني ان الطبقة العاملة كانت تمثل ما يقارب عشر سكان البلاد.

2* كان «الحزب الاصلاحي» حزبا عميلا للاستعمار الفرنسي يدافع عن سياسة التعاون معه في بعث المشاريع 60٪ للرأسمال الفرنسي و40٪ للرأسمال التونسي. كما يرفض طرح قضية الاستقلال. انظر مصطفى كريم في «جذور الحزب الشيوعي التونسي».

3* نذكر على سبيل المثال لا الحصر انه في المناجم كانت تباع المواد الاستهلاكية للعمال الاوروبيين باسعار اقل بـ 20 وحتى بـ 50٪ من المعمول بها في تلك الجهة ويمنخون شققا تتكون عامة من غرفتين ومطبخ وحديقة بينما كان العمال العرب يسكنون الاكواخ ـ انظر مصطفى كريم «جذور الحزب الشيوعي التونسي».

4* ليلى بن تميم «الجامعة التونسية الشيوعية» دراسة جامعية مرقونة.

5* تكوّن هذا الحلف من الحزب الاصلاحي و«فرع المجلس الكبير بتونس».

6* قرر الحزب الشيوعي الفرنسي منذ 1921 تنظيم دورات دعائية في مستعمرات شمال افريقيا. وفي يوم 3 مارس بدأ شارل اندري جوليان (المبرز في التاريخ والاستاذ الجامعي والمستشار العام بوهران وفي نفس الوقت مندوب باريس للحزب) سلسلة من المحاضرات في تونس. كما كان بعض النواب وخاصة منهم كاشان ولافون وفايان وكوتري وبرتون يربطون مراسلات متواصلة مع تونس. كما حلّ فايان بتونس وقام بجولة انهاها في مارس 1922، القى فيها العديد من المحاضرات (في العاصمة وبنزرت وفيريفيل.. الخ) وبعد مدة من حل «الفرع الفيدرالي» كلف الحزب الشيوعي الفرنسي اندري بارتون نائب باريس للقيام بمهمتين في تونس هما تقديم المساعدة للشيوعيين المسجونين بصفته نائبا ومحاميا، واعادة بناء الجامعة المنحلة.

7* «الكراس الأصفر» هو الكراس الذي دافعت فيه «منظمة آفاق» عن «القومية التونسية»، وسمي بالاصفر للون غلافه ولمحتواه المعادي للثورة

8* «شبه ـ شبه» يعني شبه اقطاعي ـ شبه مستعمر.

9* عبد العزيز كريشان كان من اوّل مَنْ تبنّى خط الثورة الوطنية الديمقراطية على الصورة الماوية.

10* خطة «التوب» تتلخص في العمل السري المطلق وسحب الاطارات كليا من النضال الجماهيري والاكتفاء بالاعتماد على تبليغ مواقف عن طريق «العناصر الديمقراطية».

11* سياسة «القطاعات» تعني تنظيم كل مجموعة نضال بمعزل عن الأخرى وعن بقية التنظيم ويتولى «قائد القطاع» التنسيق مع بقية «القادة». وهكذا فإن هذا الشكل التنظيمي يرفض المركزية الديمقراطية كقانون منظم للحياة الداخلية للتنظيم.

12* ـ 13* ـ تكونت هذه اللجنة في اواخر 72 بداية 1973 من العناصر البارزة في «العامل التونسي» التي تعيش في المهجر والتي التحقت به.

14* «الشيوعي» مجلّة نظريّة كانت أداة النقاش حول قضايا تأسيس الحزب

المصادر

1 ـ ليلى بن تميم، «الجامعة التونسية الشيوعية» (دراسة جامعية مرقونة) ص ص 119 ـ 120.
2 ـ المصدر السابق ص 121
3 ـ مصطفى كريم، النضال الوطني والنضالي النقابي في تونس 1918 ـ 1929، نشر الاتحاد العام التونسي للشغل 1976، ص 357
4 ـ 5 ـ بشير التليلي، الحركة الوطنية والاشتراكية والنقابية في المغرب العربي لسنوات 1919 ـ 1934 الجزء الثاني، منشورات الجامعة التونسية 1984، ص ص 115 ـ 116.
6 ـ مصطفى كريم، المصدر السابق ص 355
7 ـ ليلى بن تميم، المصدر السابق
8 ـ مصطفى كريم، المصدر انسابق، ص 375.
9 ـ بشير التليلي، المصدر السابق ص 234.
10 ـ نفس المصدر ص ص 235 ـ 236.
11 ـ ليلى بن تميم، المصدر السابق، ص 119
12 ـ رسالة فينودوري الى الشيوعيين الجزائريين.
13 ـ مصطفى كريم، المصدر السابق، ص 381
14 ـ بشير التليلي، المصدر السابق ص ص 362 ـ 363.
15 ـ بيان اللجنة المركزية للحزب «الشيوعي» التونسي، عامان في النضال، صدر في 1 فيفري 1948، ص 3
16 ـ 17 ـ المصدر السابق ص ص 22 ـ 23
18 ـ بيان اللجنة المركزية للحزب «الشيوعي» التونسي، الصادر في 3 افريل 1951، ص 44.
19 ـ علي جراد، خطاب القاه في 17 نوفمبر 1946 بقصر الجمعيات.
20 ـ بيان اللجنة المركزية للحزب «الشيوعي» التونسي الصادر في 3 افريل 1951، ص 49.
21 ـ 22 ـ 23 ـ تقرير المؤتمر الخامس للحزب «الشيوعي» التونسي ص ص 27 ـ 28.
24 ـ 25 ـ تقرير المؤتمر السابع للحزب «الشيوعي» التونسي ص ص 17 ـ 18.
26 ـ 27 ـ 28 ـ 29 ـ ليلى بن تميم، المصدر السابق، صفحات 68 ـ 97 ـ 138 ـ 165.
30 ـ 31 ـ 33 ـ علي جراد، الشعوب العربية لا تعْتز بالفاشيزم والعنصرية ص ص 28 ـ 29.
33 ـ ماركس وانجلس، البيان الشيوعي، تقديم حمة الهمامي، ترجم هذا الكتاب لأول مرة في تونس وطبع في 5000 نسخة ص 12.
34 ـ لينين ـ مختارات الجزء الثاني، دار التقدم موسكو، ص ص 214 ـ 215.

35 ـ المصدر السابق ص 215
36 ـ بيان المؤتمر السابع للحزب «الشيوعي» التونسي ص 11
37 ـ المصدر السابق، ص 17
38 ـ «الطليعة» 30 افريل 1959 (دورية الحزب «الشيوعي» التونسي).
38 مكرر ـ «الطليعة» جوان 1959.
39 ـ علي جراد، المصدر السابق.
40 ـ لينين، مختارات الجزء الثاني دار التقدم ص 292
41 ـ تقرير المؤتمر الخامس للحزب «الشيوعي» التونسي ص 36
42 ـ 43 ـ «الطليعة» افريل ـ جوان 1959.
44 ـ 45 ـ 46 ـ وثيقة المؤتمر الثامن للحزب «الشيوعي» التونسي ص 15
47 ـ تقرير المؤتمر السابع للحزب «الشيوعي» التونسي ص 25
48 ـ «آفاق» (مجلة صدرت عن تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي) عدد 14، ص 30
49 ـ «آفاق» عدد 9، ص 59
50 ـ «آفاق» عدد 14، ص 6
51 ـ نص داخلي تحت عنوان «طبيعة الثورة التونسية القادمة».
52 ـ نص داخلي تحت عنوان مشاكل الفلاحة التونسية : اشكاليات التحليل الملموس.
53 ـ تروتسكي والتروتسكية (نصوص ووثائق)، ما سبيرو، ص 43
54 ـ نص داخلي تحت عنوان من اجل تكتيك صحيح للحركة الثورية التونسية.
55 ـ «العامل التونسي» عدد 29 جويلية 1973 ص 1
56 ـ 57 ـ نص داخلي : طبيعة الثورة التونسية القادمة
58 ـ ستالين، الماركسية والقضية القومية، دار النهضة الجديدة بيروت، ص ص 211 ـ 212
59 ـ «المسألة القومية» (كراس نقد ذاتي قامت به «العامل التونسي» حول الموقف الذي تضمنه الكراس الاصفر).
60 ـ الكراس الاصفر، ص 21
61 ـ كراس داخلي : الماركسية ومسألة اللغة ص 16
62 ـ المصدر السابق
63 ـ المصدر السابق
64 ـ نص داخلي : طبيعة الثورة التونسية القادمة
65 ـ كراس «حول المسألة الزراعية».
66 ـ «من اجل تكتيك صحيح للحركة الثورية التونسية».
67 ـ نص داخلي حول طبيعة الثورة المقبلة : نقد الكراس الخامس.
68 ـ المصدر السابق.
69 ـ 70 ـ نص داخلي : «الخط العام».
71 ـ نص داخلي : «ملاحظات حول الأزمة الحالية».

72 ـ كراس : سنتان من العمل في صلب الطبقة الشغيلة التونسية، ص 26
73 ـ كراس : «الماركسية والمسألة اللغوية»..
74 ـ غرامشي، قضايا المادية التاريخية، ترجمة فواز طرابلسي، دار الطليعة ص ص 41 ـ 42 ـ 43
75 ـ «العامل التونسي» عدد 20 ـ 21 مارس افريل 1972
76 ـ كراس سنتان في العمل في صلب الطبقة الشغيلة التونسية، ص 26
77 ـ المصدر السابق ص 27
78 ـ «العامل التونسي» عدد 20 ـ 21
79 ـ كراس : سنتان في العمل في صلب الطبقة الشغيلة التونسية، ص 5
80 ـ نص داخلي : تقييم تخصيصي لضربة فيفري ـ مارس 1975 القمعية
81 ـ نص داخلي : مسألة التنظيم
82 ـ كراس : سنتان من العمل في صلب الطبقة الشغيلة التونسية ص ص 16 ـ 17.
83 ـ رسالة وزعتها «الشعلة» على «المنظمات المالية التونسية» ص 7
84 ـ حول فهم طبقي لظاهرة الاخوانجية «الشعلة» ص 26
85 ـ سلسلة تحقيقات (1) ولاية الكاف «الشعلة» سبتمبر 1977 ص 14
86 ـ نص لجماعة «الوطد»
87 ـ نص «للشعلة» : ان الشعب العربي في تونس تحت وطأة نظام اوتوقراطي اي تحت وطأة الحكم البورقيبي الفردي الذي لا حد له».
88 ـ المصدر السابق.
89 ـ «الشعلة»، آذار ـ مارس 1978، ص 7
90 ـ ماو، المؤلفات المختارة، المجلد الثاني، دار النشر باللغات الاجنبية، ص 429
91 ـ مراسلات امية، ص 1929
92 ـ المصدر السابق ص 1931
93 ـ «الشعلة» : مرة اخرى ضد التروتسكية والتوفيقية، جانفي 1978، ص 9
94 ـ المصدر السابق، ص 10
95 ـ «الشعلة» : عودة الى قضايا الاستراتيجيا والتكتيك (مسألة الحرية السياسية).
96 ـ نص لجماعة «الوطد»
97 ـ نص لجماعة «الوطد» : حول دعاة الانشقاق ومن اجل منهجية علمية في التعامل مع امهات المسائل
98 ـ المصدر السابق
99 ـ «الشعلة» : حول فهم طبقي لظاهرة الاخوانجية، ص 26
100 ـ مراسلات امية عدد 149
101 ـ لينين، المؤلفات الكاملة ج 23 دار التقدم، نص برنامج الثورة البروليتارية العسكري.
102 ـ «الشعلة»، سلسلة تحقيقات (1) ولاية الكاف.
103 ـ المصدر السابق.

104 ـ المصدر السابق
105 ـ «الشعلة» : «ان الشعب العربي في تونس يعيش تحت وطأة نظام أوتوقراطي اي تحت وطأة الحكم البورقيبي الفردي والمطلق الذي لا حد له».
106 ـ «الوطد» : «حول دعاة الانشقاق ومن اجل منهجية علمية في التعامل مع امهات المسائل».
107 ـ المؤتمر السادس للاممية الثالثة : اطروحات حول المستعمرات وشبه المستعمرات
108 ـ «الشعلة» مارس افريل 1977
109 ـ «الشعلة» «عودة الى قضايا الاستراتيجيا...» ص 1
110 ـ المصدر السابق ص ص 4 ـ 5
111 ـ المصدر السابق ص 7
112 ـ المصدر السابق ص 5
113 ـ «الشعلة» : «ان الشعب التونسي يعيش تحت وطأة...»
114 ـ المصدر السابق
115 ـ «الشعلة مارس 1978، ص 13»
116 ـ ماو، المختارات الجزء الثاني، بيكين 1969، ص 25
117 ـ ماو المختارات الجزء الثاني بيكين 1969، ص 71
118 ـ «الشعلة» من دروس 26 كانون الثاني ص 15
119 ـ «الشعلة» من دروس 26 كانون الثاني ص 15
120 ـ «الشعلة» : «عودة الى قضايا الاستراتيجيا...»
121 ـ «الشيوعي» عدد 1.
122 ـ ستالين، أسس اللينينية، دار دمشق، ص 134
123 ـ تاريخ الحزب البلشفي، دار الشرق الجديد بيروت ص 74
124 ـ ستالين، اسس اللينينية دار دمشق ص 144
125 ـ ستالين اسس اللينينية دار دمشق ص 148
126 ـ ماركس، الثامن عشر من برومر، المختارات ج 1، دار التقدم، ص 177
127 ـ ماركس، الثامن عشر من برومر، المختارات ج 1، دار التقدم، ص 262

الفهــرس

رقم الايداع 4 / 89
1989
طبع المطابع الموحدة
المنطقة الصناعية ــ الشرقية ــ تونس
سحب من هذا الكتاب 3.000 نسخة

السعر : ديناران

Mouyn